دراسة حول

تحديات النمو السكاني وتداعياتها على التخطيط التنموي والانفاق الحكومي

وزارة التخطيط

٢٠٢٤

دراسة مقدمة الى المجلس الأعلى للسكان حول

تحديات النمو السكاني وتداعياتها على التخطيط التنموي والانفاق الحكومي

اعداد

وزارة التخطيط / دائرة التنمية البشرية

٢٠٢٤

REPUBLIC OF IRAQ
General Secretariat of the Council of Ministers

دائرة شؤون مجلس الوزراء واللجان

التاريخ : /٩/ ٢٠٢٤

٩١٨

الوزارات كافة / مكتب الوزير
الجهات غير المرتبطة بوزارة
المحافظات كافة / مكتب المحافظ

م/ موضوع/ دراسة تحديات النمو السكاني

أطيب تحية...

بناءً على ما جاء في مقررات اجتماع المجلس الأعلى للسكان في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٤/٩/١ ، تقرر الآتي :-

اعتماد الدراسة التي أعدتها وزارة التخطيط المعنية بـ (تحديات النمو السكاني وتداعياتها على التخطيط التنموي والإنفاق الحكومي) والاسترشاد بها في إعداد وتنفيذ السياسات والمشروعات والبرامج لسد الفجوات التنموية مع أهمية اعتماد حجم السكان ومؤشرات الفقر في تقديم الخدمات ، وفي تخصيص المرتبات للوزارات والجهات المعنية ، وفي التوزيع المكاني للمؤسسات الصحية والتعليمية في المحافظات والأقضية والنواحي.

لأخذ ما يقتضي والعمل بموجبه ، مع التقدير...

المرفقات:

- الدراسة المنكورة آنفا .

د. حميد مهيم السعدي
الأمين العام لمجلس الوزراء
٢٠٢٤/٩/

صورة عنه الى/

- ديوان رئاسة الجمهورية / مكتب رئيس الديوان / نرافق ربطًا الدراسة المذكورة آنفا / للاطلاع ، مع التقدير...
- مكتب رئيس مجلس الوزراء / نرافق ربطًا الدراسة المذكورة آنفا / للاطلاع ، مع التقدير...
- مجلس النواب العراقي/ مكتب الأمين العام لمجلس النواب / نرافق ربطًا الدراسة المذكورة آنفا / للاطلاع ، مع التقدير
- مجلس القضاء الأعلى/ مكتب رئيس المجلس / نرافق ربطًا الدراسة المذكورة آنفا / للاطلاع ، مع التقدير...
- المحكمة الاتحادية العليا / مكتب رئيس المحكمة / نرافق ربطًا الدراسة المذكورة آنفا / للاطلاع ، مع التقدير...

General Secretariat of Council of Ministers - Council of Ministers and Committees Affairs Department
Phone No.: 7133003
Mobile : 00964-7730446401 00964-7834003823
E-mail : ...@gov.iq.net

Ministry of Planning

الاشراف العام على اعداد الدراسة

د.ماهر حماد جوهان / وكيل الوزارة للشؤون الفنية / وزارة التخطيط / مشرفاً على إعداد الدراسة.

فريق اعداد الدراسة

١. أ.م.د. مها عبد الكريم حمود / مدير عام دائرة التنمية البشرية/ رئيساً.

٢. السيد علاء عبد الحسين جواد القسام/ مدير عام دائرة البحوث والدراسات/ ديوان الوقف الشيعي/ عضواً.

٣.السيد عصام افرام حنا/ مدير عام دائرة شؤون المسيحيين/ ديوان اوقاف الديانات المسيحية والايزيدية والصابئة المندائية/ عضواً.

٥. د. نصر شامل سلمان/ مدير المركز الوطني للدراسات السكانية والديموغرافية/ عضواً.

٦. د. رغد عبد الرضا عباس/ مدير قسم الصحة الانجابية والصحة المدرسية/ وزارة الصحة/ عضواً.

٧. د. تيسير صلاح غفوري/ مديرة شعبة صحة المرأة/ قسم الصحة الانجابية والصحة المدرسية/ وزارة الصحة، / عضواً.

٨. السيدة داليا طارق عبد المحسن/ مدير شعبة الاعلام والتوعية السكانية/ دائرة التنمية البشرية/ عضواً.

٩. الأنسة ديان حميد مجيد/ مدير شعبة التخطيط وتنمية الموارد السكانية / دائرة التنمية البشرية/ عضواً.

١٠. السيدة سها جعفر عبد الصاحب/مدير شعبة التنسيق والمتابعة / دائرة التنمية البشرية/ عضواً.

١١. السيد ياسر عامر حمد/ ملاحظ/ دائرة التنمية البشرية/ عضواً.

١٢. السيد محمد علي حسين/ معاون إحصائي/ دائرة التنمية البشرية/ عضواً.

الفهرست

المحتويات	ارقام الصفحات
المقدمة	٧-٨
هدف الدراسة	٨
الفصل الاول: (واقع السكان في العراق ومجالات تحديات النمو السكاني)	٩-٢٣
١,١- المتغيرات السكانية	٩-١٣
١,٢- النمو الحضري	١٣-١٤
١,٣ - الصحة العامة	١٤-١٦
١,٤- الصحة الإنجابية	١٦-٢٢
١,٥- التعليم	٢٢-٢٣
١,٦ - التعليم المهني	٢٣-٢٥
١,٧ - التعليم المسرع	٢٥
١,٨ - واقع سوق العمل	٢٥-٢٧
الفصل الثاني: (السياسات والاستراتيجيات ذات العلاقة بالسكان)	٢٨-٤٦
٢,١- الوثيقة الوطنية للسياسات السكانية ٢٠١٤	٢٨-٣٠
٢,٢- الوثيقة الوطنية للسياسة السكانية ٢٠٢٣	٣٠-٣١
٢,٣- الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم (٢٠٢٢-٢٠٣١)	٣١-٣٥
٢,٤- الاستراتيجية الوطنية لتنظيم الاسرة والمباعدة بين الولادات (٢٠٢١-٢٠٢٥)	٣٥-٣٨
٢,٥- الاستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية وصحة الأمهات وحديثي الولادة والاطفال اليافعين ٢٠١٦-٢٠٢٠	٣٨
٢,٦- الاستراتيجية الوطنية للشباب في العراق ٢٠١٤-٢٠٢٠	٣٨-٣٩
٢,٧- استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق ٢٠١٨-٢٠٢٢	٣٩
٢,٨- الاستراتيجية الوطنية لتنمية الطفولة المبكرة في العراق ٢٠٢٢-٢٠٣١	٤٠
٢,٩- الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف تجاه النساء والفتيات (٢٠١٨-٢٠٣٠)	٤١
٢,١٠- خطة التنمية الوطنية ٢٠٢٤-٢٠٢٨	٤١-٤٣
٢,١١- ملخص نتائج التقرير التحليلي لمؤشر الفقر الوطني متعدد الابعاد ومؤشر فقر الاطفال متعدد الابعاد	٤٤-٤٦
الفصل الثالث: (عرض تجارب الدول لضبط النمو السكاني)	٤٧-٥٣

المحتويات	ارقام الصفحات
١,٣- مفهوم تنظيم الاسرة لضبط النمو السكاني	٤٧-٤٨
٢,٣- عرض تجارب الدول في تنظيم الأسرة لضبط النمو السكاني	٤٨-٥٣
الفصل الرابع: (حجم الانفاق الحكومي والتخصيصات المالية للقطاعات المرتبطة بحياة الانسان)	٥٤-٧٠
١,٤-الانفاق الحكومي	٥٤-٥٥
٢,٤- أثر النمو السكاني في الانفاق الحكومي العام على قطاعات الخدمية خلال الموازنات الاتحادية للأعوام (٢٠٠٦-٢٠١٥-٢٠٢٣)	٥٥-٥٩
٣,٤- الإنفاق الحكومي لتحسين واقع القطاعات الخدمية ضمن الموازنات الاتحادية للأعوام (٢٠٢١-٢٠٢٣)	٥٩-٦٣
٤,٤- الانفاق من الموازنة العامة على قطاع الحماية الاجتماعية والفئات السكانية الهشة	٦٤-٧٠
الفصل الخامس: (الزيادة السكانية.. تحديات ومخاطر- حلول ومقترحات)	٧١-٨٢
١,٥ – تداعيات الزيادة السكانية غير المستثمرة.. ناقوس خطر للحكومات	٧١-٧٣
٢,٥ - تحديات تنفيذ السياسات والاستراتيجيات	٧٣-٧٤
٣,٥ – التحديات التي تواجه القطاعات الخدمية للسكان	٧٤-٧٧
٤,٥ – التوصيات والمعالجات المقترحة.. فرصة لتنمية الموارد السكانية	٧٨-٨٢
المصادر	٨٣-٨٥

قائمة الاشكال	ارقام الصفحات
الشكل (١) - تطور حجم السكان خلال الفترة (١٩٤٧-٢٠٢٣)	٩
الشكل (٢) - توزيع السكان حسب الجنس والفئات العمرية للأعوام (١٩٨٧-١٩٩٧-٢٠١٠ - ٢٠٢٣)	١٠
الشكل (٣) - نطاق الهبة الديموغرافية في العراق	١٣
الشكل (٤) - نسبة السكان في الحضر والريف في جميع محافظات العراق لعام ٢٠٢٣	١٤
الشكل (٥) - نسبة الولادات التي تجري بأشراف موظفي الصحة حسب السنوات (٢٠٠٩-٢٠٢٣)	١٧
الشكل (٦) - نسبة الولادات التي تجري بأشراف موظفي الصحة حسب المحافظات لعام ٢٠٢٣	١٨
الشكل (٧) - معدل الخصوبة الكلي للمرأة في العراق للفترة الزمنية (١٩٧٧-٢٠٢٣)	١٨

قائمة الاشكال	ارقام الصفحات
الشكل (٨) - معدل وفيات الامهات للفترة (٢٠١٤-٢٠٢٣).	١٩
الشـــكل (٩) - نســـبة وفيات الأمهات (لكل ١٠٠٠٠٠ مولود حي (لعام ٢٠٢٣ وحسب المحافظات	١٩
الشكل (١٠) - نسبة وفيات الاطفال دون سن الخامسة في العراق للفترة (٢٠١٣-٢٠٢٣).	٢٠
الشكل (١١) - نسبة الزواج المبكر في العراق خلال عامي (٢٠١١-٢٠٢١).	٢٠
الشكل (١٢) - نسبة استخدام موانع الحمل بالطرق الحديثة بين النساء المتزوجات ٢٠١٨	٢١
الشكل (١٣) - صافي الالتحاق ومعدل الالتحاق الإجمالي للتعليم المهني للأعوام الدراسية (٢٠١٨/ ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٢/٢٠٢٣)	٢٤
شكل (١٤) - نسبة المشاركة الاقتصادية بحسب المحافظات عام ٢٠٢١	٢٦
شكل (١٥) - معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي بحسب الفئات العمرية في العراق عام ٢٠٢١	٢٧
الشكل (١٦) - الاستراتيجيات واسعة النطاق	٣٣
الشكل (١٧) - عدد سكان الكلي ومعدل النمو السكاني في العراق خلال الأعوام (٢٠٠٦-٢٠١٥-٢٠٢٣)	٥٦
الشكل (١٨) - الفارق في نفقات العامة للموازنات (٢٠٠٦-٢٠١٥-٢٠٢٣)	٥٧
الشكل (١٩) - نسبة اجمالي النفقات للقطاعات الخمسة من اجمالي النفقات في الموازنة العامة للأعوام (٢٠٠٦-٢٠١٥-٢٠٢٣)	٥٨
الشـــكل (٢٠) - اجمالي النفقات المالية العامة للقطاعات الخمســـة خلال الفترة (٢٠٢١-٢٠٢٣) بالمليون	٦٠
الشكل (٢١) - نسبة الانفاق الكلي للقطاعات الخمسة من اجمالي النفقات العامة في الموازنة الاتحادية للفترة (٢٠٢١-٢٠٢٣)	٦٠
الشـــكل (٢٢) - نســـبة زيادة في النفقات العامة للقطاعات الخمســـة بين عامي (٢٠٢١-٢٠٢٣)	٦١
الشـــكل (٢٣) - اجمالي النفقات المالية الجارية للقطاعات الخمســـة خلال الفترة (٢٠٢١-٢٠٢٣)	٦٢
الشـــكل (٢٤) - اجمالي النفقات الاســـتثمارية للقطاعات الخمســـة خلال الفترة (٢٠٢١-٢٠٢٣)	٦٣
الشكل (٢٥) - اجمالي النفقات الحاكمة خلال الفترة موازنات (٢٠٢١-٢٠٢٣)	٦٣
الشـــكل (٢٦) - نســـبة المشـــمولين بالحماية الاجتماعية من ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة حسب المحافظات للفترة من (٢٠٢١-٢٠٢٣)	٦٦

قائمة الاشكال	ارقام الصفحات
الشكل (٢٧) - عدد المشمولين بالحماية الاجتماعية من ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة حسب الجنس للفترة من (٢٠٢١-٢٠٢٢-٢٠٢٣).	٦٧
الشكل (٢٨) - عدد المقترضين ضمن صندوق دعم المشاريع حسب الجنس للسنوات (٢٠٢١، ٢٠٢٢، ٢٠٢٣)	٦٨
الشكل (٢٩) - نسبة المقترضين حسب الجنس للأعوام (٢٠٢١، ٢٠٢٢، ٢٠٢٣)	٦٩
الشكل (٣٠) - عدد المقترضين ضمن برنامج استراتيجية التخفيف من الفقر حسب الجنس للأعوام (٢٠٢١، ٢٠٢٢، ٢٠٢٣)	٧٠

قائمة الجداول	ارقام الصفحات
جدول رقم (١) - تطور المؤشرات الديموغرافية للسكان خلال الفترة من (٢٠١٠-٢٠٢٣)	١١-١٢
الجدول رقم (٢) - مؤشرات الرعاية الصحية الأولية لعام ٢٠٢٣	١٤-١٥
جدول رقم (٣) - مؤشرات الرعاية الصحية الثانوية والثالثية لعام ٢٠٢٣	١٥-١٦
جدول رقم (٤)- معدلات الالتحاق بمراحل التعليم للفترة (٢٠١٣-٢٠٢٢)	٢٣
جدول رقم (٥): الزيادة السنوية لمؤشرات التعليم المهني لأعداد المدارس للأعوام الدراسية (٢٠١٨/٢٠١٩ -٢٠٢٢ /٢٠٢٣)	٢٤
جدول رقم (٦): الزيادة السنوية لمؤشرات التعليم المهني لأعداد (الطلاب، الهيئات التعليمية) للمدة من (٢٠١٨/٢٠١٩ -٢٠٢٢ /٢٠٢٣)	٢٥
جدول رقم (٧): عدد مدارس التعليم المسرع والدارسين حسب السنوات الدراسية	٢٥
الجدول رقم(٨) - النفقات التشغيلية والرأسمالية المتوقعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي ٢٠٢٢- ٢٠٣١	٣٤
جدول رقم (٩) النفقات المالية الحاكمة للسنوات (٢٠٠٦-٢٠١٥-٢٠٢٣)	٥٨-٥٩
جدول رقم (١٠) - المبالغ المصروفة للأسر المشمولة بشبكة الحماية الاجتماعية حسب المحافظة لسنة ٢٠٢٣	٦٤-٦٥

المقدمة:

تعد زيادة حجم السكان من أهم المشكلات التي تواجه الدول لما لها من أثر كبير على مصادر الدول الطبيعية وثرواتها الخاصة، وان استمرار الزيادة السكانية بمعدلات عالية في العراق من شانه ان يساهم في الضغط على الموارد المتاحة وعلى الخدمات والمؤسسات والبنى التحتية ما يستوجب الاهتمام بالقضايا السكانية وصياغة سياسات واستراتيجيات تضمن الاتساق بين النمو السكاني والاقتصادي والاجتماعي وبلوغ هدف تحسين نوعية الحياة لجميع السكان. وقد سعت الحكومة العراقية الى اعداد سياسات سكانية واستراتيجيات هدفها خفض معدلات النمو السكاني لتحسين الواقع الصحي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي للفرد والمجتمع منها الوثيقة الوطنية للسياسات السكانية لعام ٢٠١٤ والاستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية وصحة الأمهات وحديثي الولادة والاطفال اليافعين ٢٠١٦-٢٠٢٠ وخطط التنمية الوطنية الخمسية والاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر وغيرها. رغم ذلك واجه العراق الكثير من التحديات التي احالت دون تنفيذ بعض السياسات لا سيما السكانية منها مثل تحديات النزوح والتهجير القسري للملايين من سكان المحافظات التي تعرضت لاحتلال التنظيمات الارهابية وما حل بالمحافظات من تدمير كبير في بناها التحتية ومؤسساتها العامة والخاصة بما في ذلك تدمير عشرات الآلاف من الوحدات السكنية، وما واجهه سكان تلك المحافظات من ظروف صحية واقتصادية واجتماعية وبيئية قاسية، وما خلفته ايضا من ايتام وارامل ومعاقين. كذلك الضغط الأمني والاقتصادي الذي انتجته حروب التحرير ضد الإرهاب على الانفاق العام والبنى التحتية في المحافظات المتأثرة بالنزاعات وما نتج عن ذلك من تلكؤ في تنفيذ مشروعات البنى التحية وارتفاع معدلات البطالة وغيرها. كما يعد التراجع الكبير في الوضع الاقتصادي للبلد بعد الانخفاض الكبير في أسعار النفط عالمياً خلال النصف الثاني من العقد الماضي وتباطؤ عجلة البناء والتنمية واحدا من التحديات التي اسفرت عن تداعيات اقتصادية كثيرة. فضلا عن مشكلة الحراك السكاني غير المدروس الذي أدى الى اختلالات في التوزيع الجغرافي للسكان، وتوسع في احزمة المدن الفقيرة (العشوائيات)، وفي الكثافة السكانية والضغط على البنى التحتية الصحية والتعليمية والخدمية والتنموية، وفي تدهور البيئة في الحضر عامة. والتغيرات المناخية والجفاف والتصحر وتأثيراتها على الأمن الإنساني، وكان اخرها ما تركه تفشي وباء (كوفيد – ١٩) وتداعياته الوخيمة على القطاعات الصحية والاقتصادية والاجتماعية التي طالت اغلب السكان، من أثر على الصحة العامة والصحة الانجابية بشكل خاص.

ويمثل الإنفاق الحكومي المبالغ التي تصرفها الدولة على خدمات للمواطنين، أو لشراء سلع تمكنها من تقديم خدماتها لمساعدة فئة من فئات المجتمع أو لإقامة المشاريع الاقتصادية والاجتماعية المختلفة. ويعود الإنفاق الحكومي بالأهمية من الناحية التطبيقية في تسجيل كل ما يتم إنفاقه بالموازنة العامة للحكومة مع خضوع ذلك لقواعد المالية العامة من حيث الإعداد وتحديد الأهداف والتنفيذ والرقابة. تعد مسألة تأثير الإنفاق الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي من المسائل الرئيسة لفهم كافة الأبعاد التي قد تؤثر في النشاط الاقتصادي .وإن زيادة الناتج المحلي الإجمالي مع ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، تؤشر وضع نمو اقتصادي وهو وضع مرغوب فيه جداً لا بل أنه هدف تسعى إليه المجتمعات كافة بدون استثناء. وتتوقف قدرة الإنفاق الحكومي في إمكانيته في إحداث النمو المرغوب في الناتج المحلي الإجمالي. وان آلية الإنفاق الحكومي على قطاعات الصحة والتربية والتعليم العالي والتجارة والعمل والشؤون الاجتماعية تعتمد على عدة عوامل، بما في ذلك الأولويات الوطنية، الأهداف الاستراتيجية للدولة، والموارد المالية المتاحة. عادةً ما تُخصص

الحكومات نسبة من الناتج المحلي الإجمالي لهذه القطاعات الحيوية، باتباع معايير محددة لضمان الاستخدام الأمثل للموارد.

وبموجب ما ورد اعلاه، اوصى المجلس الاعلى للسكان في جلسته الرابعة المنعقدة بتاريخ (٢٠٢٣/١٠/٢٩) بضرورة اعداد دراسة **تحديات النمو السكاني وتداعياتها على التخطيط التنموي والانفاق الحكومي)** وقد تم تسمية فريق من اللجنة الوطنية للسياسات السكانية التي يرأسها السيد وزير التخطيط وبعضوية عدد من الوزارات القطاعية التي ترتبط مهامها بحياة السكان مباشرة.

تضمنت الدراسة خمس محاور، تناول الاول منها واقع السكان في العراق ومجالات تحديات النمو السكاني، وتناول الثاني السياسات والاستراتيجيات ذات العلاقة بالسكان، في حين اشار المحور الثالث الى عرض تجارب الدول لضبط النمو السكاني والمحور الرابع بين حجم الانفاق الحكومي والتخصيصات المالية للقطاعات المرتبطة بحياة الانسان والمحور الخامس أشار الى الزيادة السكانية.. تحديات ومخاطر.. حلول ومقترحات، حيث تضمن هذا المحور عرض الاثار المترتبة على الزيادة السكانية بشكل غير مدروس والتي تمثل ناقوس خطر كما أشار الى اهم تحديات العراق حول تنفيذ السياسات والاستراتيجيات لضبط النمو السكاني وتناول التوصيات المستقبلية والمعالجات لتطوير القطاعات الخدمية.

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة الى التعرف على أبرز التحديات التي تترتب على النمو السكاني غير المدروس الذي يتصاعد بوتيرة غير متناسبة مع الخدمات التي تقدمها الدولة وحجم النفقات على تلك الخدمات رغم زيادة التخصيصات المالية في الموازنة العامة للقطاعات ذات المساس المباشر بالسكان مثل التعليم والصحة والحماية الاجتماعية وتوفير الغذاء الاساسي. فضلا عن مقارنة التخصيصات المالية للقطاعات الرئيسة والخدمية لفترة زمنية من سنة ٢٠٠٦ الى سنة ٢٠٢٣ لتوضيح حجم الانفاق قياساً الى حجم السكان لتلك الفترة. واقتراح جملة من التوجهات التي من شأنها توجيه القطاعات والجهات كافة المعنيين برسم السياسات بوضع التحديات في مقدمة التوجهات التي تصبو لتخفيفها للتغلب عليها والحد من أثرها.

الفصل الاول

(واقع السكان في العراق ومجالات تحديات النمو السكاني)

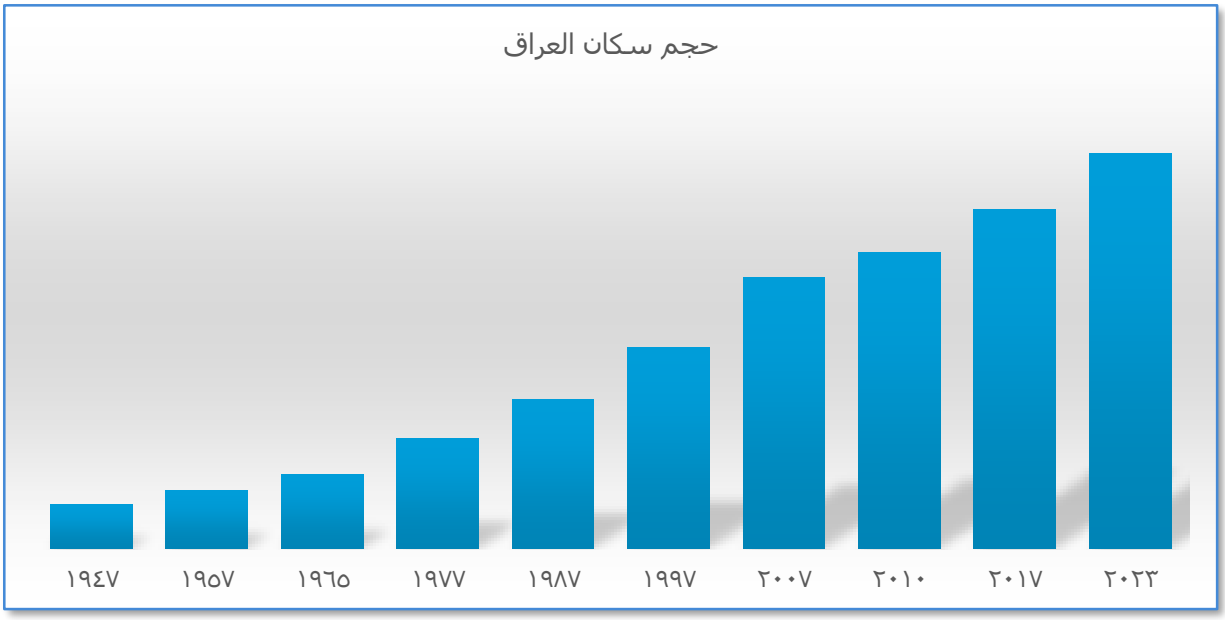

الفصل الاول

(واقع السكان في العراق ومجالات تحديات النمو السكاني)

١,١: المتغيرات السكانية

بلغ عدد سكان العراق عام ٢٠٢٣ وفق الاسقاطات التي أعدتها هيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية (٤٣,٣) مليون نسمة، ويبين الشكل (١) تطور حجم السكان منذ عقد الاربعينيات تعتمد معدلات نمو السكان على حصيلة التغير الحاصل في معدلات الولادات ومعدلات الوفيات التي هي بدورها حصيلة تغير العوامل المؤثرة فيها اذ تشير البيانات المتوفرة ان معدل النمو خلال المدة (٢٠١٠-٢٠٢٣) بلغ (٢,٥) وفي ظل افتراض بقاء معدل النمو الحالي للسكان عند (٢,٤٨) فإنه يتوقع ارتفاع عدد السكان في العراق ليصل إلى (٦٢,٨) مليون نسمة في عام (٢٠٤٠) أي خلال (١٨) عاماً تقريباً، الأمر الذي يشير إلى وجود تحديات سكانية مختلفة، التي ابرزها الضغط على الموارد والخدمات خاصة من حيث قدرة الدولة على توفير خدمات التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية والخدمات العامة الأخرى، وكذلك الموارد الاقتصادية والمالية والتحديات على سوق العمل.

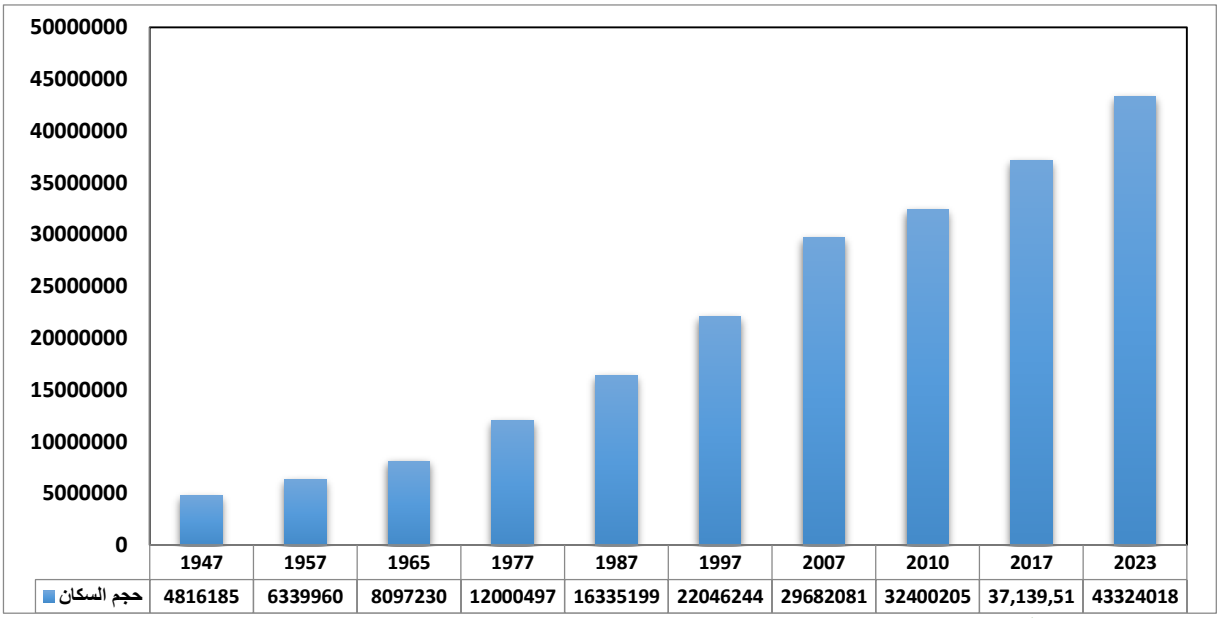

	1947	1957	1965	1977	1987	1997	2007	2010	2017	2023
حجم السكان	4816185	6339960	8097230	12000497	16335199	22046244	29682081	32400205	37,139,51	43324018

الشكل (١): تطور حجم السكان خلال الفترة (١٩٤٧-٢٠٢٣)

المصدر: هيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية باعتماد التعدادات السكانية السابقة والاسقاطات السكانية للفترة (١٩٤٧-٢٠٢٣)

وبذلك يمثل حجم السكان ومعدل نموه المتزايد تحدي كبير أمام قدرة الاقتصاد العراقي على تلبية احتياجات تلك الزيادة السكانية في ظل اقتصاد ريعي احادي وازمات متوالية.

استيعاب الداخلين الجدد العاطلين عن العمل الذين تتزايد أعدادهم عاماً بعد آخرإلى سوق العمل. وما يزيد من تعقيد المشكلة تدني مخرجات التعليم بكافة مستوياته وأنواعه بما يتوافق مع احتياجات سوق العمل، وكذلك عدم قدرة معدلات النمو الاقتصادي على توفير وخلق فرص عمل مولدة للدخل في ظل استمرار الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي. كما هناك تحديات أخرى أهمها:

- معدلات النمو السكاني والخصوبة عالية ، وعدم إدراك أهمية مراعاة فترات المباعدة المناسبة بين الولادات في حماية اوضاع الأسرة الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية، وتحسين الاوضاع الصحية للأمهات والاطفال.

- وجود بعض القيم والتقاليد المشجعة للزواج دون السن القانونية بما ترتب عليه من تأثيرات سلبية عديدة على صحة الام وصحة الابناء وتربيتهم من جانب، وتماسك الاسرة اجتماعياً واقتصادياً من جانب اخر.
- الحراك السكاني غير المدروس الذي أدى الى اختلالات في التوزيع الجغرافي للسكان، وتوسع في احزمة المدن الفقيرة (العشوائيات)، وفي الكثافة السكانية والضغط على البنى التحتية الصحية والتعليمية والخدمية والتنموية، وفي تدهور البيئة في الحضر عامة.
- قلة الموارد المالية والتخصيصات الموجه نحو تطوير الخدمات المقدمة للسكان خاصة الصحة والتعليم.

١,١,١: التركيبة السكانية:

يشير واقع التركيب العمري لسكان العراق الى ان المجتمع العراقي مازال من المجتمعات التي تتصف بفتوة سكانها، اذ توجد حاليا نسبة عالية من الاطفال والفتوة والشباب بين السكان وان أكثر من (٦٨%) من سكان العراق هم اليوم دون سن الثلاثين من العمر حسب التقديرات السكانية وكما موضحة في الشكل (٢).

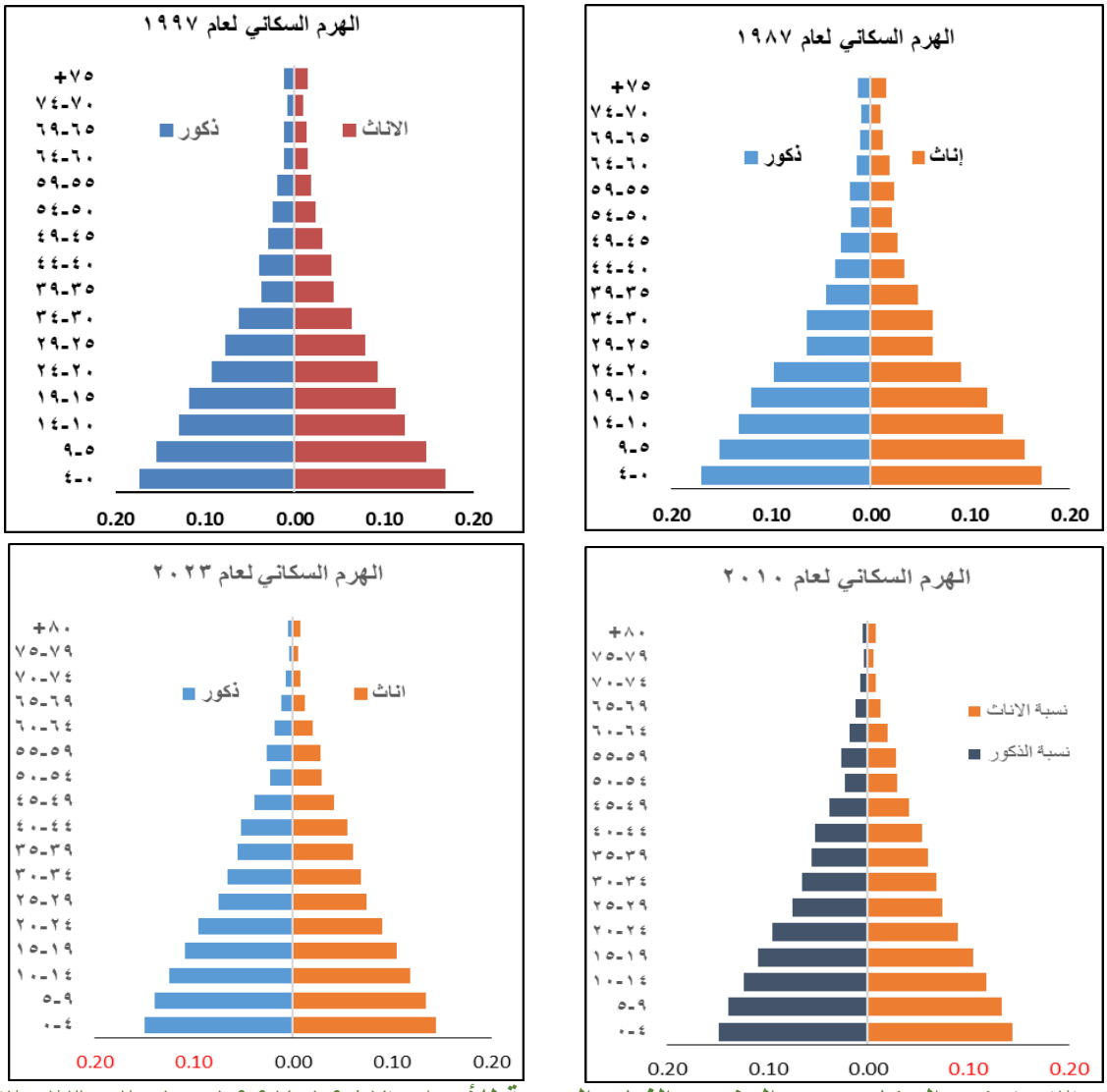

شكل (٢): توزيع السكان حسب الجنس والفئات العمرية للأعوام (١٩٨٧-١٩٩٧-٢٠١٠ - ٢٠٢٣)

المصدر: باعتماد الاسقاطات السكانية لهيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية للأعوام (١٩٨٧، ١٩٩٧، ٢٠١٠، ٢٠٢٣).

ان التركيب العمري للسكان يحدد حجم القوى العاملة المتاحة وتركيبها وتحدد في ضوئه اعباء الاعالة كما تتحدد على اساسه مستويات الانفاق والادخار وانماط الاستهلاك في المجتمع. حيث شهد التركيب العمري للسكان خلال العقود الماضية تغيراً كبيراً واهم ملامح هذا التغير زيادة نسبة السكان في سن العمل، اما السكان من الاطفال دون سن الخامسة عشر (٠-١٤) سنة فان نسبتهم تصل (٤٠,٥%) من مجموع السكان، والسكان من فئة الشباب (١٥-٢٩) سنة بلغت نسبتهم (٢٧,٤%)، كما وتشير التقديرات الى ان نسبة السكان في سن العمل (١٥-٦٤) تمثل نسبة (٥٦,٥%) من مجموع السكان في عام (٢٠٢٣) وان زيادة نسبة هذه الفئة تعني زيادة نسبة السكان النشطين اقتصاديا الذي سيساهمون في تحقيق مستويات عالية من التنمية الاقتصادية عند ارتفاع معدلات التشغيل وانتاجية العاملين، اما الفئة السكانية (٦٥ فأكثر) فان نسبتها كانت (٣,١%) وان معدل الاعالة العمرية لفئة صغار السن بأعمار اقل من (١٥) سنة بلغ (٧١,٧) اما معدل الاعالة العمرية لكبار السن بلغت (٥,٤%) وهذه الفئة مضافاً اليها فئة صغار السن تشكل فئة المعالين من السكان وبالتالي كلما انخفضت نسبة هذه الفئة انخفض معدل الإعالة والبالغ (٧٧,١) في عام (٢٠٢٣). كما تشير بيانات هيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية الى ارتفاع معدل العمر المتوقع للإناث الى (٧٦,٨) سنة بينما للذكور (٧٢,٧) سنة لعام (٢٠٢٣) كما ان المعدل العام للعمر المتوقع بلغ (٧٤,٨) سنة.

٢,١,١: التغير في المؤشرات الديموغرافية للسكان:

يعود التغير السكاني في اي مجتمع من المجتمعات الى ثلاثة عناصر رئيسة هي: **المواليد** و**الوفيات** و**الهجرة**. ادت هذه العناصر الى زيادة في عدد السكان خلال الفترة الماضية وكان للإنجاب الدور الاكبر في التغير السكاني في العراق نتيجة للانخفاض المتواصل الذي شهده معدل الخصوبة الكلي خلال الفترة الزمنية (١٩٨٠-٢٠٢٣) اذ انخفض المعدل من (٦,٢) طفل للمرأة في عام (١٩٨٠) الى (٣,٣) طفل للمرأة في عام (٢٠٢٣). وقد ساهم هذا الانخفاض في انخفاض متوسط حجم الاسرة ليصل الى (٥,٧) فرد في عام ٢٠٢٣. كما واسهم انخفاض معدل الوفيات الخام من جهة اخرى في ارتفاع حجم السكان اذ بلغ (٣,٧) عام ٢٠٢٣ وبلغ معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من العمر (٢٢,٤) ومعدل وفيات الأطفال الرضع بلغ (١٨,٤) كما بلغ معدل وفيات الأمهات (٢٩,٦). ويبين الجدول رقم (١) اهم المؤشرات الديموغرافية في العراق والتغير الحاصل فيها خلال الفترة من (٢٠١٠-٢٠٢٣).

جدول رقم (١): تطور المؤشرات الديموغرافية للسكان خلال الفترة من (٢٠١٠-٢٠٢٣)

المؤشر	٢٠١٠	٢٠٢٣
عدد السكان الاجمالي (نسمة)	٣٢,٤٠٠,٢٠٥	٤٣,٣٢٤,٠١٨
عدد الذكور (نسمة)	١٦,٣٦٩,٣٥٥	٢١,٨٨٨,٣٣٨
عدد الاناث (نسمة)	١٦,٠٣٠,٨٥٠	٢١,٤٣٥,٦٨٠
نسبة سكان الحضر %	٦٩	٦٩,٩

نسبة سكان الريف %	٣١	٣٠,١
معدل النمو السكاني	٢,٥	٢,٤٨
معدل الخصوبة الكلي	٤,١	٢,٩
معدل المواليد الخام	٣٠,٨	٢٤,٢
معدل الوفيات الخام	٥,٤	٣,٣
توقع الحياة عند الولادة	٦٩	٧٤,٨
معدل وفيات الاطفال الرضع (لكل ١٠٠٠ من المواليد الاحياء)	*٢٤	*١٨,٤
معدل وفيات الطفولة (دون سن ٥ سنوات لكل ١٠٠٠ من المواليد الاحياء):	*٢٨,٧	*٢٢,٤
نسبة وفيات الامهات (لكل ١٠٠,٠٠٠ حالة ولادة) %	*٣٥	*٢٩,٦

مصدر البيانات: الاسقاطات السكانية للجهاز المركزي للإحصاء للفترة (٢٠١٠ - ٢٠٢٣).
(*): التقرير الاحصائي السنوي لوزارة الصحة للفترة (٢٠١٠ - ٢٠٢٣).

يتسم سكان العراق حالياً بانه أكثر شباباً وهناك حوالي (٦٠%) هم دون الخامسة والعشرين مقابل (٥٤%) من السكان وفي نفس الفئة العمرية في البلدان العربية و (٤٨%) بالنسبة للبلدان النامية. تشير البيانات الاحصائية الى ان عدد سكان العراق من الفئة العمرية (١٥-٢٩) سنة بلغ (١١,٨٨) مليون شاب وشابة في عام ٢٠٢٣.

كما يبلغ معدل بطالة الشباب للفئة العمرية (١٥-٢٤) حوالي (٣٥,٨%) وبلغت بطالة الذكور (١٤,٧%) وبطالة الاناث (٢٨,٢%) واجمالي معدلات البطالة بلغ (١٦,٥) لعام ٢٠٢٣ [١].

تحدث الهبة الديموغرافية عندما تبلغ نسبة السكان في سن العمل (١٥-٦٤ سنة) اعلى قيمة لها، وتبلغ نسبة الاعالة العمرية ادنى قيمة لها، تعد الهبة الديموغرافية غاية في الأهمية لما تحمله هذه الهبة للمجتمع من ايجابيات، إذ يتحول المجتمع الذي تكون غالبيتهُ من الاطفال وصغار السن والمعالين إلى مجتمع يشكل فيه السكان في سن العمل والإنتاج المجموعة الاكبر من مجموع السكان، وتعدّ مسالة اغتنام الهبة الديموغرافية مسألة غاية في الاهمية، لأنها تسهم بشكل كبير في نمو اقتصادي متسارع قد ينتج عنه الانخفاض السريع في الخصوبة والتغيير اللاحق في بنية عمر السكان. فمع عدد أقل من الولادات في كل عام، ونمو أكبر للسكان في سن العمل من السكان الشباب ومع المزيد من السكان من القوى العاملة، يتكون لدى البلد نافذة وفرصة للنمو الاقتصادي السريع (يحدث هذا إذا كانت الاستثمارات والسياسات الاجتماعية والاقتصادية تم وضعها بشكل صحيح في مجالات الصحة والتعليم والحوكمة والاقتصاد) لتحقيق الاستفادة من الهبة الديموغرافية*. وفي حالة عدم الاستعداد المناسب للتغيرات المتوقعة المصاحبة لمراحل الهبة الديموغرافية سوف يتم مواجهة العديد من التحديات التي سيكون لها

[١] - تقرير مسح القوى العاملة والبطالة لعام ٢٠٢١، هيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، وزارة التخطيط.

تأثير غير ايجابي على القضايا السكانية التي لها علاقة تشابكية مع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية و السياسات والاستراتيجيات الوطنية المعتمدة في المجالات كافة التي يفترض ان تعمل معا من اجل استثمار الهبة الديموغرافية في رفع مستويات التمكين للشباب في المجالات كافة ولتحقيق اهداف التنمية المستدامة (٢٠٣٠) المتعلقة بتمكين الشباب وتطوير مهارات الشباب وتوفير فرص عمل لهم مما يتطلب تبني سياسة اقتصادية مولدة لفرص العمل اللائق ومناصرة للشباب. كما ان الاستثمار في شباب اليوم يضع اي بلد في الطريق الصحيح لتحقيق العائد الديموغرافي، ولكن المكاسب ليست مضمونة خاصة في ظل الازمات التي تتعرض لها الدول غير المسيطر عليها.

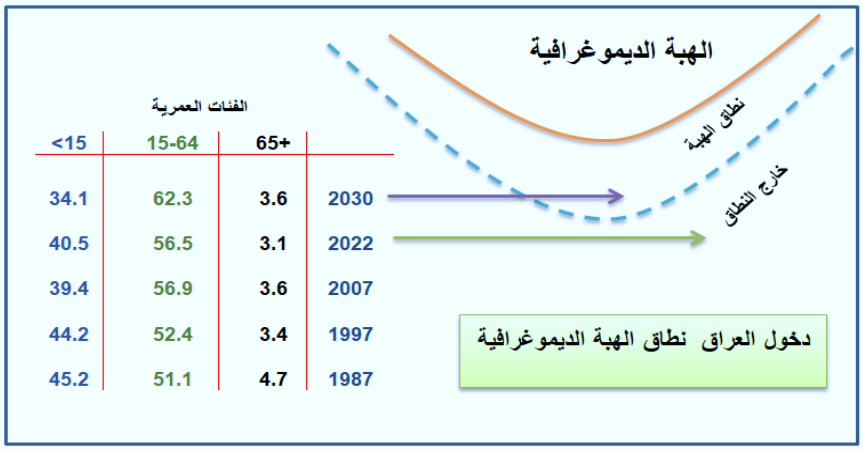

الشكل (٣): نطاق الهبة الديموغرافية في العراق

المصدر: هياة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية للفترة (١٩٨٧-٢٠٣٠).

٢,١: النمو الحضري

ارتبط النمو الحضري في العراق بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة بالفرص الجديدة للعمل في النشاطات غير الزراعية المرتبطة بالمناطق الحضرية بالإضافة الى دخول الاليات الحديثة في القطاع الزراعي والذي ادى الى استغناء عدد من العاملين في هذا القطاع عن الزراعة فتحولوا الى نشاطات حضرية غير زراعية، حيث بلغت نسبة السكان في الحضر (٦٩,٩%) وكانت نسبة الذكور(٣٥,٣%) ونسبة الاناث (٣٤,٦%) في الحضر من اجمالي السكان كما بلغت نسبة السكان في الريف (٣٠,١%) وكانت نسبة الذكور(١٥,٣%) ونسبة الاناث (١٤,٩%) في الريف من مجموع السكان الكلي وفق الاسقاطات السكانية لعام (٢٠٢٣)، وان اعلى نسبة سكان تتركز في محافظة بغداد حيث بلغت نسبة سكان الحضر فيها (٢٦,٧%) وبلغت نسبة سكان الريف (٨,٨%) وتليها محافظة البصرة وان اقل نسبة سكان كانت في محافظة المثنى حيث بلغت نسبة سكان الحضر فيها (١,٤%) وبلغت نسبة سكان الريف (٣,٨%)، كما مبين في الشكل رقم (٤)

ادنـــاه. وقـــد جـــاءت هـــذه الزيـــادة الكبيـــرة فـــي عـــدد ســـكان الحضـــر نتيجـــة لعـــاملين مهمـــين همـــا الهجرة من الريف الى المدينة وارتفاع معدل الزيادة الطبيعية للسكان.

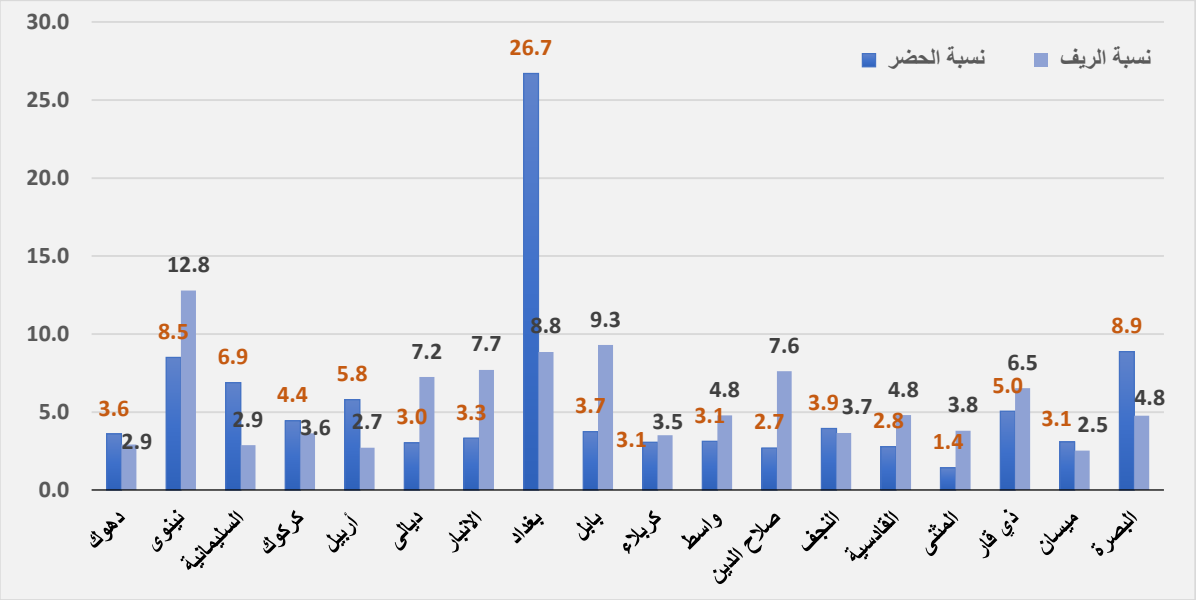

الشكل (٤): نسبة السكان في الحضر والريف في جميع محافظات العراق لعام ٢٠٢٣

المصدر: باعتماد الاسقاطات السكانية لهيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية لعام ٢٠٢٣

٣,١: الصحة العامة

هي حالة التوازن النســـبي لوظائف الجســـم، نتيجةً لِتكيفه مع العوامل المحيطة به والتي يتعرّض لها، وتهدف مؤسسـات الصـحّة إلى توفير حالة صـحيّة لجميع أفراد المجتمع، وتثقيف الأفراد صـحيّاً، من أجل السـيطرة على الأمراض الانتقالية وغير الانتقالية، وتوفير الخدمات الصـحيّة والطبيّة والتمريضـية للمجتمع، مع تشـخيص مبكّر للأمراض وتوفير العلاج المناسب، وتسهيل تقديم المساعدات لتأمين العيش المطلوب لكلّ فرد وتوفير الحد الأعلى من الصحّة المثلى المناسبة لها.

١,٣,١: مستويات الرعاية الصحيّة

- رعاية صحيّة أوليّة: خدمات وإجراءات وقائية تقدّم في العديد من المراكز الصحيّة وتهدف إلى تحسين مستوى الصحّة وإدامته ومنع حدوث المرض، ونشر التوعية في مختلف المناطق، كما يبين جدول رقم (٢) مؤشرات الرعاية الصحية الأولية لعام ٢٠٢٣.

جدول رقم (٢): مؤشرات الرعاية الصحية الأولية لعام ٢٠٢٣

المؤشرات	القيمة لعام ٢٠٢٣
عدد مراكز الرعاية الصحية الأولية الكلي	٢٨٦٤
عدد مراكز الرعاية الصحية الأولية (رئيسي)	١٣٦١
عدد مراكز الرعاية الصحية الأولية (فرعي)	١٥٠٣
عدد مراكز الرعاية الصحية الاولية تعمل بنهج صحة الأسرة	١٩٧
عدد قطاعات الرعاية الصحية الأولية	١٦٤

نسبة الزيارة الأولى للحوامل	٤٣
نسبة الزيارة الرابعة فاكثر للحوامل	٢٤
نسبة الحوامل المعرضات للخطورة	٣١
نسبة الرضاعة الخالصة من الثدي لفئة العمرية أقل من ستة أشهر)	٣٢,٩٩
نسبة لقاح البي سي جي	٩٣
نسبة لقاح شلل الاطفال ج٣	٩١
نسبة لقاح التهاب الكبد	٩٣
نسبة زيارة المراجعين (اقل من خمس سنوات) بالأمراض التنفسية من المراجعين الكلي لكافة الأسباب في المراكز الصحية	٢٢
نسبة زيارة المراجعين (اقل من خمس سنوات) بالإسهال من المراجعين الكلي لكافة الأسباب في المراكز الصحية	٣,٦
نسبة الراقدات بالإجهاض في ردهة النسائية والتوليد	٧,٣٥

المصدر: التقرير الاحصائي السنوي لوزارة الصحة لعام ٢٠٢٣.

- رعاية صحيّة ثانوية: خدمات علاجية تقدم بعد حدوث المرض في المراكز الصحيّة والمستشفيات، وتشمل إجراء الفحوص التشخيصية وتقديم العلاج المناسب ودراسة مدى حدوث المضاعفات لتجنبها بالطرق المناسبة.
- رعاية صحيّة ثالثيه: الخدمات التي تقدم للمرضى في المراكز والمستشفيات التخصصية وعند الحاجة الى اجراء تداخلات طبية او جراحية متخصصة لا يمكن تقديمها في المستويات الاولية والثانوية، كما يبين جدول رقم (٣) ادناه مؤشرات الرعاية الصحية الثانوية والثالثية لعام ٢٠٢٣.

جدول رقم (٣): مؤشرات الرعاية الصحية الثانوية والثالثية لعام ٢٠٢٣

المؤشرات	القيمة لعام ٢٠٢٣
عدد المستشفيات الحكومية والمراكز التخصصية التي تحتوي على اسرة	٣٣٩
عدد المستشفيات الاهلية	٢٠٧
عدد الاسرة الكلية الحكومية	٥٣٩٢٥
عدد الاسرة المهيئة الحكومية بدون اسرة الطوارئ	٣٧٧٦٦
معدل انشغال الاسرة المهيئة	٤٨,٤
معدل سرير /١٠٠٠ نسمة	١,٢
عدد حاضنات الاطفال الخدج	٢٥٣٦
عدد العمليات الجراحية الخاصة	٤٦٩٨٠
عدد العمليات الجراحية فوق الكبرى	٣٠٢٢٨٥
عدد العمليات الجراحية الكبرى	٣٣٩٤١٩

عدد العمليات الجراحية المتوسطة	٣٧٢٨٠٥
عدد العمليات الجراحية الصغرى	٦٤٦٨٠٠
معدل الرقود / ١٠٠٠ نسمة	٧٤,٣
معدل الوفيات لكل ١٠٠٠ مريض راقد	١٧,٧
مجموع المرضى الراقدين	٣٢٢٩٢٤٠
زيارات المرضى المراجعين الكلى	٧١٠٤٣٣٠٤
زيارات المراجعين للعيادات الاستشارية	١٧٧٨٢٦٦٩
زيارات المراجعين للعيادات الخارجية	١٣٥٧٣٦٨
زيارات المراجعين للوحدات الطوارئ	١٤١٠٧٥٣٢
زيارات المراجعين للمراكز التخصصية	٢٠٧٩٣٨٣
زيارات المراجعين لمراكز الرعاية الصحية الاولية	٣٠٩٧٤٦٨٤

المصدر: التقرير الاحصائي السنوي لوزارة الصحة لعام ٢٠٢٣.

٤,١: الصحة الإنجابية

لم يكن مفهوم الصحة الانجابية معروفاً في السابق ولكن كان متواجد بشكل ضمني في سياق المؤتمرات التي عقدت قبل مؤتمر السكان والتنمية والذي ظهر فيه مفهوم الصحة الانجابية بشكل معروف وكان العراق مشارك في المؤتمر، حيث أحدث المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عقد في القاهرة عام ١٩٩٤ نقلة نوعية في رفاهية السكان والذي كان امتداداً للمؤتمرين اللذين عقدا في بوخارست عام ١٩٧٤ والمكسيك عام ١٩٨٤، اذ اكد المؤتمر على ان اهمال المتغيرات الديموغرافية الكمية والنوعية من شأنه ان يؤدي الى اعتماد سياسات غير متكاملة وقصور واضح في برامج التنمية خاصة الهيكل العمري للسكان وعلاقته بالنمو الاقتصادي والفقر فقد عدت الاجراءات الرامية الى انقاذ حياة الامهات، وتلبية الطلب العالمي على وسائل تنظيم الاسرة، وانهاء العنف ضد النساء والفتيات بحلول عام ٢٠٣٠. كما شارك العراق في قمة نيروبي التي عقدت في عام ٢٠١٩ للتعجيل بتحقيق وعد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (ICPD) وقدم العراق (١٩) التزام تعهد من خلالها بضمان الحقوق والصحة الانجابية وحشد الموارد والتمويل وتمكين المرأة والحد من العنف القائم ضد المرأة والتنوع الديموغرافي والتنمية المستدامة، وكانت التزامات المحور الخاص بالحقوق والصحة الانجابية كالاتي:

- العمل على توفير الرعاية الصحية المتكاملة والشاملة وبأعلى مستوى من الجودة وادماج قضايا الصحة الانجابية في السياسات والاستراتيجيات الوطنية.
- السعي الى خفض معدل وفيات الامهات بنسبة لا تقل عن خمسين بالمائة وذلك بخفضه من (٣١,٥) حالة وفاة لكل مائة ألف ولادة حية الى ١٥ حالة وفاة لكل مائة ألف ولادة حية.
- تلبية الاحتياجات غير الملباة المتعلقة بتنظيم الاسرة وتوفير وسائل منع الحمل الحديثة للجميع بزيادة نسبة تغطية تلك الاحتياجات من (٥٤%) حالياً الى (٩٠%) في الاقل وتأمين توفيرها في المناطق النائية والفقيرة.

- خفض معدل المواليد لليافعات الى النصف من (٧٠) ولادة لكل ألف يافعة الى (٣٥) ولادة لكل يافعة في عام ٢٠٣٠.
- ضمان تأمين الخدمات الصحية والجيدة للشباب.

وكان محور الصحة الانجابية أحد محاور الوثيقة الاولى من السياسات السكانية التي صدرت عام ٢٠١٤ تم تحديثه الى محور الصحة والصحة الإنجابية في النسخة المحدثة لعام ٢٠٢٣ ليكون اشمل لكافة الفئات السكانية ويحتوي هذا المحور على اهداف واجراءات لتعزيز النهوض بواقع الصحة والصحة الانجابية في العراق. ويتأثر الطلب على خدمات الصحة الانجابية في العراق الى حد كبير بمستوى الخدمات ونوعيتها وتكلفتها وسهولة الوصول اليها، وان هناك فجوات مهمة في الخدمات المقدمة في مجال رعاية الام والطفل والصحة الانجابية، كما تتباين كفاءة هذه الخدمات وجودتها بحسب المناطق الجغرافية ونوع مؤسسات الرعاية الصحية. وتشير مؤشرات المسح العنقودي المتعدد المؤشرات ان مستوى الخدمات الخاصة بالصحة الإنجابية لا سيما ما يتعلق بنسبة التغطية للنساء بالزيارة الرابعة فأكثر للام الحامل بلغت (٦٨%) في عام ٢٠١٨، ويعكس مؤشر نسبة الولادات التي تجري بإشراف موظفي الصحة تذبذباً ملحوظاً طيلة الفترة الممتدة من ٢٠٠٩- ٢٠٢٢، ولقد حافظ هذا المؤشر على مستوياته للمدة ٢٠٠٩ - ٢٠١٢ وعند مستوى (٨٩ %) لينخفض عام ٢٠١٣ ويصل الى (٨٧,٧ %) ثم يعاود للارتفاع ليصل اعلى مستوياته (٩٥ %) في عام ٢٠١٥، الا ان هذه النسبة لم تحافظ على مستوياتها فانخفضت الى (٩٠,١ %) عام ٢٠١٩ ، ثم عاودت بالارتفاع واستقرت عند النسبة (٩٦%) للفترة من (٢٠٢١-٢٠٢٣) كما موضحة في الشكل رقم (٥).

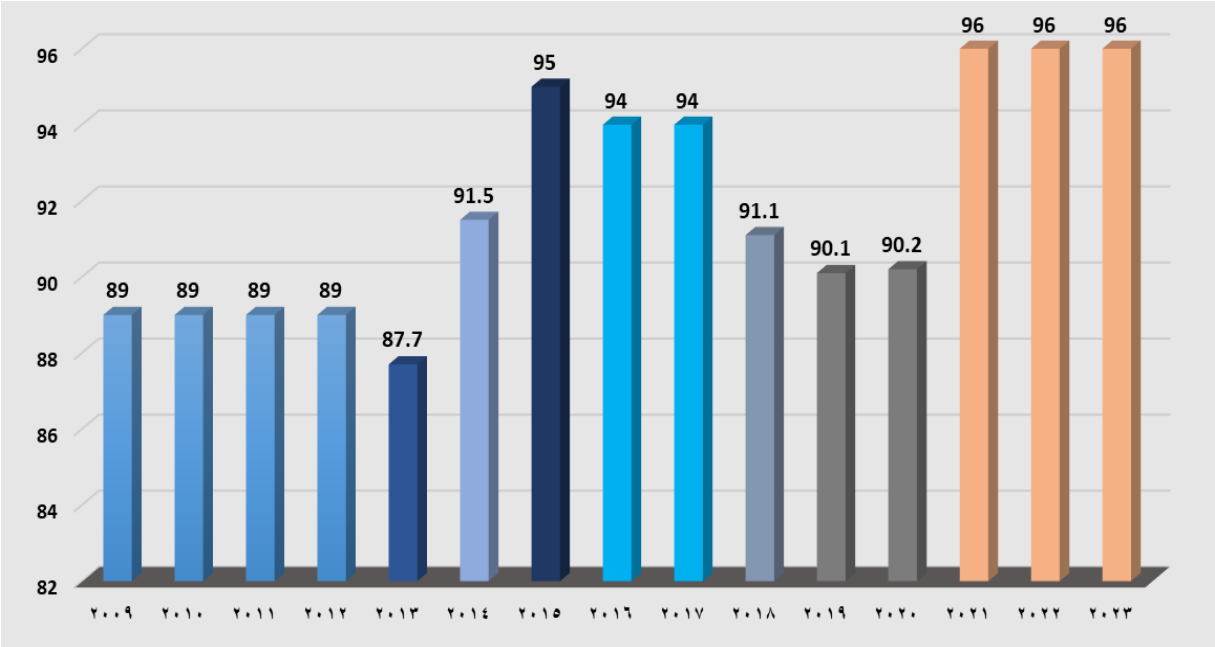

الشكل (٥): نسبة الولادات التي تجري بأشراف موظفي الصحة حسب السنوات (٢٠٠٩-٢٠٢٣)

المصدر: وزارة التخطيط /الجهاز المركزي للإحصاء (٢٠٠٩-٢٠٢٣)
: وزارة الصحة /التقرير الاحصائي السنوي (٢٠٠٩-٢٠٢٣).

اما نسبة الولادات التي تجري بأشراف موظفي الصحة في عام ٢٠٢٣ وحسب المحافظات وكما مبين في الشكل رقم (٦)، فلقد تصدرت محافظات النجف وكركوك وبلغت (١٠٠%) لكل محافظة، اما محافظة صلاح الدين فسجلت أدنى نسبة في عدد الولادات التي تجري بأشراف موظفي الصحة وبلغت (٨٥%).

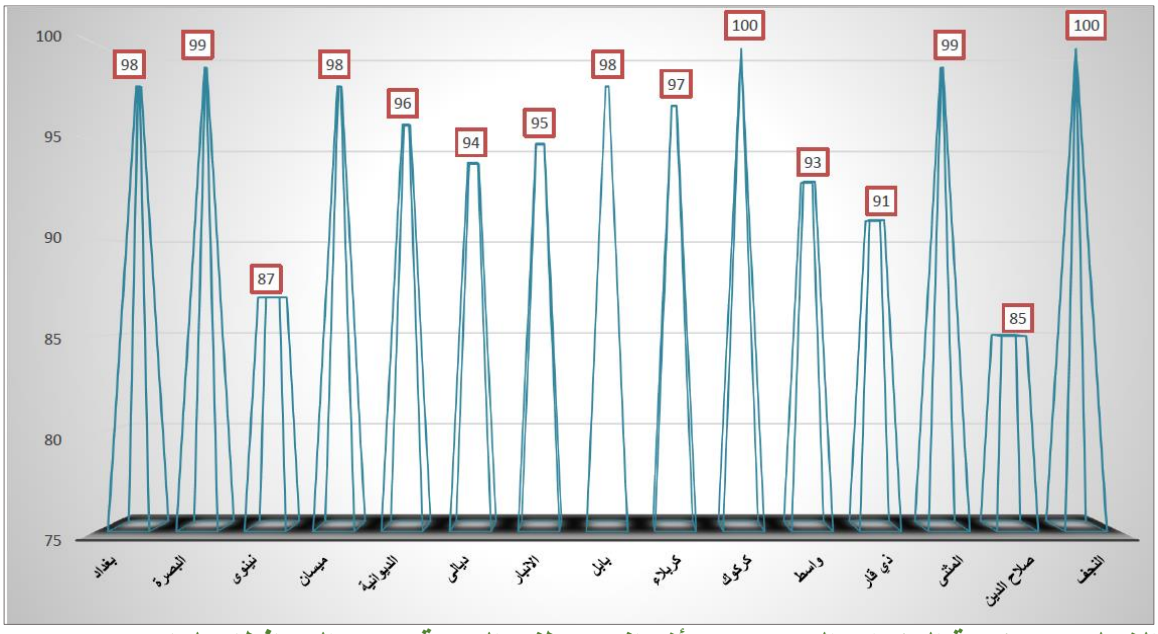

الشكل (٦): نسبة الولادات التي تجري بأشراف موظفي الصحة حسب المحافظات لعام ٢٠٢٣

المصدر: وزارة الصحة /التقرير الاحصائي السنوي ٢٠٢٣.

فيما يخص برنامج تنظيم الاسرة دخل حيز التنفيذ عام ١٩٩٤ ولعبت جمعية تنظيم الاسرة العراقية الدور الاساسي في توفير وسائل تنظيم الاسرة في القطاعين العام والخاص.

على الرغم من أن معدلات الخصوبة الكلية للمرأة العراقية ما تزال مرتفعة نسبياً الاّ أنها تشهد انخفاضا تدريجياً من ثلاثة عقود نتيجة تحولات اجتماعية وصحية بما في ذلك استعمال وسائل تنظيم الأسرة التقليدية والحديثة.

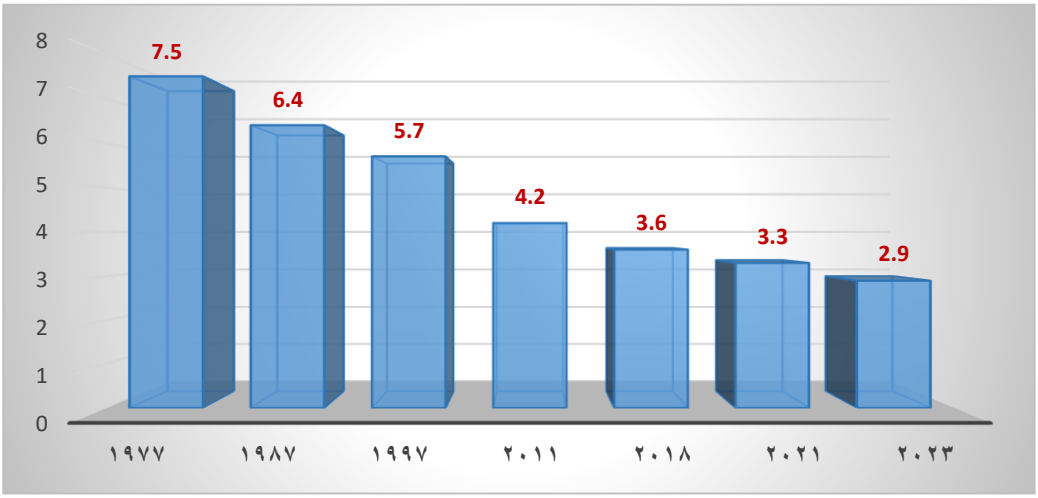

الشكل (٧): معدل الخصوبة الكلي للمرأة في العراق للفترة الزمنية (١٩٧٧-٢٠٢٣)

المصدر: وزارة الصحة /التقارير الاحصائي السنوي لفترة (١٩٧٧- ٢٠٢٣).

وقد أقترن ذلك بانخفاض واضح في معدلات وفيات الأمهات إضافة الى انخفاض كل من معدلات وفيات الاطفال الرضع والاطفال دون الخامسة. ويبين الشكل (٨) الانخفاض الواضح في وفيات الامهات خلال الفترة الزمنية

(٢٠١٤-٢٠٢٣) حيث كانت نسبة وفيات الامهات في عام ٢٠١٤ (٣٠,١%) وفي عام ٢٠٢٣ بلغت النسبة (٢٩,٦).

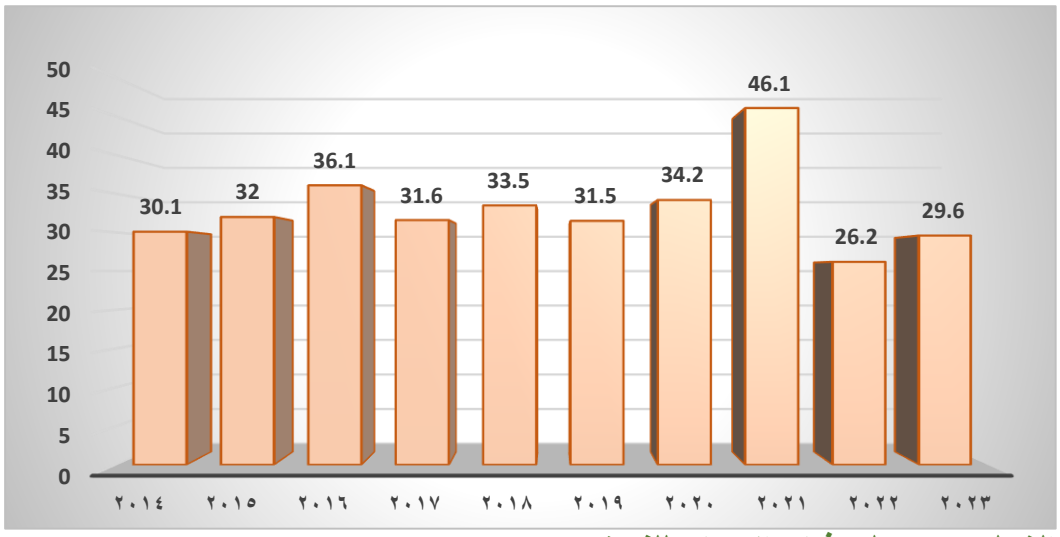

الشكل (٨) معدل وفيات الامهات للفترة (٢٠١٤-٢٠٢٣).

المصدر: وزارة الصحة /التقارير الاحصائي السنوي لفترة (٢٠١٤- ٢٠٢٣).

ويبين شكل (٩) نسبة وفيات الامهات لعام ٢٠٢٣ وحسب المحافظات حيث سجلت ديالى اعلى نسبة اذ بلغت (٤٥,٦%) وتليها محافظة البصرة (٤٤,١%) وأدنى نسبة سجلت في محافظة صلاح الدين حيث بلغت نسبتها (٠%) وتليها محافظة اربيل وبلغت نسبتها (٨,٩%).

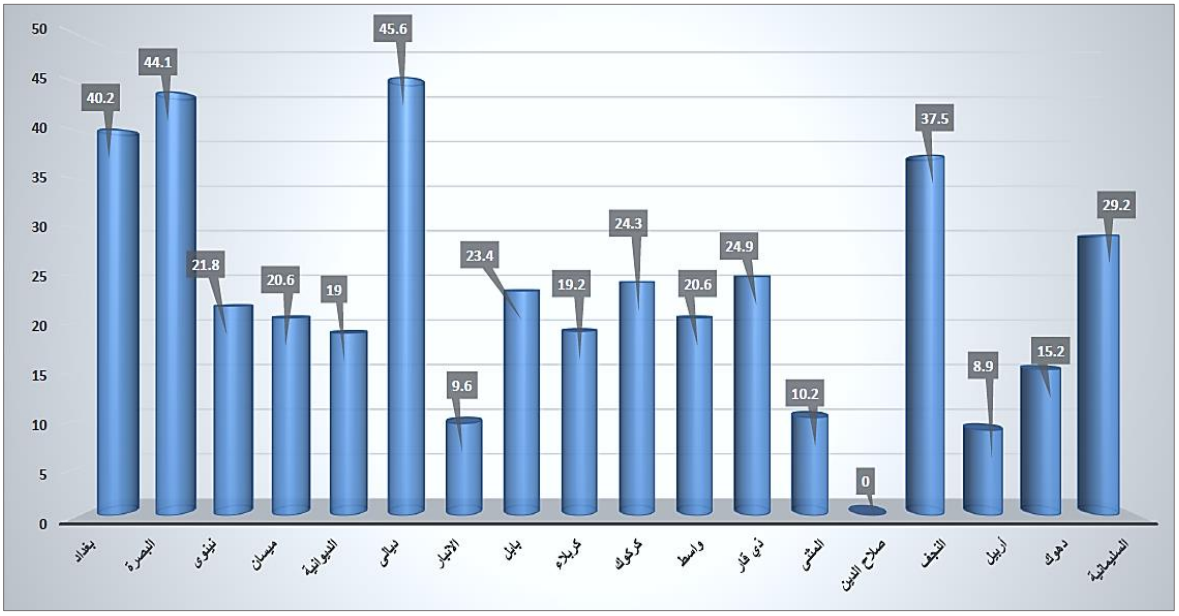

الشكل (٩): نسبة وفيات الأمهات (لكل 100000 مولود حي) لعام ٢٠٢٣ وحسب المحافظات

المصدر: وزارة الصحة /التقرير الاحصائي السنوي ٢٠٢٣

كما يقدر انه مع كل زيادة بمقدار درجة مئوية في استخدام وسائل منع الحمل، ينخفض معدل وفيات الامهات بنسبة (٤,٨%) حالة وفاة لكل ١٠٠٠٠٠ولادة حية. وتنخفض وفيات الاطفال الرضع بنسبة (١٠ %)، وتنخفض

الوفيات الاطفال دون سن الخامسة في الأعمار من (١- ٤) سنة بنسبة (٢١ %) إذا تمت المباعدة بين الولادات مدة عامين.

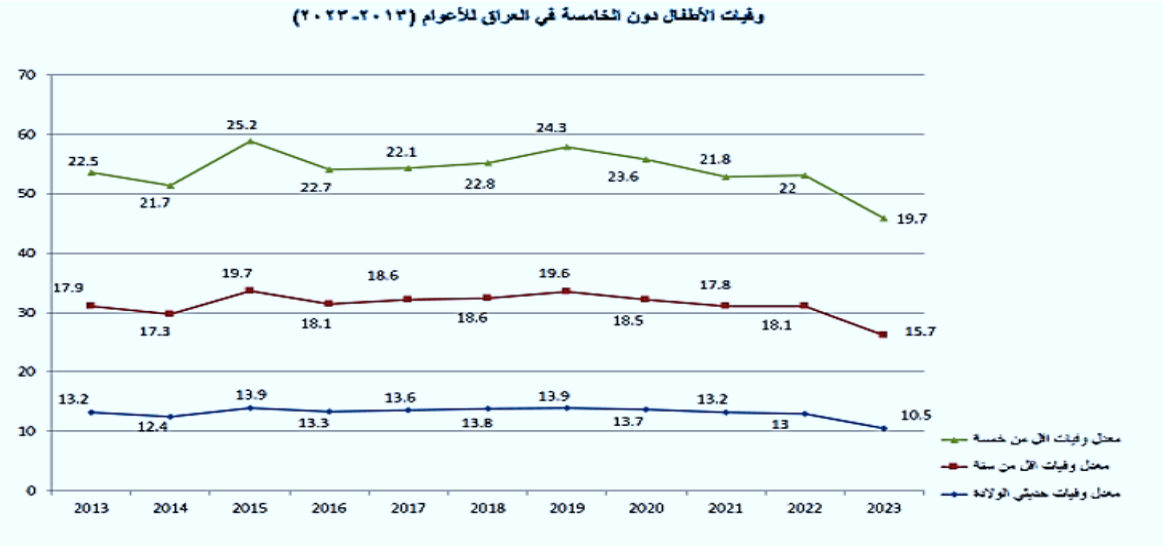

الشكل (١٠): نسبة وفيات الاطفال دون سن الخامسة في العراق للفترة (٢٠١٣-٢٠٢٣).

المصدر: وزارة الصحة / التقارير الاحصائية السنوية للفترة (٢٠١٣-٢٠٢٣).

لا يزال الزواج المبكر من الافعال او العادات الضارة التي تعاني منها كثير من الفتيات في العراق والتي تتضاعف أهمية التوسع في استخدام وسائل تنظيم الاسرة والتثقيف الجنسي لتجنب مضاعفات الحمل المبكر. وتشير المقارنات بين الدول العربية الى أن العراق يحتل المركز الخامس بين أعلى الدول في نسب الزواج المبكر، وتشير البيانات الى تغير في نمط الزواج المبكر في العراق بين عامي ٢٠١١ و٢٠٢١، حيث زادت نسبة من تزوجن قبل العمر ١٨ سنة من ٢١,٧ % عام ٢٠١١ الى ٢٥,٥ % عام ٢٠٢١.

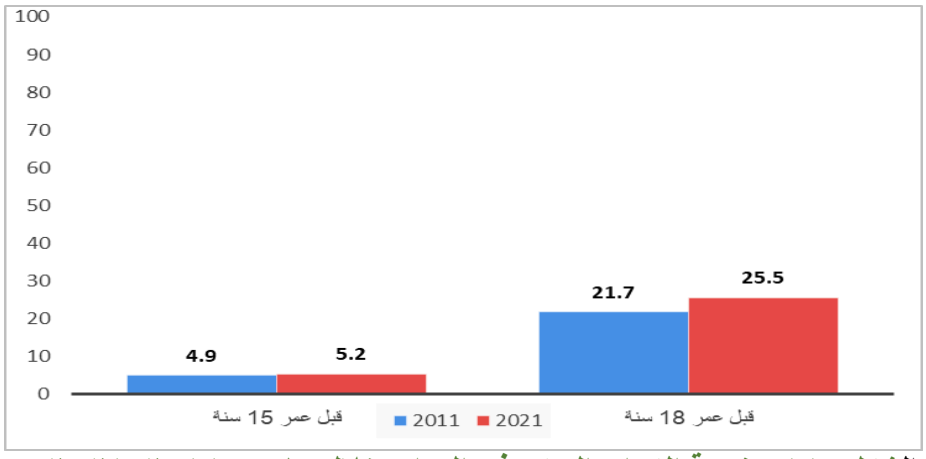

الشكل (١١): نسبة الزواج المبكر في العراق خلال عامي (٢٠١١-٢٠٢١).

المصدر: مسح (IWISH 2) والمسح العنقودي متعدد المؤشرات السادس.

وشهد العراق حدوث زيادة طفيفة في استخدام وسائل تنظيم الاسرة بين النساء بعمر (١٥-٤٩) سنة المتزوجات حاليا ٣٩,٨% في ٢٠١١ الى ٤٣,٥ في ٢٠٢١ وحسب مسح (IWISH 2) ونسبة الحاجات الملباة لأساليب

تنظيم الاسرة الحديثة ٥٣,٨ وحسب المسح العنقودي متعدد المؤشرات السادس. وان نسبة استخدام موانع الحمل الحديثة بين النساء المتزوجات حسب المحافظات كانت اعلى نسبة في محافظتي كربلاء والمثنى وبلغت (٤٢,٦ %)، (٤٢,٥ %)، اما أدنى المحافظات في الاستخدام فكانت محافظة صلاح الدين وبلغت النسبة (٣٢,٤ %) كما مبين في الشكل ادناه.

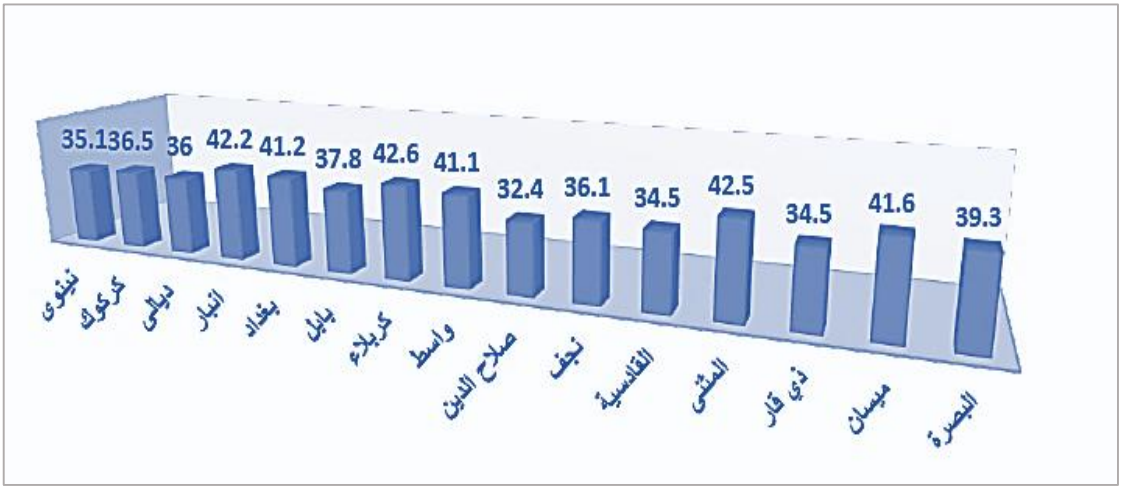

الشكل (١٢): نسبة استخدام موانع الحمل بالطرق الحديثة بين النساء المتزوجات ٢٠١٨

المصدر: وزارة التخطيط - هيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية -نتائج المسح العنقودي متعدد المؤشرات ٢٠١٨

تبنت وزارة الصحة العراقية الاستراتيجية الوطنية متعددة القطاعات لتنظيم الاسرة والمباعدة بين الولادات (٢٠٢١-٢٠٢٥) واعداد الاستراتيجية الوطنية لصحة الامهات والاطفال وحديثي الولادة واليافعين (٢٠٢٤-٢٠٣٠) وتم تشكيل اللجنة الوطنية لتنظيم الاسرة وبمشاركة اعضاء من الجمعيات العلمية ونقابة الاطباء ونقابة الصيادلة ودواوين الاوقاف والوزارات الاخرى بهدف تحسين الحصول على المعلومات والخدمات الخاصة بتنظيم الاسرة.

- يتم تقديم خدمات تنظيم الاسرة في المراكز الصحية والمستشفيات الحكومية والاهلية والعيادات الخاصة والعيادات المتنقلة بهدف ايصال الخدمات والمعلومات الخاصة بتنظيم الاسرة الى المناطق النائية والفقيرة
- تم تنفيذ عدة دورات تدريبية للعاملين في القطاع الخاص على تقديم خدمات تنظيم الاسرة والمباعدة بين الولادات وبالتنسيق مع منظمة الصحة العالمية وكذلك اقامة الندوات التوعوية في المؤسسات والوزارات الاخرى.
- تم اعداد الدلائل الخاصة بالمدرسين واولياء امور الطلبة والذي تضمن معلومات عن الصحة الانجابية الذي يحتاجها اليافعين والشباب وبالتنسيق مع وزارة التربية بالإضافة الى تخصيص رقم مجاني (خط المساعدة) للإجابة على استفسارات اليافعين ومنها مواضيع الصحة الانجابية.
- كذلك تم اعداد دليل عمل للخطباء حول تنظيم الاسرة واستثمار التجمعات الدينية للتوعية والتثقيف حول اهمية تنظيم الاسرة وبالتنسيق مع منظمات المجتمع المدني ورجال الدين.

اهم خدمات الصحة الانجابية التي تقدمها المؤسسات الصحية:

- **خدمات رعاية الحوامل والامهات**

الهدف: تقديم الفحوصات الدورية للحوامل وعلاج المشاكل الصحية المحتملة أثناء فترة الحمل والوقاية منها وتعزيز أنماط الحياة الصحية التي يستفيد منها كل من الأم والطفل والتوعية الصحية حول الولادة الامنة، تنظيم الاسرة، الغذاء الصحي والرضاعة من الثدي وتقديم الاجراءات الوقائية.

- **خدمات الرعاية التوليدية ورصد وفيات الامهات**

الهدف: تحسين خدمات الرعاية التوليدية والقضاء على وفيات الامهات التي يمكن منعها والتي يمكن الوقاية منها من خلال الحصول على المعلومات واستخدامها وتوجيه اجراءات الصحة العامة ورصد تأثيرها.

- **خدمات تنظيم الاسرة**

الهدف: وصول وحصول النساء في سن الانجاب الى خدمات تنظيم الاسرة.

- خدمات صحة المقبلين على الزواج (حصريا في القطاع العام)

الهدف: زيادة الوعي المجتمعي حول مفهوم الزواج الصحي وتقلل نسبة الاصابة بأمراض الدم الوراثية و اكتشاف ومعالجة المصابين بالأمراض الانتقالية (التدرن، التهاب الكبد الفايروسي ، السفلس والايدز).

١,٥: التعليم:

إن استقراء واقع التعليم اليوم يشير إلى اختلالات قد ألمَّت بمفاصله المختلفة، ويؤشر قصور النظام التعليمي ذاته عن تحقيق غاياته، فبعد عقود من الاضطهاد والقمع والكوارث والتحديات الامنية التي واجهها العراق وموجات التهجير القسري والنزوح والتهجير القسري للملايين من السكان والآثار السلبية التي خلفها انتشار جائحة كورونا على النظام التعليمي، على الرغم من الأثر الإيجابي الذي ساهم نحو التحول في التعليم الرقمي، فهو لا يزال يعاني من تشوهات واضحة.

حيث بلغت نسبة الأمية ١٥% من السكان بعمر ١٠ سنوات فأكثر، وبلغت نسبة الحاصلين على التعليم الابتدائي بعمر ١٠ سنوات فأكثر ٣١% فقط للإناث و ٣٣,٦ % للذكور فيما حصل ثلث السكان تقريباً على التعليم المتوسط، وبينما حصل ١٩% فقط على تعليم وتأهيلٍ علمي من الإعدادية فما فوق. و هذه النسب تتفاوت وفقاً للنوع والبيئة، فقد بلغت نسبة الأمية بين الاناث بعمر ١٠ سنوات فأكثر ما يزيد عن ضعف مثيلتها بين الذكور والاناث ٢٠% و١٠%على التوالي. كما ان التفاوت كبير بين الريف والحضر حيث بلغت نسبة الامية فيهما على التوالي ٢١%، و ١٣%، وسجلت في بغداد أدنى نسبة ١٠%، تليها محافظات إقليم كردستان بنسبة ١٥% وهذا الارتفاع في نسبة الأمية في كردستان تعكسه الظروف التي مر بها الإقليم في الماضي، ثم بقية

المحافظات بنسبة ١٩%. اما فيما يتعلق بالتعليم الثانوي فتشير البيانات ان معدل الالتحاق الصافي في التعليم الثانوي الذي يصل الى (٣٨%) في عام ٢٠٢٢ وهذا يعني عدم حصول الكثير من الشباب والشابات على التعليم المناسب واكمال مراحل الدراسة وصولا الى التعليم الجامعي الذي بقي معدل الالتحاق فيه متدنياً حيث ان معدل الالتحاق الإجمالي بالتعليم الجامعي للذكور بلغ (٢١,٥) وللإناث بلغ (٢١,٢) والاجمالي بلغ (٢١,٣) لعام ٢٠٢٠. وفي ظل النمو السكاني المرتفع وقصور الإمكانات المادية والبشرية والتقنية، بدأ الجانب الكمي للتعليم يتقدم على حساب تطوره النوعي وتزداد الاختلالات شدة بسبب التفاوت في توزيع الخدمة التعليمية بين الحضر والريف، وبين الإناث والذكور. ويعزى عدم تحقق تقدم ملموس في قطاع التعليم لاسيما في تدني نسبة الالتحاق بالتعليم المبكر الى عوامل عدة منها عامل تدني الإنفاق العام عليه. كما تعكس مؤشرات تدني المستوى التعليمي بين الاناث سلبية بعض الأنماط الاجتماعية والثقافية المتعلقة بمكانة وأدوار الفتاة والمرأة، وظاهرة الزواج المبكر للفتيات التي ارتفعت من ٢٢% الى ٢٥,٥% خلال المدة (٢٠١١-٢٠٢١) خلافاً لما كان متوقعاً من انخفاض النسبة، كما ان لتدني مستوى التعليم علاقة بالتوزيع غير المتوازن للخدمات.فضلاً عن اهمية الاهتمام بنهج التعلم مدى الحياة والتركيز على التعليم والتدريب التقني والمهني وتطوير المهارات، خاصة المهارات الرقمية والقابلة للانتقال التي تضمن الانتقال الى سوق العمل بشكل أسرع وبالتالي تخفيض نسب البطالة ويبين الجدول رقم (٤) ادناه معدلات الالتحاق بمراحل التعليم بين عامي (٢٠١٣-٢٠٢٢).

جدول رقم (٤): معدلات الالتحاق بمراحل التعليم للفترة (٢٠١٣-٢٠٢٢)

المؤشر	بيانات عام٢٠١٣	بيانات عام ٢٠٢٢
معدلات الالتحاق بمراحل التعليم		
الابتدائية	٩٤,٠	٨٩,٠
المتوسطة	٥٧,٠	٦٠,٠
الاعدادية	٢٨,٠	٣٨,٠
الثانوي	٥٨,٠	٦٤,٠

المصدر: وزارة التخطيط - هيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية- **التقارير الاحصائية السنوية للفترة (٢٠١٣-٢-٢٠٢٢)**

٦,١: التعليم المهني:

بلغ صافي الالتحاق للطلبة في التعليم المهني خلال العام الدراسي (٢٠٢٢ /٢٠٢٣) (١,٤%) حيث زادت معدلات صافي الالتحاق بصورة طفيفة مقارنة مع العام الدراسي ٢٠١٩/٢٠١٨ الذي سجل معدل صافي إلتحاق (١%) فقط، في حين كان معدل الالتحاق الإجمالي (٤,٢%) ويتم الاعتماد على معدل الالتحاق الإجمالي في مرحلة التعليم المهني بشكل أساس لان أغلب طلاب التعليم المهني فوق سن الدراسة بمرحلة أو مرحلتين فلا يقيس صافي الالتحاق عدد الطلاب بصورة صحيحة وكما موضح في الشكل (١٣)، ولا يزال هذا المؤشر بعيداً عن تحقيق النسبة المراد الوصول إليها ضمن أهداف خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨-٢٠٢٢، حيث من المؤمل

الوصـــول إلى معدل صـــافي إلتحاق (٧%) بحلول عام ٢٠٣٠ ويعزى الســـبب إلى ضـــعف الوعي الثقافي والمجتمعي بالتعليم المهني والالتحاق به سواء بين التلاميذ أو بين ذويهم. فضلاً عن ضعف التنسيق والتعاون بين وزارة التربية - المديرية العامة للتعليم المهني ووزارات الدولة ذات العلاقة بما يدعم التعليم المهني.

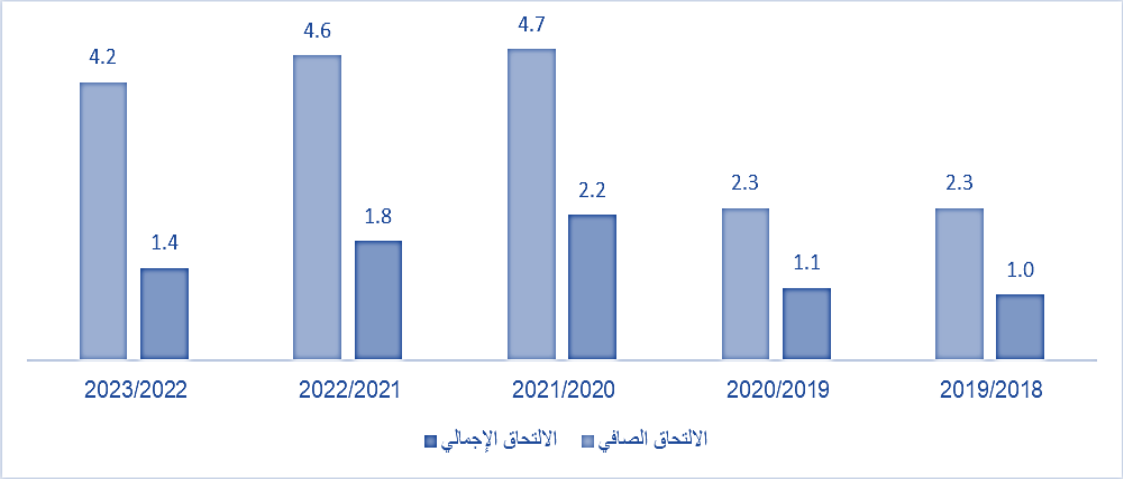

الشكل (١٣): صافي الالتحاق ومعدل الالتحاق الإجمالي للتعليم المهني للأعوام الدراسية (٢٠١٨/ ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٢/٢٠٢٣)
المصدر: وزارة التربية

ومن خلال ملاحظة مؤشـرات للفترة من (٢٠١٨-٢٠٢٣) يظهر إن نسـبة التطور في عدد طلبة التعليم المهني لا يتناسب مع عدد الهيئات التعليمية وعدد المدارس حيث بلغ عدد مدارس التعليم المهني (٣٣١) مدرسة خلال العام الدراسـي (٢٠٢٢/٢٠٢٣) بمعدل نمو (١,١%) عن العام الدراسـي (٢٠١٨/٢٠١٩)، وبواقع زيادة (١٧) مدرسـة فقط. وتعود نسـبة الزيادة البسـيطة هذه إلى صـعوبة بناء مدارس تعليم مهني كونها تحتاج إلى إمكانيات كبيرة تشـمل مواد ومكائن وورش عمل أو مزارع كبيرة والتي لا تتناسـب مع زيادة الحاجة إلى التعليم المهني من أجل رفد سوق العمل بالتخصصـات المطلوبة. يوضح الجدول (٥) نسب التغير في مؤشرات التعليم المهني خلال المدة (٢٠١٨/٢٠١٩ - ٢٠٢٢ /٢٠٢٣).

جدول (٥): الزيادة السنوية لمؤشرات التعليم المهني لأعداد المدارس للأعوام الدراسية (٢٠١٨/٢٠١٩ ـ ٢٠٢٢ /٢٠٢٣)

السنوات	بنون	بنات	مختلط	مجموع
٢٠١٨ـ٢٠١٩	١٨٤	٨٦	٤٤	٣١٤
٢٠٢٢ـ٢٠٢٣	١٨٤	٨٨	٥٩	٣٣١
نسبة التغير	٠,٠	٠,٥	٦,٠	١,١

*المصدر: وزارة التربية وهيأة الاحصاء ونظم المعلومات الجغرافية

وعند المقارنة بين تلك المدة نجد ان معدل الزيادة السـنوية في عدد الطلاب قد ارتفعت بنسـبة (١٥%)، في حين ان أعداد الهيئات التعليمية قد انخفض بنسبة (-١,٩%)؛ وذلك بسبب إحالة اغلب ملاك التدريس إلى التقاعد دون توفير البديل (بيانات الهيئات التعليمية لا تشمل التعيينات الجديدة) وكما موضح في الجدول (٦).

جدول (٦): الزيادة السنوية لمؤشرات التعليم المهني لأعداد (الطلاب، الهيئات التعليمية) للمدة من (٢٠١٨/٢٠١٩ -٢٠٢٢/ ٢٠٢٣)

السنوات	عدد طلاب			هيئات تعليمية
	بنون	بنات	مجموع	
٢٠١٨-٢٠١٩	٣٧٩٥٧	١٢٦٤٦	٥٠٦٠٣	١٠٩٧٦
٢٠٢٢-٢٠٢٣	٨٠٣٧٤	٢١٣٥٦	١٠١٧٣٠	١٢٣٤٦
نسبة التغير	١٦,٢	١١,٠	١٥,٠	٢,٤

المصدر: وزارة التربية وهيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية

٧,١: التعليم المسرع

يمثل التعليم المسرع مجموعة برامج مرنة ومتناسبة مع الإعمار وتتم في إطار زمني سريع، وتهدف إلى توفير تعليم للأطفال والشباب المحرومين والذين تجاوزوا السن المحدد، والاشخاص غير الملتحقين في الدراسة ولا سيما الذين لم تتوفر لهم فرصة التعليم أو تعطلت دراستهم بسبب الفقر والتهميش والصراعات والأزمات للفئة العمرية (١٢ - ١٨) سنة للحصول على الشهادة الابتدائية. وقد ارتفع عدد المدارس من (٣٦٩) مدرسة عام ٢٠١٨/٢٠١٩ إلى (٤١١) مدرسة في عام ٢٠٢٢/٢٠٢٣ وبنسبة تغيير بلغت (٢,٢) بينما انخفض عدد الدارسين من (٣٥٨٨٩) إلى (٣٠٨٠٦) وبنسبة تغيير بلغت (-٣) كما موضح في الجدول رقم (٧).

جدول رقم (٧): عدد مدارس التعليم المسرع والدارسين حسب السنوات الدراسية

السنة الدراسية	عدد المدارس	عدد الدارسين
2018/ 2019	٣٦٩	٣٥٨٨٩
2019/2020	٣٩٤	٣٦٧٦٥
2020 / 2021	٣٩٨	٢٩٤١١
2021/ 2022	٤٠٨	٢٧٩٠٣
2022 / 2023	٤١١	٣٠٨٠٦
نسبة التغير	٢,٢	٣-

المصدر: وزارة التربية

٨,١: واقع سوق العمل

تعد المشاركة الاقتصادية أحد المؤشرات المهمة لتقويم الاقتصاد وقدرته على استغلال قدرات القوى العاملة، إذ نلاحظ ان نسبة المشاركة الاقتصادية للفئة العمرية (٢٥ فأكثر) بنسبة (٤٥,٨%) وهي اعلى من نسبتها في فئة الشباب (١٥-٢٤ سنة) والتي شكلت (٢٦,٥%)، وهي أعلى للرجال بنسبة ٨٦,٦% مقارنة مع النساء

١٣,٤%. فضـــلاً عن تفاوتها بين المحافظات، حيث ترتفع في محافظة اربيل (٤٧%)، وتنخفض في محافظتي الانبار وميسان (٣١,٧% و٣١,٩% على التوالي).

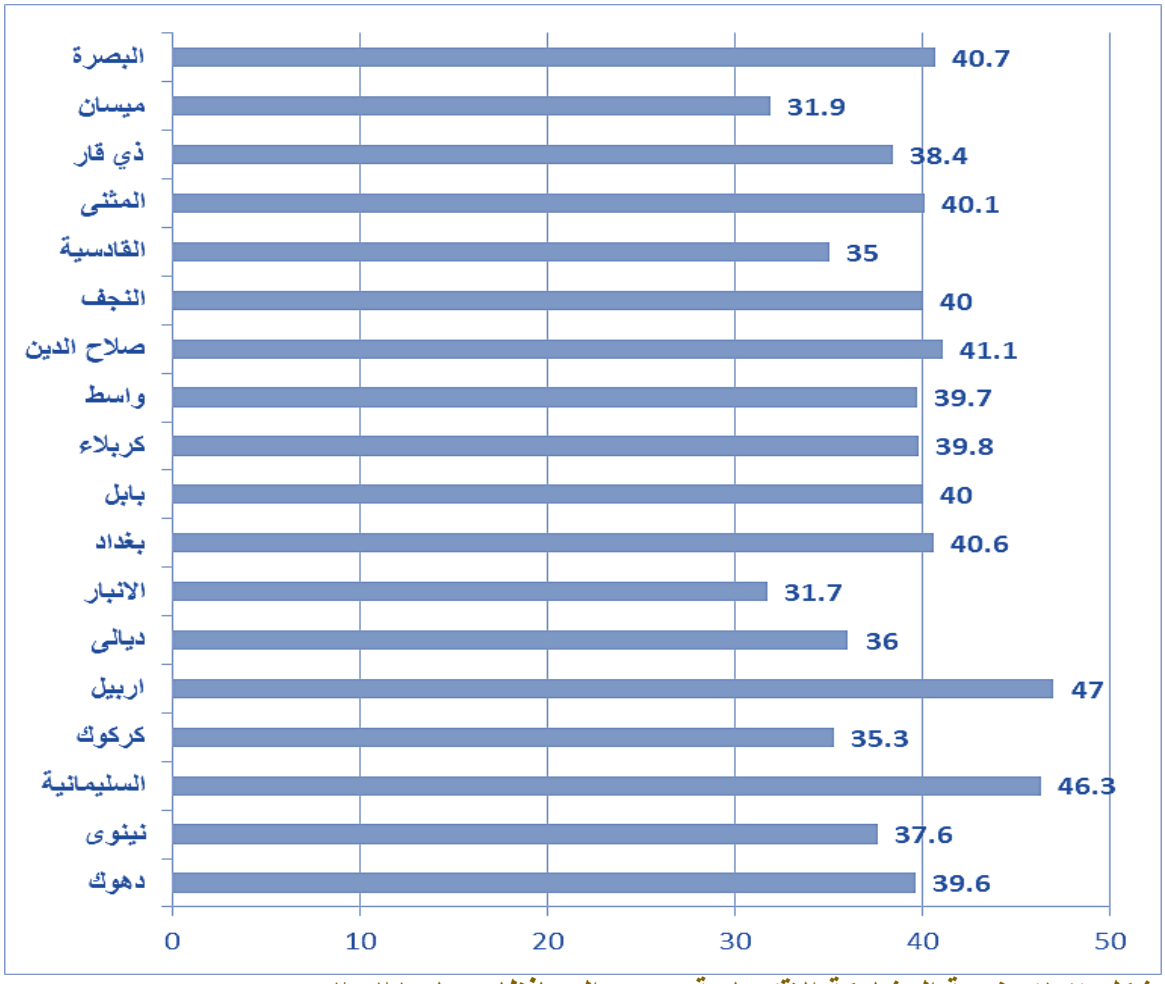

شكل (١٤): نسبة المشاركة الاقتصادية بحسب المحافظات عام ٢٠٢١

ونلاحظ انخفاض معدل النشاط الاقتصادي لدى الشباب بعمر (١٥ــ ٢٤) سنة، إذ بلغ ٢٦,٥% من مجموع عدد السكان لهذه الفئة العمرية لسنة ٢٠٢١؛ ويعود هذا إلى أن هذه المرحلة العمرية عادة ما تكون في مرحلة التعليم فيقل دخولها في سوق العمل، ونجد أيضا أن معدل المشاركة بالنسبة للشابات اقل من معدل مشاركة الشباب في الفئة العمرية نفسها، إذ بلغت (٤٤,٣%) للذكور و (٥,١%) للإناث من مجموع عدد السكان للفئة العمرية (١٥-٢٤) لسنة ٢٠٢١، وهذا يشير إلى العوائق الاجتماعية المفروضة على دخولهن في سن مبكرة في سوق العمل. مع ذلك نجد أن معدل النشاط للإناث يبلغ ذروته (١٩,٣%) في الفئة العمرية (٣٥-٤٤) سنة ٢٠٢١.

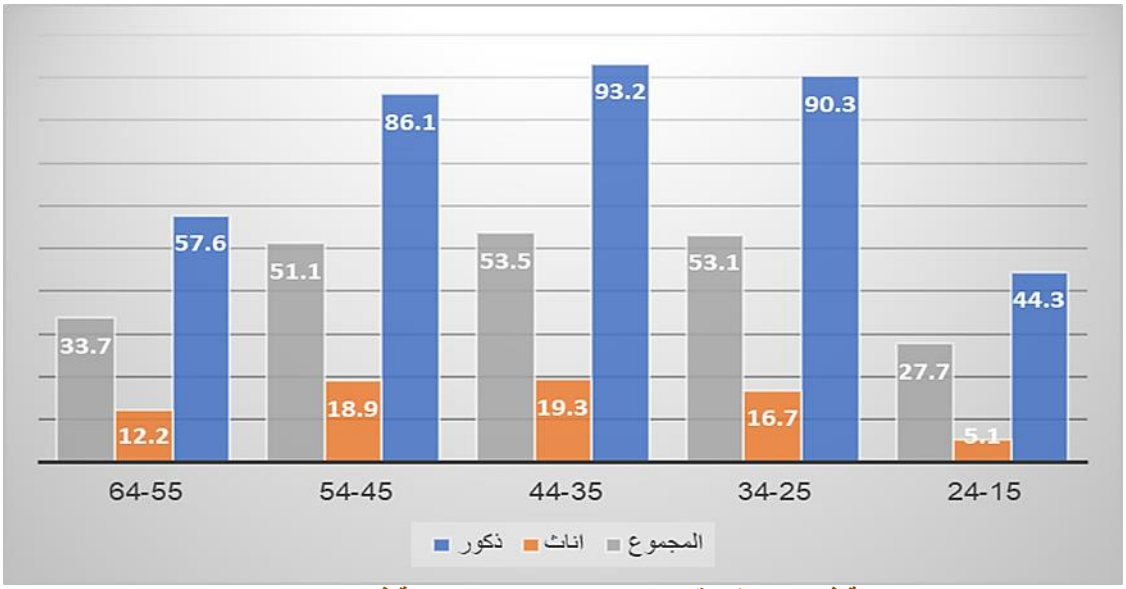

شكل (١٥): معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي بحسب الفئات العمرية في العراق عام ٢٠٢١

وترتبط المشاركة في القوى العاملة بالتحصيل العلمي بقوة، إذ يُعد التفاوت في مستوى التحصيل العلمي بالنسبة للرجال واضحاً، ويحقق الحاصلون على تعليم متوسط أو ثانوي أدنى نسبة مشاركة (٥١,٥% و٥٢,٤%) والذين يمتلكون شهادات جامعية يحققون أعلى نسبة مشاركة (٨٢,٤%). مع ذلك نجد ارتفاع معدلات المشاركة (٦٥ -٧٥ %) للحاصلين على أدنى مستويات التعليم الامر الذي يؤشر استمرار طبيعة الاقتصاد النامي في العراق. وبالنسبة إلى النساء، تنقسم المشاركة بشكل واضح بين الحائزات على شهادات جامعية (٦١,٩ %) وذوات المستوى العلمي الأدنى (١٠ % أو أقل حتى). ما يؤكد أن النساء ينشطن أكثر في القطاع الرسمي.

وفي جانب الطلب على العمل يعكس مؤشر معدل التشغيل مدى قدرة الاقتصاد على استخدام اليد العاملة الموجودة، ويقيس عدد الأفراد المشتغلين إلى إجمالي السكان. وتشير البيانات المتاحة إلى أن معدل التشغيل انخفض إلى (٢١,٢%) عام ٢٠١٨ إلى ٢٠,٢% عام ٢٠٢١، ويعود هذا الانخفاض إلى أن عدد السكان في العراق ينمو بمعدل أكبر من معدل نمو فرص العمل نتيجة ضعف النشاط الاقتصادي ومحدودية المشاريع الجديدة التي تستوعب قوة العمل المتاحة.

الفصل الثاني

(السياسات والاستراتيجيات ذات العلاقة بالسكان)

الفصل الثاني

(السياسات والاستراتيجيات ذات العلاقة بالسكان)

تعد الاستراتيجيات والسياسات والخطط التنموية الوطنية القطاعية احدى وسائل تحقيق الاهداف وبرامج العمل التي تدعم حياة الفرد والمجتمع وتحقيق الرفاه للسكان وتنمية الموارد السكانية، وتضمنت : خطة التنمية الوطنية ٢٠٢٤-٢٠٢٨، والوثيقة الوطنية للسياسة السكانية المحدثة لعام ٢٠٢٣، والاستراتيجية الوطنية للصحة الانجابية وصحة الامهات وحديثي الولادة والاطفال اليافعين ٢٠١٦- ٢٠٢٠ ، واستراتيجية تنظيم الاسرة والمباعدة بين الاحمال ٢٠٢١- ٢٠٢٥ ، والاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف اتجاه النساء والفتيات ٢٠١٨- ٢٠٣٠، والاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم في العراق٢٠٢٢-٢٠٣١، واستراتيجية التخفيف من الفقر في العراق ٢٠١٨- ٢٠٢٢، والاستراتيجية الوطنية لتنمية الطفولة المبكرة في العراق ٢٠٢٢- ٢٠٣١ والاستراتيجية الوطنية للشباب في العراق ٢٠١٦-٢٠٢٦، ووثيقة الاستجابة وخطة التعافي من تداعيات ازمة كوفيد - ١٩ لسنة ٢٠٢١، والخطة الوطنية لإعادة النازحين الى مناطقهم الاصلية المحررة لعام ٢٠٢٠.

١,٢: الوثيقة الوطنية للسياسات السكانية ٢٠١٤

انطلاقا من المبادئ العامة التي أقرها الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، وتناسقا مع القيم الاجتماعية والثقافية للمجتمع العراقي، واسترشادا بالوثائق والمقررات الدولية ذات العلاقة ومنها توجهات الأهداف التنموية للألفية وخطة العمل الدولية للسكان والتنمية، يأتي إعداد هذه الوثيقة، التي تضع قضايا السكان على قمة أولويات التنمية في العراق، كي تنبّه الى الفجوة بين معدل نمو السكان وتوزيعه الجغرافي من جانب، ومدى فاعلية سياسات استخدام الموارد والنمو الاقتصادي من جانب آخر. وتحدد المبادئ والأهداف التي تتبناها الدولة للتأثير على الوضع السكاني والمتغيرات السكانية، بما فيها النمو السكاني وعناصره الرئيسة، أي الخصوبة والوفاة والهجرة الداخلية والخارجية، والتوزيع الجغرافي للسكان داخل البلد، والتركيب السكاني والتغيرات الحاصلة فيه. وتتطلع وثيقة السياسات السكانية إلى تعزيز مهمة التخطيط الهادفة الى تحسين خصائص السكان التعليمية والصحية، فضلاً عن توفير الخدمات العامة والسكن اللائق في بيئة طبيعية صحية. وأصدر العراق أول وثيقة وطنية للسياسات السكانية في عام ٢٠١٤، وجرت صياغتها في ضوء تحليل موضوعي قائم على الأدلة لمحاور أساسية في حياة سكان العراق. وقد تضمنت رؤىً مستقبليةً واهدافاً محددةً بالإضافة الى الإجراءات الواجب اعتمادها تحقيقاً لتلك الأهداف.

المبادئ الأساسية للسياسات السكانية:

١. احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية بما في ذلك الحق في الحياة والكرامة الإنسانية والمساواة، والتحرر من التمييز على أساس الجنس او العرق أو الدين، والإيمان بمبدأ تكافؤ الفرص لجميع الأفراد والجماعات، وهي ما نص عليها دستور العراق لعام ٢٠٠٥.
٢. الاعتراف بأن الأسرة هي الوحدة الأساسية في المجتمع.
٣. الالتزام بتحقيق العدالة والإنصاف للمرأة، وتمكينها، وإزالة كل أشكال التمييز والعنف ضدها.

٤. تأكيد حقوق الزوجين في الاختيار بحرية وبمسؤولية عدد الولادات أو المباعدة بينها، والحصول على المعلومات والخدمات المطلوبة والوسائل اللازمة لتحقيق خياراتهما.
٥. تأكيد حقوق الفئات الهشة.
٦. اعتبار الشباب هدفا وشريكاً في التنمية يمكن ان يساهم بفعالية في تحقيقها ان توفرت له عوامل التمكين التعليمي والمهني.
٧. اعتبار الشراكة الواسعة والفاعلة مع مختلف الاطراف ذات العلاقة شرطاً اساسياً لنجاح السياسة السكانية باعتبار التداخل الواسع بين المتغيرات السكانية ومختلف ابعاد التنمية الأخرى.

الرؤية: "تحويل الزيادة السكانية الحالية والمتوقعة من عبء على عملية التنمية إلى قوة إنتاجية تمثل محركاً ايجابياً وفاعلاً اساسياً في عملية التنمية بما يحقق رفع معدلات النمو الاقتصادي وعوامل الرفاه السكاني الاجتماعية والثقافية وغيرها"

أهداف السياسات السكانية:

يقوم الهدف العام للسياسة السكانية على تحقيق «العيش الكريم» لسكان العراق، وهو ما نص عليه دستور العراق لعام ٢٠٠٥، بما يفضي الى: «سكان أصحاء متعلمين مندمجين اجتماعيا واقتصادياً وسياسياً، ماهرين وذوي قدرات بشرية ومعرفية عالية، يرافق ذلك معدلات إعالة (عمرية واقتصادية) منخفضة تسمح لهم بتحسين نوعية حياتهم وحياة أسرهم.»

١. تتضمن السياسات السكانية اهدافا استراتيجية طويلة الاجل ترمي إلى إحداث تغييرات كمية ونوعية في حياة السكان لبلوغ التنمية المستدامة وتحقيق العدالة وتكافؤ الفرص، والى بلوغ معدلات نمو تتوافق مع متطلبات النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية مع الحفاظ على تركيب عمري متوازن وتحقيق تقدم في خصائص السكان وفي استقرارهم ورفاهيتهم.
٢. تهدف السياسة السكانية على المدى القصير الى احداث تراجع مهم وسريع في معدلات وفيات الامهات والاطفال الرضع والاطفال دون الخامسة من العمر وتحسين أنماط الخصوبة والنمو السكاني وتعزيز خصائص السكان في التعليم والصحة بما يحسّن من اوضاع الاسرة الاقتصادية والاجتماعية ويحقق تقدماً مهماً في تمكين المرأة والشباب وتلبية حاجياتهم بما يضمن التوظيف الجيد للنافذة الديموغرافية المتوقع وصول التركيب العمري للسكان في العراق اليها خلال الفترة القادمة حين يقترب عدد السكان في سن العمل الى ٦٠ %من مجموع السكان.

محاور السياسة السكانية:

- المحور الأول - الصحة الانجابية
- المحور الثاني - التعليم
- المحور الثالث - تمكين المرأة
- المحور الرابع - الشباب
- المحور الخامس - السكن
- المحور السادس - الهجرة الداخلية والدولية والمهجرين
- المحور السابع - البيئة

- المحور الثامن - الفئات السكانية الهشة (السكان المسنون، السكان ذوو الإعاقة والاحتياجات الخاصة)
- المحور التاسع - البحوث والدراسات وقواعد البيانات السكانية
- المحور العاشر - تعزيز الشراكات.

٢,٢: الوثيقة الوطنية للسياسة السكانية ٢٠٢٣

ان ما شهده العراق من أحداث بعد صدور الوثيقة الاولى سواءً في احتلال التنظيمات الارهابية لمساحات واسعة من أرض العراق التي سببت نزوح الملايين من سكانها، والتي مازالت أعداد منها تعيش في ظروف صعبة بعد عمليات التحرير، كما ان التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي حصلت على مدى سنوات بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠٢٢، وما صدر عن المجتمع الدولي من الاعلان العالمي لأهداف التنمية المستدامة ٢٠١٥-٢٠٣٠ وقمة نيروبي للسكان والتنمية ٢٠١٩ افضت الى ضرورة تحديث الوثيقة الاولى للسياسات السكانية لتراعي كل هذه التحولات والمتغيرات وانعكاساتها. وجرت عملية تحديث الوثيقة الوطنية للسياسة السكانية من قبل لجنة خاصة مؤلفة لتحديث الوثيقة استجابة للأوضاع السكانية للعراق بعد عام ٢٠١٤ والتطلعات الدولية المشار اليها. وكانت اللجنة الوطنية للسياسات السكانية حريصة على تبني منطلقاتها واهدافها ومحاورها مع الالتفات الى المتغيرات الجديدة والى التحولات الواضحة التي اقتضت اعدادها بما يتناسب مع تلك التحولات، وتضمنت الوثيقة المحدثة الاتية:

المبادئ الأساسية للوثيقة الوطنية ٢٠٢٣

١. احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية بما في ذلك الحق في الحياة والصحة والتعليم والكرامة الانسانية والعدالة الاجتماعية والمساواة، والتحرر من التمييز على أساس الجنس أو العرق أو الدين، والايمان بمبدأ تكافؤ الفرص لجميع الافراد والجماعات، وفقاً لما نص عليه دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥.

٢. الاسرة هي الوحدة الاساسية للمجتمع، وان المجتمع هو الحاضن الاساس لبناء الدولة.

٣. التماسك المجتمعي وتنمية العلاقات الاجتماعية لخلق حالة إيجابية في المجتمع، وترسيخ القيم والأخلاقيات التي تدعم التماسك بين أفراد المجتمع كافة.

٤. السلم المجتمعي لتعزيز مفهوم الأمن الإنساني.

٥. العدالة والإنصاف بين جميع أفراد المجتمع في الحقوق والواجبات

٦. الشمول وعدم الإقصاء والتهميش في استهداف الفئات السكانية كافة.

٧. الشراكة الواسعة والمتنوعة المعززة لأهداف السياسة السكانية.

٨. توفير مساحة واسعة من البيانات الاحصائية السكانية التي تساهم في تعزيز التخطيط السكاني في العراق.

الرؤية: "مجتمع مستقر، متوازن سكانياً.. تستثمر فيه الهبة الديموغرافية بما يضمن استدامة العيش الكريم وتحقيق الرفاه"

الأهداف العامة للوثيقة الوطنية

١. **هدف استراتيجي بعيد الأمد:** إحداث تغييرات كمية ونوعية في حياة السكان لبلوغ التنمية المستدامة وفقاً لرؤية العراق ٢٠٣٠، وتحقيق العدالة وتكافؤ الفرص، والى بلوغ معدلات نمو تتوافق مع متطلبات النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية مع الحفاظ على تركيب عمري متوازن وتحقيق تقدم في خصائص السكان وفي استقرارهم ورفاهيتهم.

٢. **هدف استراتيجي قصير الأمد:** إحداث تراجع مهم وسريع في معدلات وفيات الامهات والاطفال الرضع والاطفال دون الخامسة من العمر وتحسين أنماط الخصوبة والنمو السكاني وتعزيز متطلبات السكان في التعليم والصحة بما يحسّن من اوضاع الاسرة الاقتصادية والاجتماعية ويحقق تقدماً مهماً في تمكين المرأة والشباب وتلبية حاجياتهم بما يضمن التوظيف الجيد للهبة الديموغرافية المتوقع وصول التركيب العمري للسكان في العراق اليها خلال الفترة القادمة حين يقترب عدد السكان في سن العمل من ٦٠% من مجموع السكان، وتنخفض لأول مرة في تاريخه معدلات الإعالة وأعبائها.

محاور السياسة السكانية:

- المحور الأول - التعليم والتعلم
- المحور الثاني - الصحة والصحة الانجابية
- المحور الثالث - الطفولة، حقوق وحماية
- المحور الرابع - الشباب والتشغيل
- المحور الخامس - تمكين النساء والحد من العنف القائم على النساء
- المحور السادس - الفئات السكانية الهشة
- المحور السابع - السكان والتغيرات المناخية
- المحور الثامن - الهجرة
- المحور التاسع - السكن
- المحور العاشر - القيم والتماسك المجتمعي
- المحور الحادي عشر- المناصرة والتثقيف السكاني

٣,٢: الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم (٢٠٢٢-٢٠٣١)

1. الرؤية، والرسالة، والاتجاهات الاستراتيجية

تشكل الاستراتيجية الوطنية العراقية للتربية والتعليم للأعوام ٢٠٢٢-٢٠٢٣ جزءا من جهد حكومي واسع النطاق لتحسين نوعية الخدمات العامة وكفاءتها المقدمة لتصل إلى جميع العراقيين، وينعكس أثر هذا الجهد في خطة

التنمية الوطنية (٢٠٢٤-٢٠٢٨) من خلال إرساء أسس دولة تنموية فاعلة ذات مسؤولية مجتمعية. وللمساهمة في هذا التحول، يسترشد نظام التعليم برؤيةٍ طموحةٍ لقطاع التعليم في العراق، إذ تمت صياغتها مع الاخذ بالحسبان الرؤية الشاملة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد، وقوانين التعليم في جمهورية العراق، بما في ذلك توفير التعليم الأساسي الإلزامي المجاني، والتزامات العراق الدولية في مجال التعليم وفقاً للهدف٤ من أهداف التنمية المستدامة، الذي يؤكد على:الوصول المت.كافئ للتعليم الجيد الذي يزود الشباب بالمهارات المطلوبة في مجتمع المعرفة في القرن الحادي والعشري.ن، ويتيح لهم المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في العراق .

الرؤية: **"التطلع إلى نظام تعليمي ملتزم بالقيم، ويوفر فرص تعلّم مستدامة ومبتكرة وذات جودة عالية للجميع، ويعزز بناء مجتمع المعرفة ويتوافق مع المعايير العالمية".**

ولتحقيق هذه الغاية، تقوم رسالة الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم على: **"تعزيز المؤسسات التربوية والتعليمية للشراكة المجتمعية، وبناء أنظمة تعزّز التفكير العلمي والابداعي، وتضمن جودة المخرجات بما يلبّي احتياجات سوق العمل، ويساهم في بناء اقتصاد معرفي متنوع ينسجم مع متطلبات التنمية المستدامة".**

لتحقيق الرؤية المذكورة في أعلاه، يهدف قطاع التعليم، بقيادة وزارة التربية، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وبالتعاون الوثيق مع الوزارات المعنية، والمجتمعات والشركاء الخارجيين، إلى العمل صوب تحقيق الأهداف الاستراتيجية الخاصة بالقطاعات الفرعية الثلاثة.

2. أولويات السياسة والأهداف الاستراتيجية والبرامج ذات الأولوية.

أسس الاستراتيجية الوطنية العراقية للتربية ويتكون كل برنامج ذو أولوية من عدة برامج فرعية .ويمكن فهم مصطلح **البرنامج ذي الأولوية** «على أنه مجموعة من البرامج الفرعية

التي تهدف إلى تحقيق هدف البرنامج نفسه .إذ تعد بعض البرامج ذات الأولوية أكثر تعقيداً من غيرها لأن التحدي الذي تعالجه يكون إما أكثر أهمية و/أو تقف خلفه مجموعة متنوعة من الأسباب.

لقد بني تحديد أولويات السياسة وتطوير الاستراتيجيات والبرامج ذات الأولوية على تحليل شامل لأداء قطاع التعليم أجري عام2020 ، ما أدى إلى تحديد التحديات ذات الأولوية .وأعقب ذلك تطوير أشجار مشكلات مخصصة لكل قطاع فرعي من القطاعات، وفرت كل شجرة منها لمحة عن جميع الأسباب والآثار المعروفة المتعلقة بهذه التحديات ذات الأولوية. بعد ذلك، قام كل فريق قطاع فرعي بإعداد شجرة حلول/أهداف من خلال تحويل العبارات السلبية التي تشكل شجرة المشكلة إلى بيانات إيجابية .وفي الخطوة التالية، تم تحليل أشجار الحلول/الأهداف لتحديد الصلات بين التعليم العام والتعليم والتدريب الفني والمهني والتعليم العالي وتقويتها.

أسس الاستراتيجية الوطنية العراقية للتربية والتعليم واولويات البرامج

تشمل أسس الاستراتيجية الوطنية العراقية للتربية والتعليم للأعوام (٢٠٢٢-٢٠٣١)، أولويات السياسة، والاستراتيجيات، وأولويات البرامج ذات الصلة بالتعليم العام والتعليم والتدريب المهني والتقني والتعليم العالي . ويتكون كل برنامج ذو أولوية من عدة برامج فرعية .ويمكن فهم مصطلح البرنامج ذي الأولوية «على أنه مجموعة من البرامج الفرعية التي تهدف إلى تحقيق هدف البرنامج نفسه .إذ تعد بعض البرامج ذات الأولوية أكثر تعقيداً من غيرها لأن التحدي الذي تعالجه يكون إما أكثر أهمية و/أو تقف خلفه مجموعة متنوعة من الأسباب. لقد بني تحديد أولويات السياسة وتطوير الاستراتيجيات والبرامج ذات الأولوية على تحليل شامل لأداء قطاع التعليم أجري عام ٢٠٢٠، ما أدى إلى تحديد التحديات ذات الأولوية .وأعقب ذلك تطوير أشجار مشكلات مخصصة لكل قطاع فرعي من القطاعات، وفرت كل شجرة منها لمحة عن جميع الأسباب والآثار المعروفة المتعلقة بهذه التحديات ذات الأولوية .بعد ذلك، قام كل فريق قطاع فرعي بإعداد شجرة حلول/أهداف من خلال تحويل العبارات السلبية التي تشكل شجرة المشكلة إلى بيانات إيجابية .وفي الخطوة التالية، تم تحليل أشجار الحلول/الأهداف لتحديد الصلات بين التعليم العام والتعليم والتدريب الفني والمهني والتعليم العالي وتقويتها.

الشكل (١٦) الاستراتيجيات واسعة النطاق

المصدر: الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم (٢٠٢٢-٢٠٢٣١)

١. التكلفة الإجمالية للاستراتيجية الوطنية العراقية للتربية والتعليم ٢٠٢٢ ـ ٢٠٣١

يبيّن الجدول ادناه التكلفة الإجمالية المتوقعة للاستراتيجية والتي تبلغ نحو (١٤٠) مليار دينار عراقي (بالقيم الثابتة لعام ٢٠١٩ لكامل مدة تنفيذ الاستراتيجية ولكل مستوى تعليمي .وقد حدثت زيادة كبيرة في القيم الاسمية في التعليم قبل الابتدائي والتعليم المهني، وهذا يعكس التوسع المخطط له في كلا القطاعين الفرعيين .يمكن لنظرة عن كثب إلى حصة النفقات التشغيلية والاستثمارية أنكشف أنه بينما تبقى النفقات التشغيلية أكبر موقع للإنفاق

على التعليم، من المتوقع أن تصبح النفقات الرأسمالية جزءاً متزايد الأهمية من الإنفاق العام على التعليم، حيث تزداد من(٧%) في عام ٢٠٢٢ إلى (١٠%) من معدل الإنفاق على التعليم الإجمالي في عام ٢٠٣١والذي يتوافق مع احتياجات البنية التحتية الحالية وكذلك التوسع الكمي للنظام المتوقع في السنوات القادمة.

تم اعداد سيناريوهات تقدير التكاليف خلال ورشة عمل عُقدت في ايلول ٢٠٢١ بمشاركة الموظفين الفنيين وصناع القرار الرئيسيين من وزارة التربية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة التخطيط. وواصلت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بتقديم قطاعية فرعية، بما في ذلك توقع تقديرات جديدة لمتطلبات التكلفة التشغيلية والاستثمارية للمدة من ٢٠٢٢ إلى ٢٠٣١ويقدم الجدول ادناه نظرة عامة على أحدث تقديرات الإنفاق من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي .وتشمل التوقعات (٤٥,٦) تريليون دينار للمدة من ٢٠٢٢ إلى ٢٠٣١موزعة بين (٤١,٦) تريليون دينار (٩١%) للنفقات التشغيلية و(٤,٠) تريليون دينار للنفقات الاستثماري يقدم الجدول التفاصيل بحسب السنة. بالإضافة إلى ذلك، من الآن فصاعدًا، ونظرًا لاحتياجات التمويل الهائلة لقطاع التعليم في العراق، وخاصة التعليم العالي، سيكون من المفيد أيضًا الاستفادة من جميع التمويلات المتاحة، بما في ذلك تمويل القطاع الخاص ورسوم المستخدم .ويجب أن تلقي الأفكار والتحليلات الإضافية الجارية في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بعض الضوء على هذا المسعى المهم مع توفير نقاط عمل ملموسة. أخيرًا، بالإضافة إلى الجهود المبذولة لتعبئة موارد إضافية لقطاع التعليم، هناك حاجة ماسة بالقدر نفسه لزيادة كفاءة استخدام الأموال العامة للتعليم في العراق .وتوفر مراجعة الإنفاق العام الأخيرة للتنمية البشرية في العراق سبلا واعدة لتحقيق مكاسب في الكفاءة في قطاع التعليم العراقي.

الجدول (٨): النفقات التشغيلية والرأسمالية المتوقعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي ٢٠٢٢ـ ٢٠٣١

	النفقات التشغيلية المتوقعة		النفقات ا الاستثمارية المتوقعة	
	مليار دينار	مليار دينار	مليار دينار	مليار دولار
٢٠٢٢	٣,٦٣٥	٢,٥٠٧	٥٦٣	٠,٣٨٩
٢٠٢٣	٣,٧٧٠	٢,٦٠٠	٥٦٣	٠,٣٨٩
٢٠٢٤	٣,٩٠٥	٢,٦٩٣	٥٦٣	٠,٣٨٩
٢٠٢٥	٤,٠٤٠	٢,٧٨٦	٥٦٣	٠,٣٨٩
٢٠٢٦	٤,٠٤٠	٢,٨٧٩	٥٦٣	٠,٣٨٩
٢٠٢٧	٤,١٧٥	٢,٩٧٢	٢٤١	٠,١٦٧
٢٠٢٨	٤,٣٠٩	٣,٠٦٥	٢٤١	٠,١٦٧
٢٠٢٩	٤,٤٤٤	٣,١٥٨	٢٤١	٠,١٦٧
٢٠٣٠	٤,٥٧٩	٣,٢٥١	٢٤١	٠,١٦٧
٢٠٣١	٤,٧١٤	٣,٣٤٤	٢٤١	٠,١٦٧
	٤١,٦١١	٢٩,٢٥٥	٤,٠٢٤	٢,٧٧٥

المصدر: تقديرات التكلفة المتوقعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي[٣]

المصدر: الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم (٢٠٢٢-٢٠٢٣١)

فجوة التمويل

بسبب البيئة الاقتصادية غير المواتية التي سببتها جائحة كورونا وكذلك أوجه القصور طويلة الأمد في النظام والطلب المتزايد على الموارد لاستيعاب عدد الأطفال والشباب المتزايد بسرعة، تتفاوت فجوة التمويل إلى نحو ١٢ تريليون دينار عراقي) السعر الثابت لعام ٢٠١٩، بحلول عام ٢٠٢٦، سيتم ردم فجوة تمويل النفقات التشغيلية. تتناقص فجوة تمويل النفقات الاستثمارية من عام ٢٠٢٣ فصاعداً على الرغم من أنها تبقى كبيرة حتى نهاية مدة الاستراتيجية حيث لم يتم تمويل (٢٨%) من النفقات الاستثمارية الإجمالية . ثمة حاجة إلى بذل جهود كبيرة لسد فجوة الاستثمار.

يُتوقع أن تعمل الاستراتيجية على حشد الدعم من جميع أصحاب المصلحة المعنيين على المستويين الوطني والدولي .على الرغم من عدم وجود بيانات في الوقت الحالي عن المستوى المخطط للاستثمار، من الواضح أن دعم المانحين سيحتاج إلى الازدياد طوال مدة الاستراتيجية الوطنية العراقية للتربية والتعليم من مستوى عام ٢٠١٩البالغ (٣٤,٢) مليون دولار أمريكي وفقاً للبيانات التي أتاحتها المساعدة الإنمائية الرسمية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. من إجمالي مبلغ (٦٣) مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٩ التي تم الإعلان عنها للتعليم، لم يتم توجيه إلا (٣٤,٢) مليون دولار أمريكي إلى القطاع التعليمي من خلال القطاع العام أو المنظمات متعددة الأطراف وفقاً لتسميات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية .أما المبلغ المتبقي البالغ (٢٨,٨) مليون دولار أمريكي فهو عبارة عن نفقات للخبراء والمساعدات الفنية والمنح الدراسية الأخرى وتكاليف الطلاب في البلدان المانحة .وبالمقارنة مع فجوة التمويل في السنة الأولى من الاستراتيجية لوحدها، (٢٩) تجدر الإشارة إلى أن بيانات لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لا تشمل التمويل المقدم من المانحين بصورة غير مباشرة كما في حالة الصناديق العالمية مثل الشراكة العالمية للتعليم أو التعلم لا يمكن أن تنتظر. يغطي الدعم المالي من المانحين الدوليين إلا ان ٢% من فجوة التمويل لعام ٢٠٢٢، ثمة حاجة إلى بذل جهود كبيرة لتعبئة الموارد مع القطاع الخاص ومع المانحين لسد فجوة التمويل، لا سيما للاستثمار في البنية التحتية للتعليم لدعم التغيرات التحويلية في قطاع التعليم في العراق .يُتوقع أن تؤدي إصلاحات الحوكمة المخطط لها إلى تحسين كفاءة النظام وإعادة بناء الثقة بين شركاء التمويل لسد فجوة التمويل بصورة جماعية .من المهم ألا يُتوقع أن تتحمل الأسر عبئاً مالياً أكبر. تساهم الأسر في العراق بنحو (٥%) من الناتج المحلي الإجمالي إسهاماً كبيراً في تمويل التعليم في العراق على الرغم من أنها أقل من أي مكان آخر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إلا أن إنفاق القطاع الخاص أعلى منه في معظم دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (البنك الدولي ٢٠٢١)إذ يجب استكشاف مصادر التمويل الأخرى لأن إنفاق الأسرة ليس طريقة عادلة أو مستدامة لتوفير التعليم في مستويات ما قبل الجامعة.

٤,٢ : الاستراتيجية الوطنية لتنظيم الاسرة والمباعدة بين الولادات (٢٠٢١-٢٠٢٥)

اعدت وزارة الصحة الاستراتيجية الوطنية لتنظيم الأسرة (٢٠٢١-٢٠٢٥)، والتي تم تطويرها بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان وبالتشاور مع العديد من الوزارات القطاعية والفئات المستفيدة، بما في ذلك النساء والشباب وذلك لضمان استجابة هذه الاستراتيجية لحقوقهم واحتياجاتهم

أ. الرؤية: بحلول نهاية عام ٢٠٢٥، ستدرك كل امرأة في سن الإنجاب، في كل سياق كان، حقوقها في الصحة البدنية والعقلية والرفاهية المتعلقة بالإنجاب وتكون قادرة على المشاركة بشكل كامل في رسم ملامح مجتمع مزدهر ومستدام.

ب المبادئ التوجيهية: تماشياً مع **"الاستراتيجية العالمية لصحة النساء والأطفال واليافعين (٢٠١٥ - ٢٠٣٠) ومجالات عملها"**، ستتبنى الاستراتيجية الوطنية لتنظيم الاسرة المباعدة بين الولادات المبادئ التوجيهية التالية:

١. **الاستناد الى حقوق الانسان**: تحتفظ كل أسرة بالحق في تحديد حجمها وعدد الأطفال والمباعدة بين أطفالها، بالإضافة الى حقها بالوصول الى المعلومات وتلقي وسائل تنظيم الاسرة التي تمكنهم من تقرير عدد الاطفال المرغوب به.

٢. **القيادة للدولة**: الدولة هي الجهة المسؤولة الرئيسية، أولاً تقديم خدمات تنظيم الاسرة كجزء من حزمة صحة إنجابية متكاملة وفقاً لمعايير الجودة العالية ومجانية للأزواج قليلي الدخل، وثانياً رفع وعي المجتمع حول تداعيات حالات الحمل المبكرة والمتكررة التي تفصل بينها فترات قصيرة.

٣. **التعاون بين القطاعات**: تعزيز "وسائل تنظيم الاسرة والمباعدة بين الولادات " يشكل تحدي متعدد الأبعاد ويتطلب بيئة تمكينية لضمان مشاركة أكبر للشركاء غير المعنيين بالصحة، بما في ذلك القطاعات الحكومية الأخرى والسلطات المحلية (المحافظين، ...).

٤. **الشراكة الفعالة بين القطاع العام والخاص**: من المهم بناء شراكة أقوى مع منظمات المجتمع المدني المحلية والقطاع الصحي الخاص.

٥. **التنفيذ اللامركزي**: يجب مواصلة تبني نهج لا مركزي في إدارة الاستراتيجية، يمكن أن يساعد في تحقيق الكفاءة العالية والملكية على مستوى المحافظات وفي الوقت نفسه مراعاة السياق الثقافي المحلي والتحديات والفرص.

٦. **الشمولية والإنصاف**: يجب أن تعتمد الاستراتيجية جميع التدابير ذات العلاقة لتقليل الفجوات والتباينات الى أدنى حد بين المحافظات، وبالتحديد بين الريف والحضر.

٧. **الاستناد على الأدلة**: من المهم أن يعتمد ويستند تصميم وتخطيط وتنفيذ الاستراتيجية على بيانات موثوقة مستمدة من نظام المعلومات الصحية المعتمد، فضلاً عن المسوحات الوطنية ذات التحليل المتعمق.

٨. **الاستدامة**: لضمان استدامة الجهود، من المهم إشراك مختلف الدوائر/الأقسام في وزارة الصحة وبنفس الأهمية إشراك القطاعات الأخرى ذات الصلة بالإضافة الى منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص الصحي.

٩. **مراعاة الجنس:** بالنظر لدور الأزواج في قرار الزوجين حول عدد أطفالهم والمباعدة بينهم واستخدام خدمة تنظيم الاسرة/المباعدة بين الولادات، يجب اتخاذ وتنفيذ التدابير والاستراتيجيات لتوعية واستهداف الذكور.

ج. الفئة المستهدفة:

المتزوجون من الرجال (والنساء في الفئة العمرية الإنجابية) والشباب المتزوجين حديثاً.

د. الإطار المنطقي الاستراتيجي:

بناءً على "الركائز الأساسية" لمنظمة الصحة العالمية الخاصة بالأنظمة الصحية، ستعتمد الاستراتيجية الوطنية على "الإطار المنطقي الاستراتيجي" التالي:

الهدف/الأثر:

تحسين رفاهية النساء والأزواج العراقيين، وخاصة الفئات المهمشة، بما في ذلك ممارستهم لحقوقهم في مجال الصحة الإنجابية، البعيدة عن الإكراه والتمييز.

ضمن هذا المنظور سيكون تحقيق هذا "الهدف/الأثر" عن طريق الركيزتين/النتيجتين الاستراتيجيتين التاليتين التين تهدفان الى تقوية/زيادة:

أ- توافر/امكانية الوصول الى خدمات تنظيم الاسرة/المباعدة بين الولادات ذات الجودة (توفير الخدمة)

ب- الطلب على/قبول الوسائل الحديثة لتنظيم الاسرة/والمباعدة بين الولادات.

النتيجة١ (تقديم خدمة تنظيم الاسرة):

"بحلول عام ٢٠٢٥، تحسين توافر وإمكانية الوصول الى خدمات تنظيم الاسرة القائمة على الحقوق وذات الجودة والمتكاملة والوسائل الحديثة للنساء والأزواج العراقيين، خصوصاً في المناطق الحضرية الفقيرة والمناطق الريفية وفي الازمات الإنسانية".

النتيجة٢ (خلق الطلب على تنظيم الاسرة):

"بحلول عام ٢٠٢٥، سيتم زيادة القبول والطلب الطوعي لأساليب تنظيم الاسرة الحديثة بين النساء/الأزواج في سن الإنجاب، خصوصاً في المناطق الحضرية الفقيرة والمناطق الريفية وفي الازمات الإنسانية".

سيتم تحقيق النتيجة الأولى عن طريق المخرجات/الأهداف الاستراتيجية الثلاثة التالية:

المخرج ١,١: تعزيز وظائف الحوكمة (السياسات، الإدارة/التخطيط، التنسيق والمراقبة) للبرنامج الوطني متعدد القطاعات لتنظيم الاسرة / المباعدة بين الولادات على المستويين الوطني والمحلي، لحشد الالتزامات السياسية والمالية وضمان التنفيذ الفعال وضمان الرعاية النوعية التي تركز على المستفيد في ظل خيارات موسعة لوسائل تنظيم الاسرة الحديثة.

المخرج ١,٢: خدمات تنظيم الاسرة القائمة على الحقوق والتي تركز على المستفيد وذات الجودة المتكاملة تماماً عبر جميع مستويات أنظمة الرعاية الصحية (الأولية والثانوية والثالثية) ومن خلال الخدمات الطبية التي يقدمها القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني الخيرية، مع ايلاء الأولوية للمناطق الحضرية الفقيرة والمناطق الريفية وفي الازمات الانسانية.

المخرج ١,٣: تعزيز الإدارة واللوجستيات الوظيفية لـــ "سلسلة التوريد" المعززة ونظام المعلومات الإدارية لوسائل تنظيم الاسرة، بما في ذلك تقدير الاحتياج والشراء في الوقت المناسب وأنظمة التوزيع لضمان التوافر وتقليل نفاد المخزون من مجموعة كبيرة من وسائل تنظيم الاسرة الحديثة والمعدات ذات الصلة.

سيتم تحقيق النتيجة الثانية عن طريق المخرجين/الهدفين الاستراتيجيين التاليين: الخطة الاستراتيجية لتنظيم الاسرة الوطنية متعددة القطاعات

المخرج ٢,١: توسيع تداخلات التوعية المجتمعية التي تستهدف النساء المتزوجات في سن الإنجاب (١٥-٤٩ سنة)، خصوصاً في المناطق الحضرية الفقيرة والمناطق الريفية وفي الازمات الإنسانية.

المخرج ٢,٢: تكثيف تداخلات التعبئة المجتمعية الجماهيرية التي تستهدف الرجال (والنساء في سن الإنجاب) لخلق طلب على خدمات تنظيم الاسرة والوسائل الحديثة، خالية من الإكراه والتمييز.

٥,٢: الاستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية وصحة الأمهات وحديثي الولادة والاطفال اليافعين ٢٠١٦-٢٠٢٠

ان تحسين صحة الأمهات والاطفال هي مسؤولية الجميع، اذ ان الامهات والاطفال الاصحاء يساهمون في بناء اسرة صحية ويشكلون العمود الفقري لمجتمع مزدهر ومنتج اقتصاديا، ولضمان الصحة والرفاهية لكل امرأة وطفل ويافع ينبغي الاستمرار على ما تم بناءه في الماضي للتغلب على التحديات القائمة والناشئة. على الرغم من ان العراق حقق تقدما ملحوظا نحو تحقيق الاهداف الانمائية للألفية والمتعلقة بصحة الامهات والاطفال، الا انه لم يحصل انخفاض كبير في وفيات الاطفال دون الخامسة وكذلك بالنسبة لوفيات الامهات بسبب الازمات المتكررة وعدم الاستقرار ، لذا فان العراق بحاجة ماسة للعمل من اجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030.

الرؤية: بحلول نهاية ٢٠٢٠، كل امرأة وطفل ويافع في العراق مدركين لحقوقهم في الصحة البدنية والنفسية والرفاهية، وقادرين على المشاركة الكاملة في تشكيل مجتمع مزدهر ومستدام.

الاهداف الاستراتيجية:

١. نظام صحي وطني شامل وفعال يضع في اولوياته الصحة الإنجابية وصحة الامهات وحديثي الولادة والاطفال واليافعين ومتطلبات التنمية
٢. صحة الامهات وحديثي الولادة محسنة
٣. صحة ونمو الاطفال دون سن الخامسة محسنة
٤. صحة ونمو اليافعين /الشباب محسنة
٥. المحافظة على معدل انتشار واطئ للأمراض المنقولة جنسيا وفايروس نقص المناعة البشري
٦. صحة المرأة في سن الانجاب محسنة

٦,٢: الاستراتيجية الوطنية للشباب في العراق ٢٠١٤-٢٠٢٠

كان للظروف الصعبة التي مر بها العراق آثارا وخيمة على كافة شرائح المجتمع وشريحة الشباب بشكل خاص، مما ولد الحاجة الى وثيقة وطنية مستجيبة لمتطلبات واحتياجات الشباب تضمن لهم حقوقهم في المشاركة الفاعلة في عملية البناء التنموية وان للشباب العراقي المقدرة على النهوض بواقعهم وباستثمار امكانياتهم سيجعل العراق في المواقع المتقدمة في المستوى الاقليمي والدولي.

الرؤية: شباب عراقي متعلم ومنتج، مندمج ومشارك في مجتمعه، معافى صحيا ونفسيا واجتماعيا، وملتزم بقضاياه الوطنية، متمتع بحقوقه المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، ومواكب التطور ومشارك في مسيرة التنمية والتقدم لبناء مجتمعه الجديد.

اهداف الاستراتيجية:

١. شباب عراقي متعلم ومنتج.

٢. شباب عراقي معافى صحيا ونفسيا واجتماعيا.

٣. شباب عراقي منتمي الى هويته الوطنية.

٤. شباب عراقي مندمج ومشارك في مجتمعه.

٧,٢: استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق ٢٠١٨-٢٠٢٢

تتبنى هذه الاستراتيجية الرؤية " **تحويل الفقراء إلى منتجين مندمجين اقتصادياً واجتماعياً**"، وتهدف إلى تقليص معدلات الفقر في العراق بمقدار الربع بحلول عام ٢٠٢٢ من خلال الإسهام في تحسن المستوى التعليمي والأوضاع الصحية والمعيشية والحماية من المخاطر والتمكين، نتيجة عملية تشاورية وتشاركية بين جميع الوزارات المعنية، وتحدد بوضوح أولويات تحسين فرص وصول الفقراء إلى الخدمات الأساسية، ولا سيما الفئات الأكثر عرضةً للمخاطر بما في ذلك النساء والأطفال، فضلاً عن توفير آليات الحماية الاجتماعية المستدامة التي من شأنها بناء رأس المال البشري ، وتركز الاستراتيجية أيضاً على احتياجات العائدين وأُسر النازحين في المناطق المحررة مؤخراً.

توائم محصلات الاستراتيجية أهداف الأجندة العالمية للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ الاتية:

الهدف 1:إنهاء الفقر بكل أشكاله وفي كل مكان.

الهدف 2:القضاء على الجوع وتحقيق الأمن وتحسين التغذية وتعزيز التنمية المستدامة.

الهدف 4:ضمان التعليم اللائق وفرص التعليم مدى الحياة للجميع.

الهدف 8:تعزيز النمو الاقتصادي الشامل المستدام والعمالة المنتجة والعمل اللائق للجميع.

الهدف 10: الحد من عدم المساواة داخل البلدان.

الهدف 11:جعل المستوطنات البشرية شاملة.

تبنت الاستراتيجية المحصلات الاتية وتحاكي الاهداف التي وضعت ضمنها:

اولاً: دخل أعلى ومستدام من العمل للفقراء.

ثانياً: تحسن المستوى الصحي.

ثالثاً: نشر وتحسن تعليم الفقراء.

رابعاً: سكن ملائم وبيئة مستجيبة للتحديات.

خامساً: حماية اجتماعية فعالة للفقراء.

سادساً: الانشطة المستجيبة للطوارئ.

٨,٢: الاستراتيجية الوطنية لتنمية الطفولة المبكرة في العراق ٢٠٢٢-٢٠٣١

أطلقت حكومة العراق في ٢٦ أيار ٢٠٢٢ وبالتعاون مع اليونيسف الاستراتيجية الوطنية لتنمية الطفولة المبكرة، وتمثل الاستراتيجية نهجًا شاملاً متناسقا لتنمية الطفولة المبكرة، وهو نهج يعترف بالمراحل المختلفة في تنمية الطفل حتى سن الثامنة، ويُحمل السلطات المعنية ومقدمي الخدمات والمجتمعات مسؤولية تأمين احتياجات الأطفال الصغار وتعزيزها وحمايتها .وضعت هذه الاستراتيجية

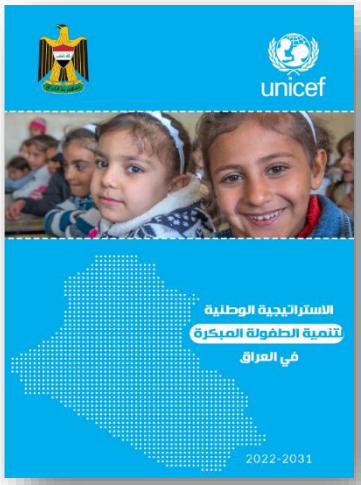

رؤية متحدية وهي: "طفولة آمنة ومستقرة وسعيدة ضمن اسرة ومجتمع وبيئة داعمة لتحقيق التنشئة الافضل لأطفال العراق"

إذ تستهدف الاطفال للفئة العمرية (٠-٨) سنة وتم تقسيم هذه الفئة الى أربع مراحل:

- ما قبل الحمل والحمل.
- من الولادة الى سن دون اربعة اعوام.
- من سن اربعة اعوام الى سن دون ستة اعوام (مرحلة التعليم قبل المدرسة).
- من ستة اعوام الى سن دون تسعة اعوام (مرحلة التعليم الاساسي الدنيا).

اهداف الاستراتيجية لتكون تنمية الطفولة المبكرة اولوية في العراق للنهوض بالتطور الانمائي (الجسدي، الادراكي، الاجتماعي والعاطفي) للأطفال الذين تتراوح اعمارهم من ٠-٨ سنوات من خلال:

١. التنفيذ الفاعل للأنشطة الرئيسة الخاصة بالأطفال بحسب ما وردت في جميع استراتيجيات القطاعات المعنية بالأطفال.
٢. إعداد الممارسين والقوى العاملة في مجال تنمية الطفولة المبكرة لتقديم خدمات جيدة للأطفال.
٣. إشراك الاهل/ المجتمعات المحلية لدعم عملية نمو اطفالهم.
٤. رصد المساءلة والإشراف عليها على جميع المستويات.
٥. الحد من اللامساواة والحرمان الاجتماعي.
٦. تشجيع تطوير المهارات الاجتماعية- العاطفية/ تطوير التوجهات السلوكية الايجابية والتصرفات المتعلقة بالتعلم/ طرح المهارات اللغوية ومهارات الكتابة والقراءة/ طرح المهارات الحسابية الأساسية/ تشجيع النمو الجسدي الصحي.
٧. ضمان بيئة صحية وآمنة توفر الدعم للأطفال الصغار.
٨. تعزيز التغيير الاجتماعي والعدالة الاجتماعية.

تعد الاستراتيجية التي دعمتها اليونيسف خطوة حاسمة نحو تحقيق هدف التنمية المستدامة (٤,٢) في العراق بحلول عام ٢٠٣٠، لتضمن حصول جميع الفتيات والفتيان على تنمية الطفولة المبكرة الجيدة، والرعاية والتعليم قبل الابتدائي الجيد، ليكونوا مستعدين للمدرسة الابتدائية .

٢,٩: الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف تجاه النساء والفتيات (٢٠١٨-٢٠٣٠)

جاءت الاستراتيجية لاستيعاب كافة تغيرات ما بعد عام ٢٠١٤، وكذلك لتستجيب للهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما "القضاء على كافة أشكال العنف ضد النساء والفتيات في النطاقين العام والخاص بما في ذلك الإتجار بالبشر، والاستغلال الجنسي وغيره من أنواع الاستغلال. " وان هذه الاستراتيجية بمثابة دليل عمل لكافة القطاعات والجهات من أجل منع العنف ضد النساء والفتيات في العراق.

الاهداف الاستراتيجية لمناهضة العنف المبنى على أساس (المرأة والرجل) (٢٠١٨-٢٠٣٠)

الهدف الأول (الوقاية): الحد من كافة أشكال العنف المبني على النوع الاجتماعي.

الهدف الاستراتيجي الثاني (الحماية): الاسراع في اصدار القوانين التي تحمي المرأة من كافة أشكال العنف التي تمثلت بالإسراع في اصدار قانون الحماية من العنف الأسري.

- تعزيز فرص حكم القانون والنفاذ للعدالة باليات تنسق واحالة رصينة المتمثلة بتسمية دوائر وماحكم خاصة للنظر في قضايا العنف ضد المرأة .
- تطوير الاجراءات الادارية للمؤسسات والجهات العاملة في مجال حماية المرأة من العنف تمثلت بتطوير أساليب التوثيق وجمع البيانات والاجراءات الإدارية.
- تمثلت بتوسيع نطاق الخدمات المقدمة للمرأة المعنفة في مجالي - :

الرعاية الصحية - المساعدة القانونية - مراكز النصح والإرشاد - الخطوط الساخنة - الملاذات الأمنة اضافة الى تعزيز الفرص التمكينية للمرأة المعنفة من خلال:

- استهدافها في البرامج التدريبية
- استهدافها في السياسة الاقراضية
- استهدافها في فرص العمل المتاحة
- استهدافها في المتابعة الصحية والتعليمية
- استهدافها في برامج ومساعدات منظمات المجتمع المدني

اضافة الى تمكين النساء المعنفات في المناطق الريفية من خلال تحسين الخدمات الصحية الموجهة للنساء المعنفات وفتح مراكز محو الامية للنساء بأسلوب محفز للالتحاق

الهدف الاستراتيجي الثالث (الرعاية) التي تمثلت بـ:

- شمول وتطوير نظم وتدابير الرعاية للنساء الناجيات من العنف ضد المرأة
- توفير الدعم الخدماتي لرعاية المرأة المعنفة محليا ووطنيا

الارتقاء بوسائل المواجهة للوصول الى المعايير الدولية في مجال مناهضة العنف في النزاعات المسلحة.

٢,١٠: خطة التنمية الوطنية ٢٠٢٤-٢٠٢٨

يعد التخطيط التنموي من أهم الادوات التي تعتمدها الدول لتحقيق التنمية المستدامة والتقدم الشامل لمواطنيها. وفي هذا السياق، تأتي خطة التنمية الوطنية في العراق ٢٠٢٤-٢٠٢٨ لتمثل إطاراً تنموياً يهدف إلى توجيه الجهود والموارد نحو تحقيق أهداف محددة وطموحة. وتتميز هذه الخطة بنهج جديد يعتمد على برمجة الفعل التنموي، حيث يتم اختصار الجهود التنموية وتجميعها في برامج محددة تسهل عمليات التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم. بهدف تحسين كفاءة عمليات التنمية وتعزيز الشفافية والمساءلة. ومن خلال اعتماد برمجة العمل التنموي، سيتمكن العراق من تحليل البيانات بشكل أكثر دقة واتخاذ القرارات بناء على معلومات موثوقة، مما يسهم في تحقيق نتائج ملموسة ومستدامة. وتمثل خطة التنمية الوطنية ٢٠٢٤-٢٠٢٨ فرصة مهمة لتحقيق نهضة اقتصادية طال انتظارها، حيث عملت وزارة التخطيط على إعداد هذه الخطة على وفق

نهج تشاركي تم فيه تمثيل أغلب أصحاب المصلحة، في مراحل إعداد الخطة، وترتكز الخطة على مجموعة من المبادئ الأساسية، بما في ذلك للاستدامة والعدالة اجتماعية والابتكار والشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، مع التركيز على تحسين البنية التحتية للخدمات وتلك التي ترتبط بالقطاع لإنتاجية التي اختارتها الخطة كمسار أمامي (الزراعي، والصناعي والسياحي)، وتعزيز التعليم والصحة، وتمكين الشباب والشابات، وحماية الفئات الهشة في المجتمع.

الاهداف العامة لخطة:

١ - تنويع الهيكل لإنتاجي للاقتصاد الوطني والتركيز على القطاعات الإنتاجية ذات القدرة لأكبر على تحقيق ذلك.
٢- تحسين مؤشرات التنمية البشرية والاجتماعية وتعزيز لاستثمار في رأس المال البشري.
٣- رفع كفاءة أداء قطاع خدمات البنى التحتية والمجتمعية.
٤- تطوير مهارات الإبتكار وتوطين التقانات الحديثة.
٥- تحسين بيئة استثمار للقطاع الخاص (الوطني والاجنبي).
٦- تسريع عمليات التحول نحو التكنولوجيا الرقمية في المجالات كافة.
٧- بناء الشراكة استراتيجية بين القطاعين العام والخاص.
٨- تنفيذ سياسات التخفيف والتكيف مع التغيرات المناخية وتعزيز الشراكات المستجيبة.
٩- زيادة كفاءة أدوات السياستين المالية والنقدية لمتطلبات لإصلاح لاقتصادي.
. ١-التخفيف من معدلات الفقر وخفض معدلات البطالة وتنمية قدرات الشباب.
١١-تعزيز شراكات دولية فاعلة تسهم في تحقيق لأهداف التنموية.
١٢-زيادة المساءلة والشفافية في عمل المؤسسات الحكومية لتحسين مخرجاتها.
١٣- تقليص الفجوات التنموية بين المحافظات اعتمادا على الميزات المكانية

محاور خطة التنمية الوطنية:

١- الإطار العام لخطة
٢- السكان وقوة العمل
٣- الإطار الاقتصادي الكلي: النمو والاستثمار (السياسة الاقتصادية الكلية وتشمل: (السياسة المالية، السياسة النقدية، السياسة التجارية، القطاع الخاص وتحسين البيئة الاستثمارية)
٤- محور التنمية البشرية والاجتماعية

- قطاع التربية والتعليم

التوجهات التنموية لقطاع التربية

- تحسين الواقع التعليمي والتربوي للطفولة في العراق
- الارتقاء بجودة التعليم العام وتوسيع شموليته
- زيادة مخرجات التعليم المهني
- تحسين واستدامة التعليم والخدمة المقدمة لذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة
- حوكمة فاعلة في إدارة المؤسسات التربوية والتعليمية

التوجهات التنموية لقطاع التعليم العالي:

- مؤسسات تعليم عالي ممكنة ومتطورة ومستدامة.
- جودة تعليم عالية تواكب أحدث المعايير الوطنية والعالمية.

- الارتقاء بالبحث العلمي الرصين الموجه نحو حل مشكلات المجتمع وسوق العمل.
- تحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل.
- حوكمة رقمية لقطاع التعليم العالي.

- قطاع الصحة

توجهات القطاع الصحي

- تطوير القطاع الصحي بمؤسسات صحية متطورة ومجهزة قادرة على تقديم خدمات صحية متنوعة بكفاءة عالية وتوفير الأدوية واللقاحات بشكل مضمون وكاف.
- ملاكات طبية وصحية وتمريضية ممكنة و مؤهلة وكافية وفقاً للمعايير العالمية.
- بناء نظام معلومات صحي شامل ومواكب للتطورات العالمية.
- تعزيز الشراكة مع القطاع الصحي الخاص.

- الحماية الاجتماعية

التوجهات

- تحسين الاستهداف لشبكة الحماية الاجتماعية ورفع كفاءة النظام.
- إدماج ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة بالحياة العامة وسوق العمل.
- زيادة وتحسين خدمات الرعاية الاجتماعية للفئات الهشة من أيتام وكبار السن والأحداث والمقطوعين والمشردين.

- الحد من الفقر
- الشباب
- الدور التنموي للمرأة
- العمل التطوعي

٥- محور التنمية القطاعية

- قطاع الزراعة والموارد المائية
- قطاع الغاز والنفط
- قطاع الكهرباء
- الصناعة التحويلية والتعدينية
- قطاع النقل والاتصالات والخزن
- محور التحول الرقمي
- قطاع المباني والخدمات
- الثقافة والسياحة والاثار

٦- فجوات التنمية المكانية والريفية

- فجوات التنمية المكانية
- الاستدامة البيئية

٧- الاستدامة البيئية والتغيرات المناخية

٨- برمجة الفعل التنموي

٩- ادارة المخاطر وأطار المتابعة والتقييم

١١,٢: ملخص نتائج التقرير التحليلي لمؤشر الفقر الوطني متعدد الابعاد ومؤشر فقر الاطفال متعدد الابعاد

أدرك العراق اهمية تأسيس مؤشرات الفقر متعدد الابعاد مستفيدا من نتائج المسح العنقودي المتعدد المؤشرات (MICS 2018) والذي نفذته هيئة الاحصاء ونظم المعلومات الجغرافية على المستوى الاتحادي ومكتب احصاء اقليم كردستان في اقليم كردستان العراق بدعم فني ومالي من منظمة الامم المتحدة للطفولة (اليونسيف)، يتكون المؤشر القطري في العراق من ثلاثة ابعاد: التعليم والسكن والصحة، معبرا عنها باثني عشر مؤشرا يتكون بعد التعليم من ثلاثة مؤشرات: الحضور للمدرسة، سنوات الدراسة وتوفر الانترنيت في المنزل. اما بعد السكن فيضم ستة مؤشرات هي: ملكية المنزل، والاكتظاظ، الكهرباء، الطاقة النظيفة، مياه الشرب، الصرف الصحي. واعتمد بعد الصحة ثلاثة مؤشرات هي: وفيات الاطفال، التغذية، الزواج المبكر.

اظهرت نتائج التقرير التحليلي لمؤشر الفقر الوطني متعدد الابعاد ومؤشر فقر الاطفال متعدد الابعاد لعام ٢٠٢٢ والقائم على حساب المؤشرات وفقا لأحدث مسح عنقودي متعدد المؤشرات (MICS) ٢٠١٨ ان مؤشر الفقر الوطني للعراق يبلغ ٠,١٢٧ حيث ان ٢٦,٦% من السكان فقراء على ابعاد متعددة ومحرومون على ٤٧,٧% من المؤشرات الموزونة. يعد التعليم أكبر مساهم في الفقر متعدد الابعاد كونه مسؤول عن أكثر من نصف مؤشر الفقر الوطني.

يشكل سكان الحضر حوالي ٦٩% مقارنة بسكان الريف الذين يشكلون حوالي ٣١% تعكس مؤشرات الفقر متعدد الابعاد ان معدلات الفقر في الحضر اقل منه في الريف. بلغت نسبة السكان الذين يعانون من فقر متعدد الابعاد ٢١,٣% في الحضر ٣٨,٧% في الريف، اي ان نسبة فقراء في الريف تبلغ ضعف نسبة فقراء الحضر. لكن حدة الفقر متشابهة في كل منهما، حيث تبلغ ٤٦,٨% و٤٨,٩% على التوالي لتعكس تشابه درجة معاناة فقراء الحضر والريف. كما يعكس مؤشر الفقر اختلافا كبيرا بينهما حيث تبلغ قيمة المؤشر في الحضر نصف قيمته في الريف حيث بلغ مؤشر الفقر في الريف (٠,١٨٩) وفي الحضر (٠,١٠٠) واعلى في وسط وجنوب العراق (٠,١٤٤) منه في اقليم كردستان العراق (٠,٠٤٣).

ان اوضاع السكان في اقليم كردستان العراق تختلف نسبيا عنها في وسط وجنوب العراق فمؤشر الفقر المتعدد الابعاد في اقليم كردستان العراق يعد منخفض (٠,٠٤٣) مقارنة بالمؤشر القطري (٠,١٢٧). تعكس نسبة الفقراء في اقليم كردستان العراق (٩,٣%) سبب تدني مؤشر الفقر المتعدد الابعاد. لكن اللافت للنظر ان حدة الحرمان التي يعاني منها الفقراء في اقليم كردستان العراق قريبة من المؤشر القطري حيث تبلغ (٤٥,٩%) في الاقليم مقابل (٤٧,٧%) قطريا، مما يشير الى اختلاف بسيط في حدة الفقر الذي يواجهه السكان في اقليم كردستان وبقية مناطق العراق.

وعلى مستوى المحافظات تؤكد مؤشرات الفقر في المحافظات وجود تباينات واضحة بينها، فقد شهدت محافظات المثنى وواسط وميسان ارتفاعا واضحا في المؤشر فكان في محافظة المثنى ٠,٢١٥ وفي واسط ٠,٢٠٤ وفي ميسان ٠,٢٠٢ في حين ان هناك ثلاث محافظات اخرى ذات مؤشر فقر اقل من ٠,١٠٠ وهي كركوك (٠,٠٦٨) ودهوك (٠,٠٥٥) واربيل (٠,٠٤٣) اما المحافظات القريبة من المؤشر القطري ديالى (٠,١٠٤) وبغداد (٠,١١) وصلاح الدين (٠,١٢٧) لذا فان مؤشر الفقر يتراوح بين ٠,٢١٥ في محافظة المثنى الى ٠,٠٣٥ في محافظة السليمانية. كما ان عدد المحافظات التي سجل مؤشرها قيم أكبر من المؤشر القطري فهي ٩: ذي قار وكربلاء والبصرة ونينوى والانبار وبابل والقادسية والنجف وميسان وواسط والمثنى بترتيب تنازلي. تختلف حدة الفقر بين المحافظات، فقد كانت الاعلى عند ٤٩,٨% في محافظة النجف تليها المثنى (٤٩,١%) وواسط (٤٩,١%) وميسان (٤٩,٠%) وكانت الادنى في محافظتي صلاح الدين (٤٥,٦%) والسليمانية (٤٤,٧%).

ويرتبط الحجم الاكبر للأسرة بمستويات فقر اعلى اذ تشير نتائج التقرير التحليلي الى وجود علاقة واضحة في ارقام مؤشر الفقر الثلاثة الرئيسية تجاه متوسط حجم الاسرة فبينما تنخفض قيمة مؤشر الفقر الى ٠,٠٣٦ للأسر

التي يتراوح عدد افرادها بين (١-٣)، يبدا قيمة المؤشر بالارتفاع مع زيادة عدد افراد الاسرة. بالنسبة للأسر التي يتراوح عدد افرادها بين (٤-٦) فيبلغ مؤشـر الفقر (٠,٠٨٢) ثم يرتفع الى (٠,١٤٠) للأسـر التي تضـم (٧-٩) افراد والى (٠,٢٠٣) للأسـر التي تضـم ١٠ افراد او أكثر. كما تزداد نسـبة السـكان الذين يعانون من فقر متعدد الابعاد الى حوالي (٥) اضـعاف مقارنة بين أصـغر وأكبر حجم للأسـرة. لكن متوسـط حدة الفقر لا يختلف بشـكل كبير مع زيادة حجم الاسـرة حيث يبلغ ٤٢,٨% للأسـر الصـغيرة و٤٩,٨% للأسـر الكبيرة. علما انه لايزال متوسط حجم الاسرة مرتفعا في العراق رغم انه شهد انخفاضا نسبيا خلال العقدين الماضيين، حيث قدر بحوالي ٦,٩ فرد في ٢٠٠٧ و٦,٢ فرد في ٢٠١٨، فيما تشير أحدث الاحصاءات الى ان متوسط حجم الاسرة حاليا هو ٥,٧ فردا.

وكذلك الحال للأسر التي يكون فيها رب الاسرة منخفض من حيث المستوى التعليمي حيث تقدر نسبة ارباب الاسر الذين ليس لديهم مؤ هل تعليمي ابتدائي بحوالي ١٥,٦% في حين ان ثلثهم أكملوا التعليم الابتدائي وان ٢١,٦% أكملوا التعليم المتوسط و٢٧,٦% أكملوا التعليم الاعدادي فما فوق. وقد انعكس ذلك بشكل واضح في زيادة قيمة مؤشـر الفقر بير ارباب الاسـر ذوي التعليم الادنى من الابتدائي والابتدائي الى حوالي ٠,١٩٧ و٠,١٧٩ على التوالي، مقارنة بقيمة اقل للأسـر التي أكمل معيلها التعليم المتوسـط بمقدار ٠,١١٨ بينما ينخفض المؤشـر بشـكل واضـح للأسـر التي يعيلها من أكمل تعليما اعلى بحوالي ٠,٠٢٩. ان هذا الاختلاف الكبير بين المسـتويات الدنيا والعليا يكشف بشكل مباشر عن تأثير تعليم رب الاسرة في خفض مستويات الفقر. تشير النتائج ان نسبة السكان الذين يعانون من الفقر متعدد الابعاد تقدر بحوالي ٦,٧% فقط لرب الاسرة ذي التعليم الثانوي مقارنة بالمستويات الاعلى للفئات الاخرى خاصـة الاسـر التي يعيلها فرد أكمل التعليم الابتدائي (٣٩,٣%). كما تعاني الاسـر الفقيرة التي يكون اربابها اقل تعليما من نسبة أكبر من الحرمان، حيث يواجهون أكثر من نصف حالات الحرمان الموزون مقارنة بحوالي ٤٣,٦% للأسر الفقيرة التي يكون اربابها أكثر تعليما، تؤكد نتائج التقرير التحليلي على دور التعليم في كسر حلقة الفقر بين الاجيال.

مؤشر فقر الاطفال

يعتمد مؤشـر فقر الاطفال متعدد الابعاد على مؤشـر الفقر الوطني متعدد الابعاد الموصـوف في الفقرة السـابقة ويسـتخدم هيكليته تماما (١٢ مؤشـر على الابعاد الثلاثة: التعليم والاسـكان والصـحة) مع بعد رابع الطفولة بثلاثة مؤشرات يشير الاول الى التأخر المدرسي ويشخص المحرومون بانهم يعيشون في منزل يتخلف فيه طفل واحد على الاقل في سن المدرسة (٨-١٧) عاما عن الدراسة لعامين او اكثر ويشير المؤشر الثاني (حماية الطفل) الى نوع التأديب المستخدم في المنزل ويشخص الاسرة بانها محرومة اذا تعرض طفل واحد على الاقل (١-١٤) عاما لعقوبة جسدية شديدة في الشهر السابق للمسح اما المؤشر الثالث (عمالة الاطفال) فيركز على الاطفال في سن (٥-١٧) عاما الذين شاركوا في نشاطات اقتصادية في الاسبوع السابق للمسح العنقودي المتعدد المؤشرات (MICS) 2018

تبين نتائج مؤشـر فقر الاطفال ان ٤٦,٩% من اطفال العراق يعانون من فقر متعدد الابعاد حيث يعد ٤٠,٣% منهم محرومون ليبلغ اجمالي معدل فقر الاطفال ٠,١٨٩ ويبقى التعليم المسـاهم الاكبر في فقر الاطفال متعدد الابعاد مثلما نتج عن مؤشر الفقر الوطني، يتأثر الاطفال الذين يعيشون في الريف بشكل سلبي بالفقر متعدد الابعاد اكثر من اطفال الحضـر ان ٦ من كل ١٠ افال (٦٠,٦%) في الريف فقراء مقارنة بأربعة من كل عشـرة (٤٠,٣%) في الحضر كذلك فان متوسط حدة الفقر اعلى في الريف (٤٢,١%) منها في الحضر(٣٩,٠%) ولكن حين نرى ان عدد الاطفال في الحضـر اكبر (٦٧,٨%) مقارنة بالريف (٣٢,٣%) نجد ان الحضـر يضـم اعداد اكبر من الاطفال الفقراء في العراق يسـهم مؤشـر حماية الطفال في الحضـر (١١,٨%) بأكثر من الريف، بينما

يسهم مؤشر عمالة الطفل في الريف(٣,٤%) اكثر من الحضر (١,٨%) ويسهم مؤشر التأخر الدراسي بمقدار مماثل في الريف والحضر على السواء.

ويعد اطفال وسط وجنوب العراق أكثر عرضة للفقر بمقدار الضعف مقارنة بأطفال اقليم كردستان بمعدل انتشار (٥١,١%) في الوسط والجنوب و (٢٤,٠%) في اقليم كردستان. وتقدر حدة الفقر (٤٠,٥%) في وسط وجنوب العراق وتقدر (٣٧,٩%) في اقليم كردستان. ويبلغ مؤشر فقر الاطفال (٠,٢٠٧) في وسط وجنوب العراق و (٠,٠٩١) في اقليم كردستان. وبمعرفة الغالبية العظمى (٨٤,٥%) من اطفال العراق يعيشون في مناطق الجنوب والوسط فان أكثر من ٩ من كل ١٠ اطفال (٩٢,٠%) عراقيين فقراء على ابعاد متعددة في جنوب ووسط العراق.

ويشير التقرير التحليلي لمؤشر الفقر الوطني متعدد الابعاد ومؤشر فقر الاطفال متعدد الابعاد الى توزيعا مفصلا لفقر الاطفال متعدد الابعاد في المحافظات ويظهر مرة اخرى التباين في الفقر حيث يتراوح مؤشره بين (٠,٢٨٥) في ميسان الى (٠,٠٨٢) في اربيل بالتركيز على انتشار الفقر يظهر التقرير آنفا ان حوالي ٧ من كل ١٠ اطفال (٦٩,١%) في ميسان فقراء وكانت هذه النسبة ٦ من كل ١٠ اطفال في المثنى والانبار (٥٩,٠%) و٣ من كل ١٠ اطفال في دهوك (٣١,٦%) وكركوك (٢٩,٥%) و٢ من كل ١٠ اطفال (٢١,٤%) في اربيل.

ملامح مؤشر الفقر متعدد الابعاد في العراق (٢٠١١- ٢٠١٨)

يظهر نتائج تحليل اتجاهات الفقر للفترة ٢٠١١- ٢٠١٨ باستخدام مجموعة مؤشرات صارمة متسقة، انخفاضا احصائيا ملحوظا في الفقر متعدد الابعاد في العراق من ٠,٢١٠ في ٢٠١١ الى ٠,١١٤ في ٢٠١٨. يصاحب ذلك انخفاض في النسبة المئوية للذين يعيشون في فقر (من ٤٢,٩% الى ٢٤,٣%) وفي حدة الفقر (من ٤٩,١% الى ٤٧,١%) في هذه الفترة خرج حوالي ٣,٨ مليون عراقي من الفقر حيث كانت التحسينات مؤثرة بشكل خاص في مؤشرات توفر الانترنيت والاكتظاظ والصرف الصحي.

الفصل الثالث

(عرض تجارب الدول لضبط النمو السكاني)

الفصل الثالث

(عرض تجارب الدول لضبط النمو السكاني)

تشكل الزيادة السكانية تحديا صعبا ومن أبرز المشكلات التي تواجه العالم، يرجع ارتفاع معدل النمو السكاني في العالم الى سببين اساسيين من ناحية الزيادة التدريجية في متوسط طول عمر الانسان بسبب التحسينات واسعة النطاق في الصحة والتغذية ومن ناحية اخرى استمرار ارتفاع معدلات الخصوبة في الكثير من البلدان. الا ان وتيرة النمو السكاني تتباطأ في العالم بشكل كبير ومنذ عام ١٩٧٠ حيث انخفضت مستويات الخصوبة بدرجات متفاوتة في جميع انحاء العالم، اذ يلاحظ انخفاض الخصوبة الى مستويات ضعيفة للغاية في البلدان المتقدمة كما ان هناك ارتفاع مستمر في معدلات الخصوبة التي تدفع الى النمو السريع للسكان في العديد من البلدان منخفضة الدخل وهو ما يؤثر على التقدم في التنمية، ومن المتوقع ان يتضاعف تقريبا اجمالي سكان البلدان منخفضة الدخل بين عامي ٢٠٢٠- ٢٠٥٠ وفي هذا السياق فان النمو السكاني السريع يضاف الى تحديات تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية ويضخم حجم الاستثمارات المطلوبة لضمان التنمية المستدامة والشاملة كما يزيد من صعوبة تحمل البلدان منخفضة الدخل الى تحمل زيادة الانفاق العام للقضاء على الفقر وتوفير الرعاية والخدمات الصحية والتعليمية اللازمة ويحد من امكانية الوصول الى المعلومات وخدمات الصحة الانجابية ما ينعكس بالسلب على تمكين الافراد من اتخاذ قرارات تسهم في خفض وتيرة النمو السكاني مما يؤدي الى مستويات عالية من الانجاب على مدار العمر، وتميل البلدان التي لا يزال عدد سكانها ينمو بسرعة الى ارتفاع في معدلات الفقر ومواجهة تحديات خطيرة اخرى تؤثر على تقدمها التنموي وتطورها الاجتماعي والاقتصادي وعدم تمكنها من التخفيف من التهديدات البيئية او التكيف معها. وقد أدركت العديد من الدول بضرورة العمل على تحقيق توازن في معدل النمو الاقتصادي ومعدل النمو السكاني والحفاض على وتيرة الزيادة السكانية لتحقيق الاستفادة القصوى من المشروعات التنموية ومشروعات البنية التحتية من اجل رفع مستوى معيشة المواطنين وتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الشاملة والمستدامة.

١,٣ ـ مفهوم تنظيم الاسرة لضبط النمو السكاني:

تنظيم الأسرة هو القرار المستنير والطوعي الذي يتخذه الزوجان لاختيار حجم الأسرة وتوقيت الإنجاب باستخدام وسائل تنظيم الأسرة . ويعطي تنظيم الأسرة للزوجين فرصة الحصول على عدد الأطفال الذي يرغبان فيه في الوقت الذي يناسبهما آما يمنح تنظيم الأسرة الزوجين فرصة للاستمتاع بحياتهما دون خوف من الحمل غير المرغوب فيه. وان دور الدولة في تنظيم الأسرة في قطاع الصحة وخاصة الصحة الإنجابية هو المصدر الحكومي الأول لتقديم خدمات ووسائل منع الحمل، وذلك في عيادات تنظيم الأسرة في وحدات الرعاية الأساسية بجميع أنحاء البلد،

كما أن هذا لقطاع يلعب دورا محوريا في تقديم الدعم الفني والإشـراف على جميع برامج وعيادات تنظيم الأسـرة بالقطاع الحكومي والخاص، لضمان تقديم خدمات آمنة وفعالة ومناسبة التكلفة.

٢,٣- عرض تجارب الدول في تنظيم الأسرة لضبط النمو السكاني

١,٢,٣- دولة الصين (ازمة الطفل الواحد):

تعد الصين أكبر بلد في العالم من حيث عدد السكان، والمقدر بـــ (١'٣٨مليار شخص) ورابع أكبر بلد من حيث المساحة بعد روسيا وكندا والولايات المتحدة، واجهت الصين ومنذ بداية القرن العشرين تزايدا سريعا في نموها السكاني والذي تجاوز النمو الاقتصادي والموارد الطبيعية مما اثار مخاوف من حدوث اختلال ونتائج اقتصادية سلبية على الدولة، تم اعتماد سياسة الطفل الواحد في الصين في عام ١٩٧٩ كحل سريع لخفض عدد السكان، مع فرض عقوبات صارمة على المخالفين تشـمل الغرامات وفقدان الوظيفة والاجهاض الاجباري وبالفعل نجحت السياسة في خفض معدل الانجاب وتحققت العديد من الامور التي اعتبرتها الحكومة نجاحاً وقد بينت السلطات ان هذه السياسة منعت اكثر من ٤٠٠ مليون ولادة منذ تطبيقها وحتى عام ٢٠٠٠، ومع الوقت وتحديدا في عام ٢٠١٣ سمحت الدولة بأنجاب طفلٍ ثانٍ فقط اذا كان احد الزوجين او كلاهما وحيد ابويه حيث اقرت اللجنة الدائمة للمؤتمر الوطني لنواب الشعب في الصين قانونا يسمح بأنجاب طفل ثان اذا كان احد الزوجين الابن الوحيد في اسرته. وسعياً من الحكومة في الصين لمكافحة ظاهرة الشيخوخة التي تطال مجتمعها والتي تسببت بتراجع حاد في نسبة القوة العاملة، بدأت بالتخلي عن سياسة "الطفل الواحد" منذ عام ٢٠١٥ وقامت بدعوة الأُسر الى إنجاب طفلين بدلا من طفل واحد والتشجيع على ذلك وهي تستعد للحد من ضبط الولادات نهائيا اعتبارا من العام ٢٠٢٠

عوامل النجاح في تطبيق سياسة الطفل الواحد في الصين

- تطبيق برنامج محدد وقوي لتنظيم الأسـرة بطريقة صـارمة في كل المناطق الجغرافية.
- ارتفاع سن الزواج إلى أكثر من ٢٥ سنة.
- زيادة عدد السـنوات بين الطفلين الأول والثاني في الريف مع الاكتفاء بطفل واحد في الحضر.
- الاهتمام بالتعليم والصـحة، وتحسـين وضـع المرأة، وزيادة معدل مساهمتها في العمل.

المشاكل التي واجهت الصين بسبب سياسة الطفل الواحد

- اتسمت التركيبة السكانية في الصين بتقلص شريحة الاطفال والشباب وظهور علامات الشيخوخة السكانية والمتمثلة بارتفاع نسبة السكان من اللذين تجاوزوا الستين عام ومن المقدر بحلول عام ٢٠٥٠ ان واحد من كل ثلاث صينين سيصبحون أكبر من ٦٠ عاما.

- ديموغرافيا اصبحت دولة الصين واحدة من أكثر الدول اختلالا بين الجنسين ويرجع ذلك الى ان خلال فترة سياسة الطفل الواحد اختارت العديد من العائلات اجهاض الاناث بسبب الارث الثقافي والمتعلق بتفضيل الذكور.
- واجهت الصين العديد من المشاكل الاجتماعية وهذا ما متعارف عليه في الاقتصادات النامية اذ اصبحت تنمو باتجاه الشيخوخة اي انفجار سكاني بالمسنين ما يزيد من الاعباء المترتبة على رعاية فئة المسنين وتوفير الحماية الاجتماعية لهم.
- بدأت الصين تسجل انخفاضا في معدلات القوى العاملة بسبب تقلص شريحة الشباب والتي تعد ازمة تهدد النمو الاقتصادي للدولة الذي يعتمد على الشباب.

٢,٢,٣- الجمهورية الاسلامية الايرانية:

تشهد إيران تغيرات جوهرية في هيكلها العمري بسبب ارتفاع معدل الخصوبة الذي شهدته في الماضي القريب، تلاها انخفاض حاد ادى الى تسارع في سكان إيران من المسنين واليوم تواجه إيران مشكلة زيادة نسبة السكان من فئة المسنين، وترسم التحذيرات صورة مستقبلية تظهر إيران وقد شاخت واصبحت عاجزة عن مواجهة التحديات. وفقا للدراسات التي اجراها مركز الاحصاء الايراني فان إيران ستخطو بين عامي ٢٠٢٠ و٢٠٥٠ نحو عتبة كبار السن لتدخل مرحلة الشيخوخة بين ٢٠٤٠ و٢٠٥٠ وفي عام ٢٠٥٠ سيكون أكثر من (٢١%) من السكان هم من المسنين لتدخل مرحلة ما بعد الشيخوخة. ان السياسة السكانية للحكومة الايرانية تؤكد على ان تكون الخصوبة مسيطر عليها وأكثر ضبطا ودقة، وعلى الرغم من ان سياسة التحكم بسكان إيران جاءت منذ عقدين ماضيين الان اصبحت على نحو متزايد. اليوم تقف إيران بعيدا عن تخفيض الخصوبة وبدون اكراه للإجهاض، معدل الخصوبة الكلي انخفض من ٦,٦ مولود لكل امرأة في عام ١٩٧٧ الى ٢,٠ مولود لكل امرأة في عام ٢٠٠٠ والى ١,٩ في عام ٢٠٠٦. ان الانخفاض كان مثيرا للأعجاب في المناطق الريفية حيث انخفض معدل الولادات من ٨,١ الى ٢,١ في جيل واحد **(استغرقت الدول الاوربية ٣٠٠ سنة لتحقيق نفس الانخفاض الذي حققته إيران).**

تاريخ برنامج تنظيم الاسرة في إيران:

- تعتبر إيران من الدول السباقة في انشاء برامج تنظيم الاسرة فقد أطلقت إيران برنامج تنظيم الاسرة لأول مرة في عام ١٩٧٦ والذي اعترف ان تنظيم الاسرة هو حق من حقوق الانسان واكد على اهميته الاقتصادية والاجتماعية للعوائل والمجتمع وأصبح تنظيم الاسرة الجزء المكمل لخدمات صحة الامهات والاطفال على الصعيد الوطني. بعد عام ١٩٧٩ تم الغاء برامج تنظيم الاسرة حيث كان ينظر لها بانها غريبة الابتكار ودعت الحكومة في حينها الى رفع معدل النمو السكاني واعتمدت سياسات اجتماعية جديدة متضمنة الاستفادة من التخصيصات والاعانات الغذائية للعوائل الكبيرة في محاولة لضمان استمرار دعم الحكومة لتنظيم الاسرة. وفي عام ١٩٨٠ اعتبرت إيران ان وجود عدد كبير من السكان وارتفاع معدل النمو السكاني من الدواعي الرئيسية اذ اظهرت نتائج التعداد لعام ١٩٨٦ ان سكان إيران قارب الـ (٥٠ مليون نسمة) وانه قد نمى بأكثر من ٣% سنويا، وهو واحد من اعلى المعدلات في العالم. ومع التركيز على مسودة خطة التنمية الوطنية الاولى رأت الحكومة ان التسارع في النمو السكاني يعتبر عقبة اساسية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد في عكس

سياستها السكانية لذا بات من الضروري احياء برامج تنظيم الاسرة وتعزيز العائلة الصغيرة وفي عام ١٩٩٣ صدر مشروع قانون تنظيم الاسرة تضمن ازالة معظم الحوافز الاقتصادية للعوائل الكبيرة على سبيل المثال الفوائد الاجتماعية للأطفال تمنح فقط لأول ثلاث اطفال في العائلة، مع التركيز على تعزيز التعليم وتشغيل النساء والضمان الاجتماعي والتقاعد للإباء والامهات بحيث لا يكون الدافع لمزيد من الاطفال باعتبارهم مصدر الضمان في الشيخوخة.

عوامل النجاح في سياسة تنظيم الاسرة في إيران

- يعود نجاح برنامج تنظيم الاسرة الى حد كبير الى برامج التعليم والتوعية اضافة الى نظام الرعاية الصحية الاولية الذي كان يلبي كافة متطلبات الصحة الانجابية واعتبر نموذجا من قبل منظمة الصحة العالمية.
- صدور قانون السكان وتنظيم الاسرة في عام ١٩٩٣ والذي اشار الى ان تكون الامتيازات الممنوحة للأطفال حتى الطفل الثالث ولا يتمتع بها الاطفال من ذوي الترتيب الرابع فما فوق.
- العمل على تعزيز المفهوم الصحي بخصوص العوائل الصغير من خلال تقديم المشورة قبل الزواج على مستوى البلد كافة وجعلت الدخول اليها إلزاميا للزوجين للتخطيط للزواج قبل استلام عقد الزواج.
- تعليم نهج السكان الذي أصبح جزءا من المناهج التي تدرس في كافة المستويات التعليمية وتقديم دورات في مجال السكان وتنظيم الاسرة للطلبة في المرحلة الجامعية.
- المساهمة الإيجابية لرجال الدين وإباحتهم كافة وسائل تنظيم الأسرة بدون استبعاد لأي وسيلة، مما رفع الحواجز الثقافية والنفسية لدى المجتمع الايراني في قبول مفهوم الأسرة الصغيرة والإقبال على تنظيم الأسرة.
- توفير وسائل تنظيم الأسرة مجاناً من قبل وزارة الصحة والتعليم الطبي التي كانت المجهز الرئيسي لخدمات الرعاية الصحية في المناطق الريفية، وفي المناطق الحضرية كانت الخدمات الصحية تجهز بشكل كبير بواسطة القطاع الخاص مع إزالة العوائق الاقتصادية والاجتماعية أمام موردي هذه الوسائل.
- توسيع نطاق التعليم لاسيما بالنسبة للمرأة.
- نجاح البرنامج الإعلامي في إزالة العقبات الثقافية والاقتصادية لتنظيم الأسرة، وتأكيد الحملة الإعلامية للشعب على أن تنظيم الأسرة يتفق مع المبادئ الإسلامية ولا يهدد القيم العائلية.

ان النجاح الكبير والسريع للسياسة السكانية في ايران في الحد من النمو السكاني ادت الى انخفاض كبير في معدل الخصوبة الكلي وكان قريبا جدا من مستوى الاحلال اذ بلغ ٢,٢ لعام ٢٠٠٠ وبالتالي انخفض معدل النمو من ٣% عام ١٩٨٦ الى ١,٤ % في عام ١٩٩٦ وبينما كان الهدف المأمول من برنامج تنظيم الاسرة هو الوصول الى خفض معدل الخصوبة الكلي الى ٢,٣ طفل لكل امرأة بحلول عام ٢٠١٠ لكن جرى في الواقع تحقيق الهدف قبل الموعد المقرر بعقد من الزمن وقد استمر هذا المعدل في الانخفاض للسنوات اللاحقة. هذا الانخفاض الكبير والمتسارع في مستويات الخصوبة ومعدلات النمو السكاني اثار المخاوف من اتجاه الهيكل السكاني نحو الشيخوخة واحتمالية تنافص عدد السكان في العقود المقبلة وما قد يترتب عليه من انعكاسات سلبية على الامكانيات التنموية لدولة ايران، لذلك تحولت السياسة السكانية الايرانية في السنوات الاخيرة باتجاه تبني برامج لزيادة معدل النمو السكاني.

قيدت إيران توفير خدمات تنظيم الأسرة في مستشفيات الدولة، في إطار سعيها إلى زيادة عدد سكانها. وقررت عدم إجراء عمليات التعقيم في المراكز الطبية التابعة للدولة، ولكنها ستحافظ على توفير موانع الحمل للنساء اللاتي قد تكون صحتهن عرضة للخطر فقط. ولكن تلك الخدمات ستظل متاحة في المستشفيات الخاصة.

٣,٢,٣ التجربة السكانية في تونس:

اعتمدت دولة تونس ومنذ بداية الاستقلال سياسة سكانية دامجة للبعدين الديموغرافي والتنموي، حيث أطلقت برنامجا للتنظيم العائلي سنة ١٩٦٦ بالتركيز على تعزيز المساواة بين المرأة والرجل الى جانب جعل التعليم إلزاميا ومجانا للإناث والذكور على حد سواء وتوفير وإتاحة الخدمات الصحية الأساسية للجميع. أصدرت دولة تونس مجلة الاحوال الشخصية سنة ١٩٥٦ التي منعت تعدد الزوجات وحددت الحدود الدنيا لسن الزواج. وقد مكنت السياسة السكانية المتبعة في دولة تونس من بلوغ المرحلة الرابعة والنهائية من التحول الديموغرافي وتحقيق مستوى الاحلال في عام ١٩٩٩

فضلا عن تراجع في نسب الامية والفقر وتحسن مؤشر التنمية البشرية والمؤشرات الاقتصادية. وفي سياق تثبيت تلك المكاسب اوجب دستور دولة تونس سنة ٢٠٢٢ ضمان حقوق المرأة والاطفال والشباب والمسنين والاشخاص ذوي الاعاقة والحق في الصحة والتعليم والتشغيل والبيئة السليمة والمستدامة كما اولت دولة في رؤيتها الاستراتيجية في افق ٢٠٣٥ البعد السكاني عناية خاصة حيث تركز المحور الاستراتيجي الاول منها على "راس المال البشري قوام التنمية المستدامة". نتج عن السياسة السكانية المعتمدة منذ عام ١٩٦٦ تغيرات ديمغرافية تهم النمو السكاني والتركيبة العمرية السكانية بالإضافة الى التحولات الاجتماعية، لاسيما لدى فئة الشباب مثل تأخر سن الزواج وانتشار ظاهرة العزوبية بالإضافة الى تنامي النزعة الفردية وتأثيرها على الاسرة من ناحية الحجم والوظائف وتغير أنماط العيش. وقد سجل معدل النمو الطبيعي للسكان انخفاضا منذ عام ٢٠١٥ بعد ان عرف ارتفاعا طفيفا خلال الفترة ٢٠٠٧- ٢٠١٤ واتسمت سنتي٢٠٢٠و ٢٠٢١ بانخفاض اشد حدة للنمو الطبيعي للسكان بسبب ارتفاع نسبة الوفيات التي بلغت ٦,٨ % و٩,٠ % على التوالي نتيجة ارتفاع معدل الوفيات الناجمة عن الجائحة وتراجع بذلك معدل النمو ليبلغ ٠,٨ % و٠,٥% على التوالي. حسب الاسقاطات السكانية من المنتظر ان يرتفع عدد السكان المقدر بـ ١١,٨ مليون نسمة سنة ٢٠٢٢ ليصل الى حوالي ١٣,٥ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٤٠. تواجه تونس اليوم مشكلة ارتفاع نسبة السكان من المسنين نتيجة تحسن مؤشر توقع الحياة عند الولادة وانخفاض الولادات اذ من المقدر ان تتضاعف نسبة السكان البالغين ٦٠ سنة فما فوق من ١٤% الى٢٢% خلال نفس الفترة، وفي علاقة بالتركيبة العمرية للسكان يتواصل تراجع نسبة الفئة الشبابية (١٥- ٣٩) سنة والتي بلغت

٣٣,٨ % من مجموع السكان خلال عام ٢٠٢١ مقابل ٤٠,٨ لعام ٢٠١٤ في حين ارتفعت نسبة السكان من الفئة العمرية اكثر من ٦٥ سنة لتناهز ١٠,٤% مقابل ٧,٨% خلال نفس الفترة وتعكس هذه النسب المنحى نحو شيخوخة السكان خلال السنوات القادمة وهو ما يتطلب الاستعداد الأمثل لتداعيات هذه الظاهرة على المستوى الصحي والاجتماعي والاقتصادي خاصة امام تفاقم امراض الشيخوخة والامراض المزمنة وارتفاع نسبة الاعالة. وبلغ معدل الخصوبة مستوى الاحلال ٢,١ خلال العشرية ١٩٩٩ـ ٢٠٠٨ بفضل سياسة التنظيم العائلي المتبعة ثم بلغ ١,٨ لعام ٢٠٢١.

اولويات الحكومة التونسية في ضوء مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية لعام ١٩٩٤.

مع اقرار برنامج عمل مؤتمر القاهرة الدولي للسكان والتنمية والذي شكل تحولا في النظرة لقضايا السكان والتنمية وقد ابتعد برنامج عمل المؤتمر عن التركيز على تحقيق اهداف ديمغرافية محددة واتجه نحو التركيز على الاحتياجات والحقوق للأفراد وضرورة ان يتم التركيز في السياسات على تحسين حياة الفرد وضرورة الاحتكام الى مقياس التقدم في التصدي لأوجه التفاوت، وقدر تعلق الامر بأولويات دولة تونس في ضوء مقررات قمة القاهرة فكانت كالاتي:

- ترسيخ مقومات الاستثمار في الإنسان.
- تحسين أوضاع المرأة وتمكينها.
- تعديل التشريعات واستحداث مؤسسات من شانها تعزيز التكافؤ بين الجنسين ورفع كل أشكال التمييز.
- تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والاجتماعي من جهة والنمو السكاني من جهة أخرى.
- التخفيف من حدة الفقر.
- الحفاظ على البيئة.

<u>استجابة السياسات الانمائية في دولة تونس الى التحول في الهيكل العمري للسكان:</u>

تعي الحكومة التونسية التحولات في الهيكل العمري للسكان ولاسيما الزيادة في فئة السكان في سن العمل وتدرك الاثار الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن تلك التحولات غير ان ذلك ليس كافيا لجني ايجابيات التحول الديموغرافي فالحكومة التونسية تدرك ان الموارد البشرية هي عامل اساسي في التنمية المستدامة وان الشباب سيكونون الدعامة في التصدي لما يواجه البلد من تحديات في المستقبل الا ان اهتمام الحكومة اقتصر على تخفيف الاثار السلبية المترتبة على تلك التغيرات (البطالة والتكاليف المترتبة على شيخوخة السكان باعتبار المسنين فئة سكانية ذات احتياجات كثيرة) ولمواجهة تحديات التغير الديمغرافي اعتمدت دولة تونس على تفعيل سياسات التشغيل لاستيعاب الوافدين الجدد الى سوق العمل وتعزيز برامج الصحة الانجابية الموجهة لفئة الشباب وتامين الرعاية الصحية والاجتماعية وخدمات الضمان الاجتماعي للمسنين وضمان الشيخوخة النشطة من خلال الاستفادة من المهارات والخبرات الفكرية والمهنية التي يتمتع بها المسنون.

عوامل نجاح التجربة التونسية في تنظيم الأسرة

- وجود دعم سياسي للقضية السكانية من خلال وضع إطار مؤسسي يجمع مختلف الوزارات والمنظمات الوطنية لرسم التوجهات والسياسة العامة للسكان.
- انشاء الديوان الوطني للعائلة والسكان عام ١٩٧٣
- وجود تشريعات وقوانين لضبط النمو السكاني منها (قانون تمكين المرأة، حظر زواج الاطفال والتعددية، اباحة تعقيم الاناث والاجهاض بعد الطفل الخامس، ايقاف الضمان الاجتماعي للطفل الخامس)
- تقديم خدمات تنظيم الاسرة مجانا بكل منافذ تقديم الخدمة خصوصا المستشفيات وبالنسبة للمرأة في الريف يتم ذلك عن طريق الوحدات المتحركة.
- الاهتمام بالدراسات والبحوث كبعد أساسي من أبعاد رسم السياسات السكانية.
- وجود دعم كامل من رجال الدين نحو تبني مفهوم تنظيم الاسرة وحث المجتمع على ذلك.
- العمل على التثقيف السكاني وخاصة للشباب، في مجال الصحة الإنجابية والثقافة الجنسية، الأمر الذي ساهم في خلق اتجاهات ايجابية لدى الشباب تجاه القضية السكانية.
- تفعيل دور المنظمات الحكومية وغير الحكومية في إطار منظومة عمل متكاملة لمواجهة المشكلة السكانية.
- تبني القضايا السكانية ضمن منظومة مؤشرات التنمية البشرية (الصحة - التعليم - الدخل -الخدمات) في محاولة للعمل على الحد من الفقر ورفع سن الزواج وخفض معدلات وفيات الأطفال والاهتمام بالصحة الإنجابية.

الفصل الرابع

(حجم الانفاق الحكومي والتخصيصات المالية للقطاعات المرتبطة بحياة الانسان)

الفصل الرابع

(حجم الانفاق الحكومي والتخصيصات المالية للقطاعات المرتبطة بحياة الانسان)

تعد مسألة تأثير الإنفاق الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي من المسائل الرئيسة لفهم كافة الأبعاد التي قد تؤثر في النشاط الاقتصادي .وإن زيادة الناتج المحلي الإجمالي مع ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، تؤشر وضع نمو اقتصادي وهو وضع مرغوب فيه جداً لا بل أنه هدف تسعى إليه المجتمعات كافة بدون استثناء. وتتوقف قدرة الإنفاق الحكومي في إمكانيته في إحداث النمو المرغوب في الناتج المحلي الإجمالي. وان آلية الإنفاق الحكومي على قطاعات الصحة والتربية والتعليم العالي والتجارة والعمل والشؤون الاجتماعية تعتمد على عدة عوامل، بما في ذلك الأولويات الوطنية، الأهداف الاستراتيجية للدولة، والموارد المالية المتاحة. عادةً ما تُخصص الحكومات نسبة من الناتج المحلي الإجمالي لهذه القطاعات الحيوية، باتباع معايير محددة لضمان الاستخدام الأمثل للموارد.

١,٤-الانفاق الحكومي:

يمثل الإنفاق الحكومي المبالغ التي تصرفها الدولة على خدمات للمواطنين، أو لشراء سلع تمكنها من تقديم خدماتها لمساعدة فئة من فئات المجتمع أو لإقامة المشاريع الاقتصادية والاجتماعية المختلفة [١]. يعود الإنفاق الحكومي بالأهمية من الناحية التطبيقية في تسجيل كل ما يتم إنفاقه بالموازنة العامة للحكومة مع خضوع ذلك لقواعد المالية العامة من حيث الإعداد وتحديد الأهداف والتنفيذ والرقابة [٢] . وبذلك يمكن اعتبار الإنفاق الحكومي هو مبلغ نقدي وأن يخرج من الحكومة أو إحدى سلطاتها المكونة لها ويجب أن يكون الغرض منه هو تحقيق النفع العام للمجتمع بكافة الجوانب [٣]. يتم تقسيم النفقات أو تبويبها في وثيقة الموازنة العامة للدولة وفق فئات متجانسة وبموجب عدة أنواع وطرائق تختلف من دولة إلى أخرى حسب الاعتبارات السياسية أو الادارية أو الوظيفية .وقد حرصت أغلب دول العالم على أن تستخدم تقسيمات متعددة ومختلفة تساعد المخطط المالي على رسم السياسة الانفاقية وتوزيع النفقات بما يحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، كالتأثير في مستوى الإنتاج والتشغيل وإعادة توزيع الدخل القومي [٤] وفيما يأتي أهم تقسيمات الأنفاق:

١,١,٤ - النفقات الجارية:

يقصد بالنفقات العامة الجارية تلك النفقات اللازمة لإدارة أجهزة الدولة وتمكينها من الحصول على السلع والخدمات اللازمة لإشباع حاجات جارية، إذن فهي نفقات إدارية، ومثالها الاجور والمرتبات ونفقات الصيانة وتشبه هذه النفقات في طبيعتها النفقات العادية بكونها تتكرر في انتظام ودورية في الموازنات العامة.

٢,١,٤ - النفقات العامة الرأسمالية أو الاستثمارية:

فهي عبارة عن مبالغ مالية ثابتة أو مُتغيرة تدفعها الحكومات أو المؤسسات بهدف تحقيق منفعة عامة ويتم إنفاقها بموجب القانون، وتخضع لرقابة السلطات التنفيذية، ويتم إدراجها في الميزانية العامة وقوائم النتائج المالية. لذلك

---

[١] .البدراني، قيس حسن عواد، ٢٠١٠ ، المالية العامة والتشريع المالي، دار ابن الأثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل ص ١٧.

[٢] . الدليمي، محمد، ٢٠٠٣، اتجاهات الإنفاق العام في إمارة أبو ظبي خلال عقد التسعينات «نظرة تحليلية»، مجلة افاق اقتصادية، المجلد٢٤، العدد ٤٩، اتحاد غرف التجارة والصناعة في دولة الإمارات العربية المتحدة، ص١٩.

[٣] . الحاج، طارق، ٢٠٠٩، المالية العامة، ط ١، دار صفاء للنشر والتوزيع، ع امن، الاردن. -٤ حاجي، انمار أمين، وإبراهيم، بسام يونس، ويونس، عادل موسى، ٢٠٠٢، ط ١، الاقتصاد القياسي، منشورات دار غزة للنشر والتوزيع، الخرطوم، جمهورية السودان ص ١٢٣.

[٤] . محمد عبد العزيز المعارك ، علي شفيق ، " أصول وقواعد الموازنة العامة (مع الاشارة إلى تطبيقات من المملكة)ودول أخرى) " ، جامعة الملك سعود ، المملكة العربية السعودية ، ٢٠٠٣ ، ص ٧٦.

فهي تبرر الالتجاء إلى القروض العامة والتمويل التضـــخمي لتوفير الموارد المالية اللازمة لتحقيق هذه الغاية وتقسم النفقات العامة من ناحية نطاق سريانها إلى: [١].

٣,١,٤- النفقات العامة المركزية:

النفقات العامة المركزية تكون موجهة لصالح مجتمع الدولة بكامله، مثل نفقات الأمن والدفاع والبحوث العلمية ... الخ.

٤,١,٤- النفقات العامة المحلية:

أما النفقات المحلية فتكون موجهه لصـــالح ســـكان إقليم معين أو منطقه معينة داخل الدولة فهي نفقة محلية، مثل نفقات أيصال الكهرباء والماء والصحة والتعليم والهاتف وغيرها. وتنبع فائدة هذا التقسيم من الناحية الادارية فهو يساعد على أجراء المقارنة في الانفاق على مستوى الأقاليم، ويسهل عملية متابعة تطور الأنفاق خلال الفترات المختلفة [٢].

٥,١,٤- النفقات الحاكمة:

النفقات الحاكمة هي جميع المبالغ النقدية التي تدفعها السلطات المحلية، سواء كانت حكومةً أو بلدياتٍ أو حكومات ولايات، لتلبية احتياجات الأفراد في الدولة وخدمة مصـــالحها [٣] . يشـــمل الإنفاق الحاكم أموراً مثل التعليم، الصـــحة، الضـــمان الاجتماعي، والبنى التحتية وفي العراق يتم صـــرف النفقات الحاكمة على (البطاقة التموينية والادوية واستيراد طاقة وغيرها حسب احتياج الافراد في الدولة) [٤].

٢,٤- أثـــر النمـــو الســـكاني فـــي الانفـــاق الحكـــومي العـــام علـــى قطاعـــات الخدميـــة خـــلال الموازنات الاتحادية للأعوام (٢٠٠٦-٢٠١٥-٢٠٢٣):

السكان هم المحور الاساسي الذي تدور حول اهتمامات الدول وسياساتها وبرامجها، لانهم من يقومون بتنميتها وتطويرها واحيائها، فالدولة بلا سكان ليست دولة، ويختلف توزيع السكان على المناطق داخل الدولة تبعاً لعدة عوامل حسب طبيعة البلد جغرافياً[٥]، كما يطلق على التغير في حجم السكان سواء بالزيادة أو النقصان اسم (النمو) ،ويعد النمو السكاني موضوعاً مهماً في الدراسات السكانية كونه يؤثر في الصفة الديناميكية للمجتمع، أو يتصف المجتمع السكاني بطبيعة التزايد أو التناقص العددي للسكان، وهذه الطبيعة تتمثل بالفعاليات الحياتية لا سيما الولادات التي تمثل عامل الزيادة في المجتمع، في حين تمثل الوفيات عامل التناقص فيه ، ومن عناصر نمو السكان أيضـاً الهجرة ، إذ يتحدد أثرها في التزايد أو التناقص بحسب اتجاهاتها[٦]، ويعد نمو السكان من أبرز الظواهر الديموغرافية اهمية في العصر الحديث إذ يمثل تحدياً هاماً للبشرية، وخاصة لشعوب البلدان النامية والتي

---

[١]. عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد، " اقتصاديات المالية العامة" ، ط ٢ ، المطبعة الكمالية ، القاهرة ، ١٩٩٦(ص ٧١).

[٢] . محمد خالد المهايني ، خالد شحادة الخطيب ، " المالية العامة" ، جامعة دمشق ، سوريا ، ٢٠١٥ ، ص ١٥٢-١٥٣.

[3] supriya guru, "Public Expenditure: Meaning, Importance, Classification and Other Details", yourarticlelibrary, Retrieved 28/9/2021. Edited.

[4] .Ritika muley, "Public Expenditure: Causes, Principles and Importance", economicsdiscussion, Retrieved 29/9/2021. Edited.

[5] john i Clarke, population geography pergaman preas, London, 1969, p5.

[٦] . حسين جعاز ناصر، التحليل المكاني لنمو السكان في محافظة النجف الاشرف، ١٩٥٧- ١٩٩٧. وتوقعاته المستقبلية حتى ٢٠٠٧ دراسات نجفيه، العدد الثالث جامعة الكوفة، ٢٠٠٤، ص١٣٧.

يتزايد سكانها بمعدل كبير يزيد عن معدل التنمية الاقتصادية فيها وتوفير احتياجات الافراد خاصة في الجانب الصحي والتعليمي والامن الغذائي. ويرتبط نمو السكان (بالزيادة الطبيعية – الفرق بين المواليد والوفيات) دون أن تدخل الهجرة في حسابها لهذا فإن دراسة النمو السكاني القائم على أساس الزيادة الطبيعية في بلد ما يسهم في تحديد المدة التي يستغرقها هذا البلد في الوصول إلى حجم معلوم إذا استمرت المعدلات على المستوى نفسه، حيث تعد زيادة السكان من أهم المشكلات التي تواجه الدول لما لها من أثر كبير على مصادر الدول الطبيعية وثرواتها الخاصة، فزيادة عدد السكان يودي إلى الضغط على الموارد وفي حال وجود شح في هذه الموارد فإن هذا يودي إلى تضرر الدولة وساكنيها بشكل مباشر من خلال عدم قدرة الدولة على توفير المستلزمات الاساسية للمواطنين وعدم قدرة الفرد على الإنتاجية لقلة فرص العمل ما يسبب التضخم وارتفاع الأسعار وقلة الدخل. وتحتاج مشكلة الزيادة السكانية إلى الوقوف عندها طويلا، وفهم أسبابها ومحاولة علاجها كي لا يمتد أثرها السلبي إلى المجتمع ككل، لأن ذلك سيودي إلى حدوث اختلالات في النظام المجتمعي في الدولة، وقد يسبب ظهور الجريمة وانتشارها بسبب تفشي البطالة وقلة فرص العمل وحاجة الناس إلى الدخل. وسيؤثر استمرار الزيادة السكانية على هذا النحو المستمر على مستوى الحياة وجودتها ونوعيتها، ويشكل خطراً يلتهم ثمار التنمية، ومن خلال الشكل (١٧) ادناه نلاحظ زيادة عدد سكان العراق في عام ٢٠٢٣ حيث بلغ عددهم (٤٣,٣٢٤) بالألف نسمة عما هو عليه في عام ٢٠٠٦ حيث كان يبلغ (٢٨,٨١٠) بالألف نسمة أي بزيادة تبلغ (١٤,٥١٤) بالألف نسمة رغم انخفاض معدل النمو السكاني خلال عامي ٢٠٠٦-٢٠٢٣ من (٣,١٠) في عام ٢٠٠٦ الى (٢,٤٨) في عام ٢٠٢٣ أي بفارق (٠,٦٢)، لكن الزيادة السكانية في العراق مستمرة مما يتطلب زيادة في النفقات العامة في الموازنة الاتحادية على قطاعات (الصحة والتربية والتعليم العالي والبحث العلمي والتجارة والعمل والشؤون الاجتماعية) لتلبية احتياجات السكان الأساسية.

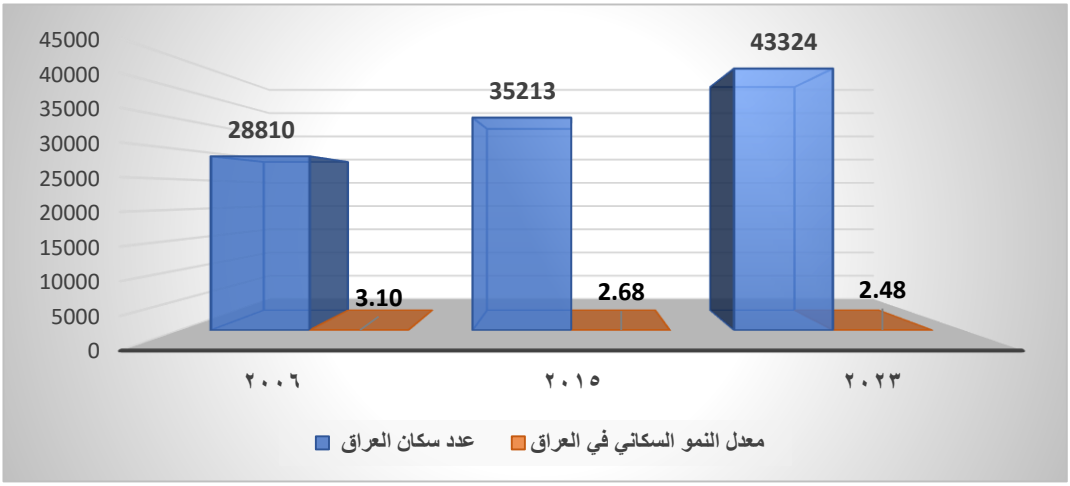

الشكل (١٧) يبين عدد سكان الكلي ومعدل النمو السكاني في العراق خلال الأعوام (٢٠٠٦-٢٠١٥-٢٠٢٣)

المصدر: هيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية باعتماد التعدادات السكانية السابقة والاسقاطات السكانية للفترة (٢٠٠٦-٢٠١٥-٢٠٢٣)

١,٢,٤ـ النفقات المالية العامة للقطاعات الخدمية خلال موازنات (٢٠٠٦-٢٠١٥-٢٠٢٣):

وقد شـهدت النفقات المالية العامة للقطاعات الخمسـة (الصـحة والتربية والتعليم العالي والبحث العلمي والتجارة والعمل والشـؤون الاجتماعية) خلال موازنات الثلاث للأعوام (٢٠٠٦-٢٠١٥-٢٠٢٣) زيادة كبيرة في النفقات المالية العامة، وان اعلى زيادة في النفقات تم انفاقها على قطاع التربية بزيادة مقدارها (٥,٨٧٠,٩٠٢) مليون دينار بين عامي ٢٠٠٦-٢٠١٥ وكذلك بزيادة مقدارها (١٠,٣٩٤,٤٧٥) مليون دينار بين عامي ٢٠٠٦-٢٠٢٣، ويليه القطاع الصحي بزيادة النفقات العامة بمقدار(٣,٨٢٩,٠٠٠) مليون دينار بين عامي ٢٠٠٦-٢٠١٥ وبزيادة مقدارها (٨,٣١٤,٨٨٦) مليون دينار بين عامي (٢٠٠٦-٢٠٢٣)، ثم بعدها زيادة النفقات العامة على القطاع التجاري بمقدار(٤,٢٧١,٧٦٧) مليون دينار بين عامي ٢٠٠٦-٢٠١٥ وبزيادة مقدارها (٧,١٨٦,٧٢٨) مليون دينار بين عامي ٢٠٠٦- ٢٠٢٣ ، واقل زيادة في النفقات تم انفاقها كانت على قطاع التعليم العالي والبحث العلمي بزيادة مقدارها(٢,٠٨٣,٢٢٠) مليون دينار بين عامي ٢٠٠٦-٢٠١٥ وبزيادة مقدارها (٢,٤٨٥,٧٦٩) مليون دينار بين عامي ٢٠٠٦-٢٠٢٣، ويليه القطاع العمل والشـؤون الاجتماعية حيث بلغت الزيادة في النفقات بمقدار(١,٣٥٣,٥٢٠) مليون دينار بين عامي ٢٠٠٦-٢٠١٥ وبزيادة مقدارها (٥,٧٧٦,٤٩٢) مليون دينار بين عامي ٢٠٠٦-٢٠٢٣ ، وهذه الزيادة في النفقات على القطاعات الخمسة تدل على اثر النمو السكاني وزيادة عدد السكان على النفقات المالية العامة للقطاعات الخمسة التي تنفقها الدولة لغرض تحسين الخدمات الصحية والتعليمية والتجارية الرعاية الاجتماعية لخدمة السكان والشكل (١٨) ادناه يبين الفارق في نفقات العامة للقطاعات الخمسة خلال فترة الموازنات العامة للأعوام الثلاث (٢٠٠٦-٢٠١٥-٢٠٢٣).

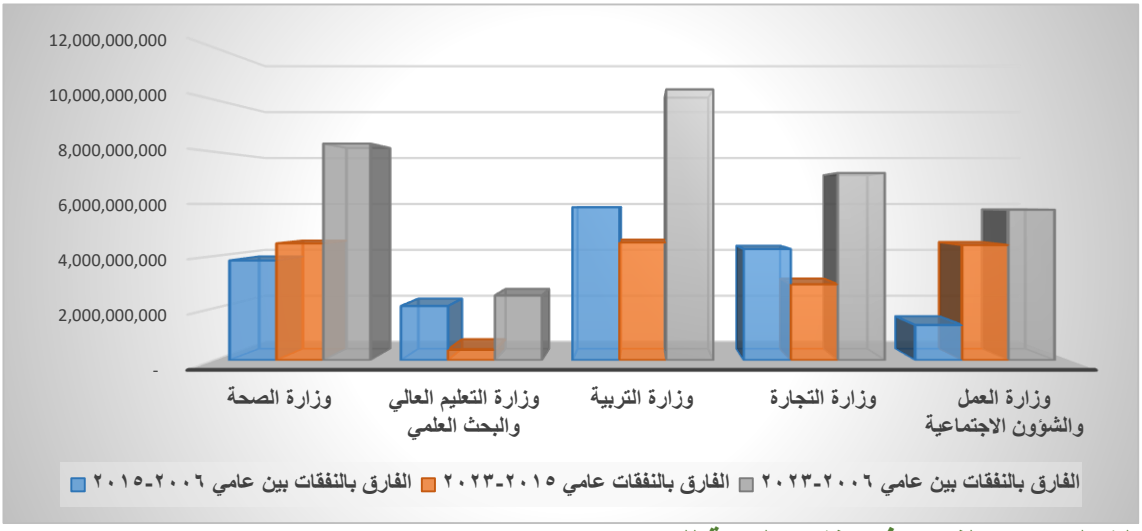

الشكل (١٨) الفارق في نفقات العامة للموازنات (٢٠٠٦-٢٠١٥-٢٠٢٣)

المصدر: وزارة المالية /الموازنة العامة الاتحادية للأعوام (٢٠٠٦-٢٠١٥-٢٠٢٣)

ويبين الشكل (١٩) نسبة النفقات المالية العامة على القطاعات الخمسة (الصحة والتربية والتعليم العالي والبحث العلمي والتجارة والعمل والشـؤون الاجتماعية) من اجمالي الموازنة العامة حيث بلغت نسـبة النفقات العامة لعام

٢٠٠٦ (٨%) من اجمالي النفقات العامة في الموازنة الاتحادية عندما كان يبلغ عدد السكان في العراق (٢٨,٨) مليون نسمة، وفي عام ٢٠١٥ بلغت نسبة النفقات العامة للقطاعات الخمسة أعلاه من اجمالي النفقات في الموازنة الاتحادية (١٨%) عندما كان يبلغ عدد السكان في العراق (٣٥,٢) مليون نسمة أي عندما زاد عدد السكان بمقدار (٦,٤) مليون نسمة بين عامي (٢٠٠٦-٢٠١٥)، وفي عام ٢٠٢٣ بلغت نسبة النفقات العامة على القطاعات الخمسة من الموازنة العامة الاتحادية (٢٥,٨%) عندما بلغ عدد السكان (٤٣,٣) مليون نسمة ونلاحظ الفارق الكبير بنسبة النفقات المالية العامة على القطاعات الخمسة آنفة الذكر بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠٢٣ حيث بلغت نسبة الزيادة في النفقات المالية العامة (١٧,٨%) ما يعادل اكثر من ضعف النفقات المالية لعام ٢٠٠٦ بسبب زيادة عدد السكان في عام ٢٠٢٣ عما هو عليه في عام ٢٠٠٦ حيث بلغت الزيادة السكانية حوالي (١٤,٥) مليون نسمة.

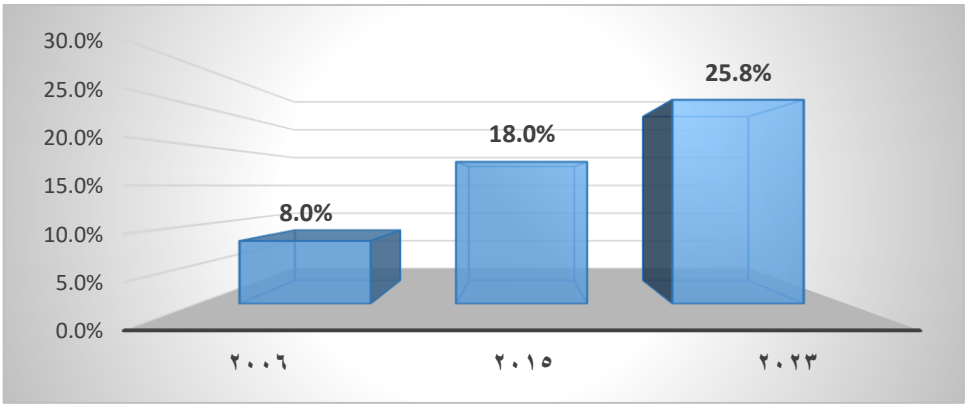

الشكل (١٩) يبين نسبة اجمالي النفقات للقطاعات الخمسة من اجمالي النفقات في الموازنة العامة

المصدر: وزارة المالية /الموازنة العامة الاتحادية للأعوام (٢٠٠٦-٢٠١٥-٢٠٢٣).

يبين الجدول (٨) اجمالي النفقات الحاكمة التي تنفقها الحكومة العراقية على المفردات (البطاقة التموينية والأدوية والاستيراد الطاقة الكهربائية) لتلبية احتياجات الأفراد لتوفير للأمن الغذائي والصحي والطاقة الكهربائية لهم ونلاحظ من الجدول ادناه زيادة النفقات الحاكمة لعام ٢٠٢٣ عما هو عليه في عام ٢٠٠٦ حيث كانت النفقات على البطاقة التموينية بمقدار (٤,١٢٠,٧٨٨,١٠٣) مليون دينار وتليه زيادة النفقات الحاكمة على الادوية بمقدار (٢٠٨,٢٧٦,٨٠٦) مليون دينار، وزيادة كبيرة في النفقات الحاكمة لاستيراد الطاقة بمقدار(١,٢٧١,٧٥٧,٦٥٠) مليون دينار اهتمام الحكومة بتحسين قطاع الطاقة الكهربائية في العراق خلال عام ٢٠٢٣. ونلاحظ من الجدول ادناه الاثر الكبير للنمو السكاني وزيادة عدد السكان على النفقات الحكومية الحاكمة.

جدول رقم (٩) النفقات المالية الحاكمة للسنوات (٢٠٠٦-٢٠١٥-٢٠٢٣) بالمليون

النفقات الحاكمة	2006	2015	2023	الزيادة في النفقات الحاكمة بين عامي (٢٠٠٦-٢٠٢٣)
البطاقة التموينية	٥,٢٦٥,٠٠٠	٦,٧٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٤,١٢٦,٠٥٣,١٠٣	٤,١٢٠,٧٨٨,١٠٣

الادوية	١,٠١٤,٣٩٠	١,٧٩٤,١٥٤,٠٥٠	٢٠٩,٢٩١,١٩٦	٢٠٨,٢٧٦,٨٠٦
استيراد الطاقة	٢٨٦,٦٥٠	٦٥٨,١٢٥,٠٠٠	١,٢٧٢,٠٤٤,٣٠٠	١,٢٧١,٧٥٧,٦٥٠

المصدر: وزارة المالية /الموازنة العامة الاتحادية للأعوام (٢٠٠٦-٢٠١٥-٢٠٢٣).

٣,٤- الإنفاق الحكومي لتحسين واقع القطاعات الخدمية ضمن الموازنات الاتحادية للأعوام (٢٠٢١-٢٠٢٣):

تعد مسألة تأثير الإنفاق الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي من المسائل الرئيسة لفهم كافة الأبعاد التي قد تؤثر في النشاط الاقتصادي .وإن زيادة الناتج المحلي الإجمالي مع ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، تؤشر وضع نمو اقتصادي وهو وضع مرغوب فيه جداً لا بل أنه هدف تسعى إليه المجتمعات كافة بدون استثناء. وتتوقف قدرة الإنفاق الحكومي في إمكانيته في إحداث النمو المرغوب في الناتج المحلي الإجمالي [١]. وان آلية الإنفاق الحكومي على قطاعات الصحة والتربية والتعليم العالي والتجارة والعمل والشؤون الاجتماعية تعتمد على عدة عوامل، بما في ذلك الأولويات الوطنية، الأهداف الاستراتيجية للدولة، والموارد المالية المتاحة. عادةً ما تُخصص الحكومات نسبة من الناتج المحلي الإجمالي لهذه القطاعات الحيوية، باتباع معايير محددة لضمان الاستخدام الأمثل للموارد.

وفي العراق، تم تخصيص ميزانية انفاق مقدارها (١٥,٣٧٠,٦٢٦) مليون دينار عراقي لعام ٢٠٢١ من نفقات الموازنة العامة الاتحادية على القطاعات الخدمية (الصحة والتربية والتعليم العالي والبحث العلمي والتجارة والعمل والشؤون الاجتماعية) عندما كان يبلغ عدد السكان الكلي (٤١,٢) مليون نسمة ، وكان التخصيص المالي للأنفاق لعام ٢٠٢٣ مقداره (٣٦,٧٠٨,٤٩١) مليون دينار عراقي من نفقات الموازنة العامة الاتحادية للقطاعات الخمسة آنفة الذكر اعلاه اي بنسبة زيادة في النفقات العامة لعام ٢٠٢٣ عن عام ٢٠٢١ بمقدار (١٠,٨%) أي ما يقدر بحوالي (٢١,٣٣٧,٨٦٥) مليون دينار عراقي عندما كان يبلغ عدد السكان الكلي (٤٣,٣) مليون نسمة أي زيادة عدد السكان الكلي بمقدار (٢,١) مليون نسمة عما هو عليه في عام ٢٠٢١ ، ورغم الزيادة البسيطة في عدد السكان الكلي واهتماماً من الحكومة العراقية لتطوير هذه القطاعات الخدمية تم زيادة التخصيصات المالية لهذه القطاعات الخمسة خلال عام ٢٠٢٣ لزيادة كفاءتها وللنهوض بالواقع الصحي والتربوي والتعليم العالي ولدعم الفئات السكانية الأكثر الهشاشة من خلال زيادة التخصيصات المالية لقطاع العمل والشؤون الاجتماعية لزيادة عدد المشمولين بشبكة الحماية الاجتماعية ودعم الشباب بتوفير القروض المالية الميسرة للتخفيف من الفقر ودعم كبار السن. والشكل (٢٠) ادناه يبين اجمالي النفقات العامة على القطاعات (الصحة والتربية والتعليم العالي

[١] . كداوي، طلال محمود، ٢٠٠٥ ، علاقة الإنفاق الحكومي بالأداء الاقتصادي في سلطنة عمان خلال المدة ١٩٨٠ - ٢٠٠٢ ، مجلة تنمية الرافدين، المجلد ٧٧ ، العدد ٢٧ ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ١٠٩ - ١١٨ .

والبحث العلمي والتجارة والعمل والشـــؤون الاجتماعية) خلال عامي (٢٠٢١-٢٠٢٣) نلاحظ من الشـــكل أعلاه ارتفاع اجمالي النفقات العامة لكافة القطاعات الخمســـة في عام ٢٠٢٣ عما هو عليه في عام ٢٠٢١، خاصـــة

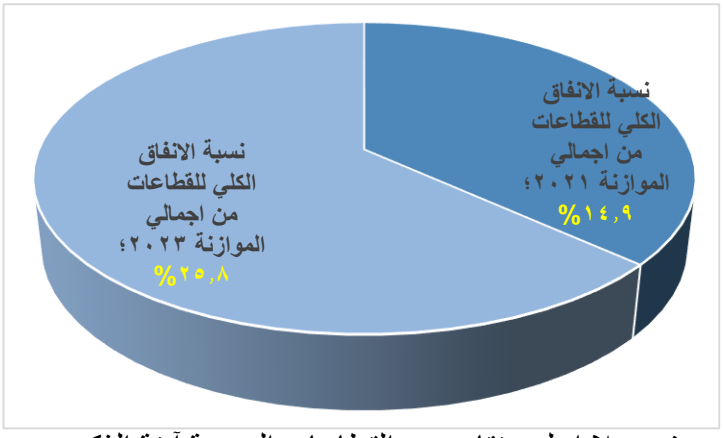

قطاعي التربية والصحة حيث سجلا اعلى نفقات بين القطاعات الخمسة آنفة الذكر.

الشكل (٢٠) اجمالي النفقات المالية العامة للقطاعات الخمسة خلال الفترة (٢٠٢١-٢٠٢٣) بالمليون

المصدر: وزارة المالية من الموازنة العامة الاتحادية للأعوام (٢٠٢١) و(٢٠٢٣).

كما يبين الشكل (٢١) نسبة النفقات المالية على قطاعات (الصحة والتربية والتعليم العالي والبحث العلمي والتجارة والعمل والشـؤون الاجتماعية) من اجمالي النفقات العامة للموازنة العامة للفترة (٢٠٢١ -٢٠٢٣) حيث بلغ نسـبة النفقات العامة على القطاعات الخمسة أعلاه لعام ٢٠٢١ (١٤,٩%) من اجمالي النفقات العامة في الموازنة العامة الاتحادية لعام ٢٠٢١، وبلغت نســبة النفقات العامة للقطاعات الخمســة (٢٥,٨%) من اجمالي النفقات العامة في الموازنة العامة الاتحادية ٢٠٢٣ أي بزيادة مقدارها (١٠,٩%).

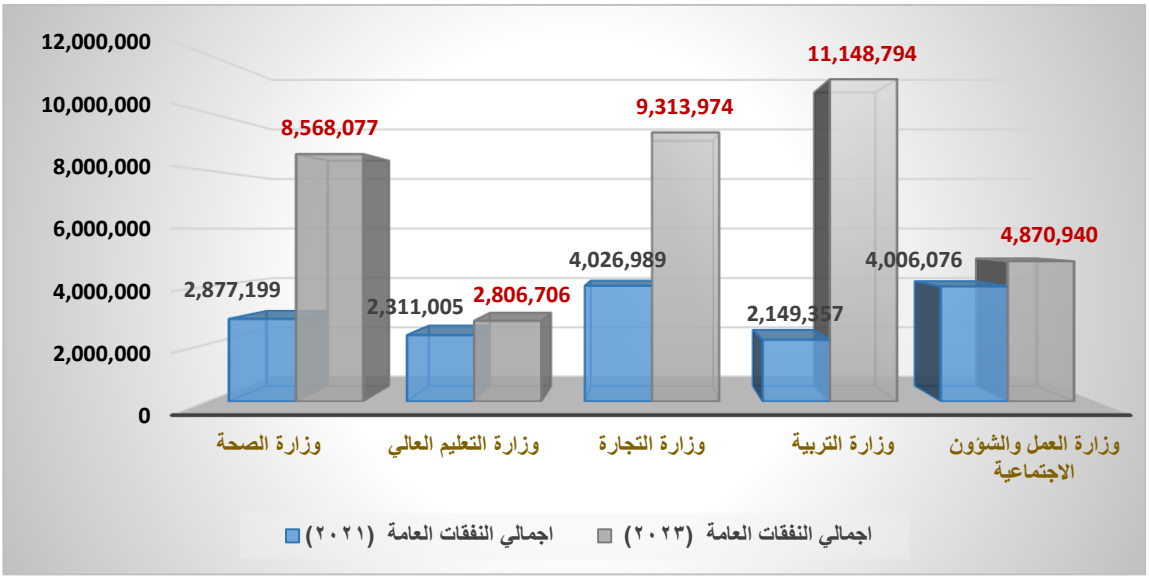

الشكل (٢١) يبين نسبة الانفاق الكلي للقطاعات الخمسة من اجمالي النفقات العامة في الموازنة الاتحادية للفترة (٢٠٢١-٢٠٢٣)

المصدر: وزارة المالية / الموازنة العامة الاتحادية للأعوام (٢٠٢١-٢٠٢٣).

كما يبين الشكل (٢٢) ادناه نسبة الزيادة الحاصلة في النفقات العامة لكل من القطاعات الخمسة (الصحة والتربية والتعليم العالي والبحث العلمي والتجارة والعمل والشـــؤون الاجتماعية) خلال فترة الموازنة العامة لعام ٢٠٢١ وموازنة العامة لعام ٢٠٢٣.

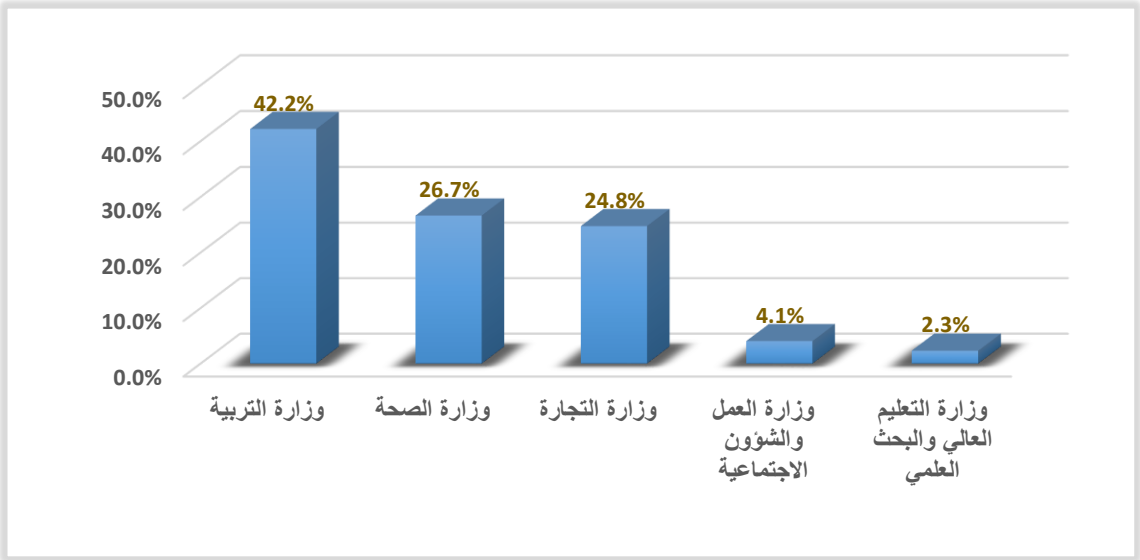

الشكل (٢٢) يبين نسبة زيادة في النفقات العامة للقطاعات الخمسة بين عامي (٢٠٢١-٢٠٢٣)

المصدر: وزارة المالية / الموازنة العامة الاتحادية للأعوام (٢٠٢١-٢٠٢٣).

وقد شـــهدت النفقات العامة لقطاع التربية اعلى نســـبة زيادة في النفقات العامة بين القطاعات الخمســـة حيث بلغت نسبة الزيادة (٤٢,٢%) ما يقدر بحوالي (٨,٩٩٩,٤٣٧) مليون دينار عراقي ويليه القطاع الصـحي بنسبة زيادة في النفقات العامة مقدار ها (٢٦,٧%) ما يقدر بحوالي (٥,٦٩٠,٨٧٨) مليون دينار عراقي والقطاع التجاري زيادة بنســـبة (٢٤,٨%) ما يقدر بحوالي (٥,٢٨٦,٩٨٥) مليون دينار عراقي من النفقات العامة الاجمالية في الموازنة العامة لعام ٢٠٢٣، بينما شـهد قطاع التعليم العالي والبحث العلمي اقل نسـبة زيادة في نفقات العامة حيث بلغت نســبة الزيادة (٢,٣%) أي ما يقدر بحوالي (٤٩٥,٧٠١) مليون دينار عراقي ويليه قطاع العمل والشـــؤون الاجتماعية حيث بلغت نســـبة الزيادة الحاصـــلة في النفقات العامة (٤,١%) ما يقدر بحوالي(٨٦٤,٨٦٤) مليون دينار عراقي في الموازنة العامة لعام ٢٠٢٣ ، وهذه الأرقام تدل على التزام الحكومة بتحسـين الخدمات الصـحية والتعليمية والتجارية الرعاية الاجتماعية وتعكس الإصـــلاحات الهيكلية التي تم إجراؤها لتحقيق تنمية اقتصـــادية مستدامة من خلال الاستثمار في رأس المال البشري.

يبين الشكل (٢٣) اجمالي النفقات الجارية على قطاعات (الصحة والتربية والتعليم العالي والبحث العلمي والتجارة والعمل والشـــؤون الاجتماعية) خلال عامي (٢٠٢١-٢٠٢٣) فيما يخص اجمالي النفقات الجارية لقطاعي التربية والصحة نلاحظ من الشكل ادناه ارتفاع اجمالي النفقات الجارية بمقدار (٨,٨٨٠,٧٠٣) مليون دينار لقطاع التربية وبمقدار (٥,٦١٥,٤٠١) مليون دينار لقطاع الصـــحة والذي يمثل الفرق بين اجمالي النفقات الجارية بين عامي (٢٠٢١-٢٠٢٣)، وفيما يخص قطاع التجارة وقطاع العمل والشـــؤون الاجتماعية وقطاع التعليم العالي والبحث العلمي ارتفعت ايضـــاً اجمالي النفقات الجارية وعلى التوالي بفارق مقداره (٥,٢٨٨,٦٧٩) و (٨٦٤,٨٦٥) و(٤٧٨,٩٣٤) مليون دينار.

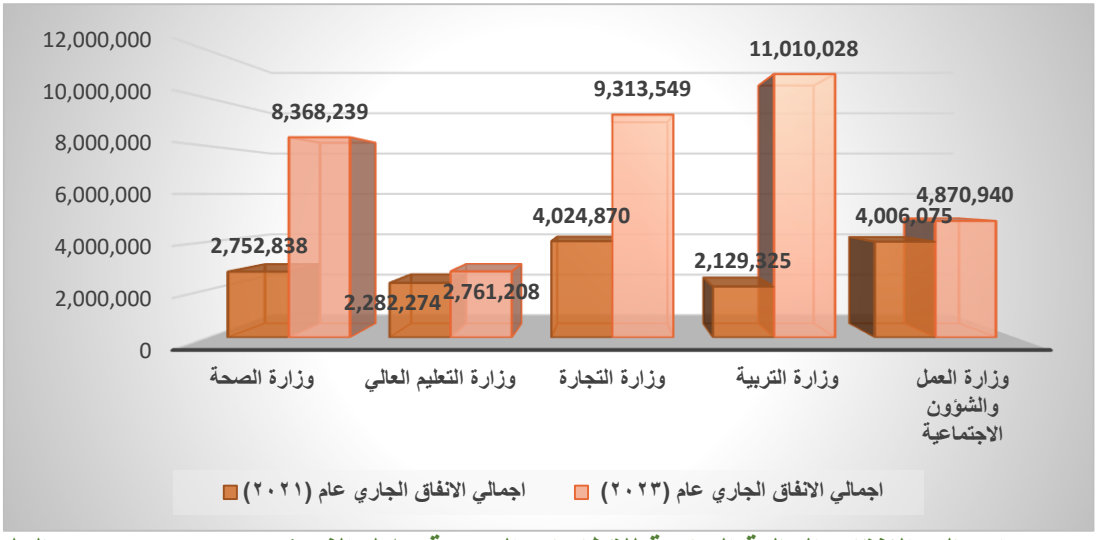

الشكل (٢٣) اجمالي النفقات المالية الجارية للقطاعات الخمسة خلال الفترة (٢٠٢١-٢٠٢٣) بالمليون

المصدر: وزارة المالية من الموازنة العامة الاتحادية للأعوام (٢٠٢١) و(٢٠٢٣).

ويبين الشـكل (٢٤) اجمالي النفقات الاسـتثمارية على قطاعات (الصـحة والتربية والتعليم العالي والبحث العلمي والتجارة والعمل والشـــؤون الاجتماعية) خلال عامي (٢٠٢١-٢٠٢٣) فيما يخص اجمالي النفقات الاســتثمارية القطاعات الثلاث التربية والصـحة و التعليم العالي والبحث العلمي نلاحظ من الشـكل ادناه ارتفاع اجمالي النفقات الاســتثمارية بمقدار (١١٨,٧٣٤) مليون دينار لقطاع التربية وبمقدار (٧٥,٤٧٧) مليون دينار لقطاع الصـــحة وبمقدار (١٦,٧٦٦) مليون دينار لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي والذي يمثل الفرق بين اجمالي النفقات الاستثمارية بين عامي (٢٠٢١-٢٠٢٣)، وفيما يخص قطاع التجارة وقطاع العمل والشؤون الاجتماعية انخفضت

اجمالي النفقات الاســـتثمارية لهما خلال عامي (٢٠٢١-٢٠٢٣) بفارق مقداره وعلى التوالي (-١,٦٩٤) مليون دينار و (-١) مليون دينار.

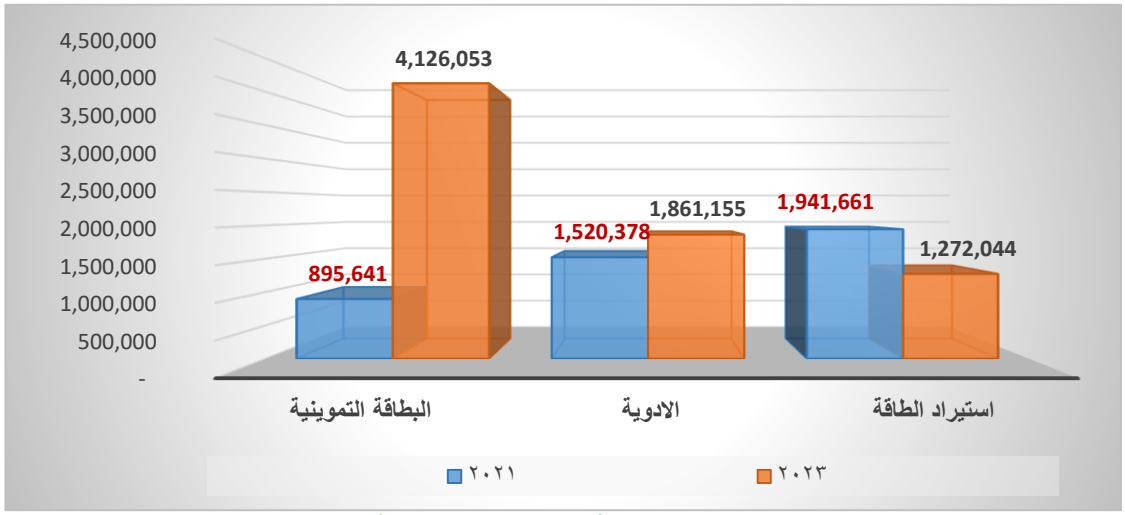

الشكل (٢٤) يبين اجمالي النفقات الاستثمارية للقطاعات الخمسة خلال الفترة (٢٠٢١-٢٠٢٣) بالمليون

المصدر: وزارة المالية من الموازنة العامة الاتحادية للأعوام (٢٠٢١) و(٢٠٢٣).

يبين الشكل (٢٥) اجمالي النفقات الحاكمة التي تنفقها الحكومة العراقية على المفردات (البطاقة التموينية والأدوية والاســـتيراد الطاقة الكهربائية) لتلبية احتياجات الأفراد لتوفير للأمن الغذائي والصـــحي والطاقة الكهربائية لهم ونلاحظ من الشـــكل أعلاه زيادة النفقات الحاكمة لعام ٢٠٢٣ عن عام ٢٠٢١ للبطاقة التموينية بمقدار (٣,٢٣٠,٤١٢) مليون دينار وتليه زيادة النفقات الحاكمة على الادوية بمقدار (٣٤٠,٧٧٨) مليون دينار، بينما انخفضت النفقات الحاكمة لاستيراد الطاقة بمقدار (-٦٦٩,٦١٦) مليون دينار مما يدل على تحسن قطاع الطاقة الكهربائية في العراق وتحسين المحطات المولدة للطاقة خلال عام ٢٠٢٣.

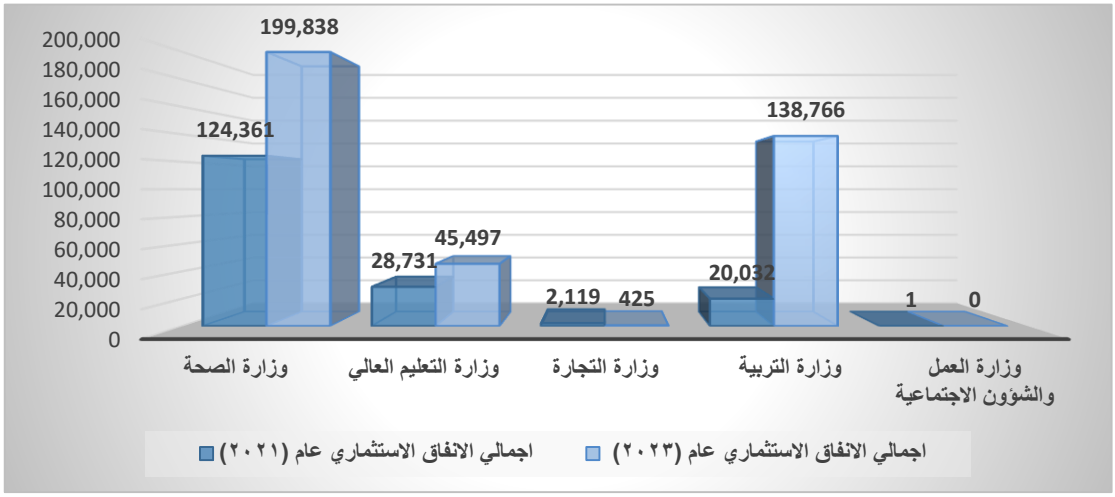

الشكل (٢٥) يبين اجمالي النفقات الحاكمة خلال الفترة موازنات (٢٠٢١-٢٠٢٣) بالمليون

المصدر: وزارة المالية من الموازنة العامة الاتحادية للأعوام (٢٠٢١) و(٢٠٢٣).

٤,٤ ـ الانفاق من الموازنة العامة على قطاع الحماية الاجتماعية والفئات السكانية الهشة:

تساهم الزيادة في نسب الانفاق على الخدمات الاساسية في تعزيز إمكانية وصول الفئات الهشة اليها، وبذلك فانه من الضروري زيادة سقف الانفاق على الحماية الاجتماعية فقد بلغ المبلغ المخصص لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية لعام ٢٠٢١ (٤,٠٨٢,٢٣٥) مليون دينار عراقي ولعام ٢٠٢٣ (٦,٠٢٠,٥٩٣) مليون دينار عراقي حسب قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنوات المالية (٢٠٢١-٢٠٢٣) رقم (١٣) لسنة ٢٠٢٣ وكان الانفاق الفعلي لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية خلال الموازنة العامة الاتحادية للسنوات المالية (٢٠٢١-٢٠٢٣) لعام ٢٠٢١ (٤,٠٠٦,٠٧٦) مليون دينار عراقي ولعام ٢٠٢٣ (٤,٨٧٠,٩٤٠) مليون دينار عراقي، فقد بلغت نسبة الانفاق من اجمالي الموازنة لعامة (٣,٤%) السنة ٢٠٢٣، في حين كانت (٣,٩%) لسنة ٢٠٢١.

كما يبين الجدول رقم (١٠) نسبة المبالغ المصروفة للأسر المشمولة بشبكة الحماية الاجتماعية حسب عدد السكان والمحافظة لسنة ٢٠٢٣، حيث جاءت محافظة بغداد في المركز الاول للمبالغ المصروفة وبنسبة بلغت (١٧,٥) من اجمالي المبالغ المصروفة لشبكة الحماية الاجتماعية حيث كان عدد سكانها (٩,٢٣٥,١٨٠) نسمة وهي اكبر عدد سكان بين محافظات العراق في حين جاءت محافظة (ذي قار) في المرتبة الثانية بنسبة (١٠,٨) وعدد سكانها (٢,٣٨٠,٩٤٣) نسمة ونينوى في المرتبة الثالثة بنسبة (٩,٧) وعدد سكانها (٤,٢٣٨,٧٣٣) نسمة والبصرة بنسبة (٧,١) وعدد سكانها (٣,٣٠٥,١٨٩) نسمة في المرتبة الرابعة في حين جاءت محافظة كركوك في المرتبة الاخيرة بنسبة (٣,١) وعدد سكانها (١,٨١٥,٨٣٤) نسمة. وبالمقارنة مع الاهمية النسبية لعدد الفقراء لسنة ٢٠٢٣،حيث ان محافظة نينوى تأتي في المرتبة الاولى من حيث الاهمية النسبية لعدد الفقراء والتي بلغت (١٩,٦%) ثم محافظة بغداد بنسبة (١١,٢%) بسبب ارتفاع عدد السكان الى ٩ مليون مع ما لا يقل عن ٤٠ الف منطقة عشوائية والهجرة الناتجة عن التغيرات المناخية والبحث عن فرص العمل في بغداد في حين ان محافظة ذي قار جاءت في المرتبة الثالثة بنسبة(٩,٩%) من السكان، بينما كانت نسبة محافظة القادسية (٨,٦%) و محافظة كركوك في المرتبة الاخيرة بنسبة (١,٧%) من السكان، وهذا ما يؤشر الى موائمة نسبة المبالغ المخصصة لشبكة الحماية الاجتماعية مع عدد الفقراء.

جدول رقم (١٠) المبالغ المصروفة للأسر المشمولة بشبكة الحماية الاجتماعية حسب المحافظة لسنة ٢٠٢٣

المحافظة	عدد السكان ٢٠٢٣	مجموع المبالغ المصروفة ٢٠٢٣	نسبة المبالغ المصروفة للمحافظة ٢٠٢٣	الاهمية النسبية لعدد الفقراء (%) لعام ٢٠٢٣
بغداد	٩,٢٣٥,١٨٠	٨٢٣,٥٥٨,٣٧٠,١٦٩	%١٧,٥	١١,٢
ذي قار	٢,٣٨٠,٩٤٣	٥١٠,٥٤٣,٦٧٤,٤٣٩	%١٠,٨	٩,٩
نينوى	٤,٢٣٨,٧٣٣	٤٥٦,٣٦٨,٥٨٢,٠٠٩	%٩,٧	١٩,٦
البصرة	٣,٣٠٥,١٨٩	٣٣٦,٢٣٠,٥٢٧,٦٦٤	%٧,١	٦,٦

بابل	٢,٣٤٦,٦٩٦	٢٩٦,٤٢٦,١٥٤,١٦٠	%٦,٣	٣,٢
ديالى	١,٨٦٠,٥٣٦	٢٩٤,٦٨٧,٣٩٥,٩٣٥	%٦,٣	٥,١
القادسية	١,٤٦٧,١٢٧	٢٥٥,٨٥٩,٨٠٣,٤٣٢	%٥,٤	٨,٦
النجف	١,٦٧٢,٣١٢	٢٤٩,١٩٦,٥١٨,٠٤٨	%٥,٣	٢,٦
ميسان	١,٢٦٤,٤٢٧	٢٤٦,٤٢٤,٠٦٤,٣٠٦	%٥,٢	٧
الانبار	٢,٠١٣,٣٠٠	٢٣٤,٣٧٧,٨٤٣,٣٨١	%٥,٠	٤,٢
صلاح الدين	١,٨١٢,٨٢٢	٢٢٣,٥٠٥,٦٥٤,٤٥٨	%٤,٧	٤
واسط	١,٥٦٦,٧٨٩	٢٢٢,٤٠٠,٨٩١,٢٩٥	%٤,٧	٣,٦
كربلاء المقدسة	١,٣٨٤,٩٤١	٢١٢,٧٦٤,٠٢٣,٢٣٨	%٤,٥	٢,٣
المثنى	٩٢٥,٤٤٠	٢٠٣,٨٠٩,٣٥٩,٢٣٧	%٤,٣	٥,٩
كركوك	١,٨١٥,٨٣٤	١٤٤,٣٠١,١٢٥,١١٠	%٣,١	١,٧
الاجمالي	٣٧,٢٩٠,٢٦٩	٤,٧١٠,٤٥٣,٩٨٦,٨٨١	%١٠٠	%١٠٠

المصدر: التقرير السنوي لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية لعام ٢٠٢٣.

١,٤,٤- المشمولين بالحماية الاجتماعية من ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة

أكدت اهداف التنمية المســـتدامة على اهمية ادماج ذوي الاعاقة في المجتمع والتنمية، والتمتع بكامل حقوقهم. فالفرصـــة الديموغرافية للتنمية لا تتحقق دون ان يتمتع الجميع بالكرامة والحقوق وتوفير فرص العمل اللائق. وقد تضمنت المادة ٣٢ من الدستور العراقي ٢٠٠٥ **الى" ترعى الدولة العراقية المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة، وتكفل تأهيلهم بغية دمجهم في المجتمع، وينظم ذلك بقانون"** وتشير أحدث المؤشرات الإحصائية الى ان حوالي ٥,٢٪ من السكان (٢,١ مليون نسمة تقريبا) يعيشون بإعاقة كاملة أو جزئية نتيجة الحروب والعمليات الارهابية والصراعات السياسية والظروف البيئية والصحية والاجتماعية وغيرها. حيث خصصت الحكومة العراقية راتب شـهري يتم منحه الى ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصـة وبلغت نسـبة المشـمولين بالحماية الاجتماعية من ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصـــة للأعوام ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ و٢٠٢٣ وعلى التوالي (٢٧,٨%) و (٢٨,١%) و (٤٤,١%) من اجمالي المشـمولين براتب الرعاية الاجتماعية خلال الأعوام الثلاث البالغ عددهم (٣٨٨٧٢٥) في خمسة عشر محافظة كما نلاحظ الزيادة الحاصلة في عدد المشمولين من ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة من خلال الفرق الحاصـــل بين عام ٢٠٢١ و عام ٢٠٢٣ حيث بلغت نســبة الزيادة (١٦,٣%) مما يدل على اهتمام الحكومة العراقية بدعم فئة ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة.

ومن خلال الشـكل (٢٦) الذي يوضـح ان اكبر عدد مشـمولين بالحماية الاجتماعية من ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصـــة في محافظة بغداد حيث بلغت نســبتهم (٦٠,٢%) والبالغ عددهم (٧٦٧٦٠) من اجمالي المشـــمولين بالحماية الاجتماعية من ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصـة خلال الأعوام الثلاث واقل عدد مشـمولين بالحماية

الاجتماعية من ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة في محافظة واسط حيث بلغت نسبتهم (٦,٤%) أي عددهم (٧٣٧١) من اجمالي المشمولين بالحماية الاجتماعي للأعوام الثلاث، كما شهدت محافظتي ذي قار والديوانية زيادة كبيرة في نسبة المشمولين بالحماية الاجتماعية من ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة حيث كانت نسبتهم في عام ٢٠٢١ وعلى التوالي (١,٢%) و(١,٦%) وبلغت في نسبتهم في عام ٢٠٢٣ وعلى التوالي (٦,٩%) و(٦,٦%) أي بنسبة زيادة مقدارها وعلى التوالي (٥,٧%) و (٥,٠%) وتليهم المحافظات (ميسان، المثنى ، الانبار، نينوى، ديالى، كربلاء، النجف) بنسب زيادة وعلى التوالي (٤,١%)، (٢,٦%)، (١,٦%)، (١,٥%)، (٠,٩%)، (٠,٨%)، (٠,٦%) شملتهم الزيادة في عدد المشمولين بالحماية الاجتماعية من ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة خلال عام ٢٠٢٣ عما هو عليه في عام ٢٠٢١.

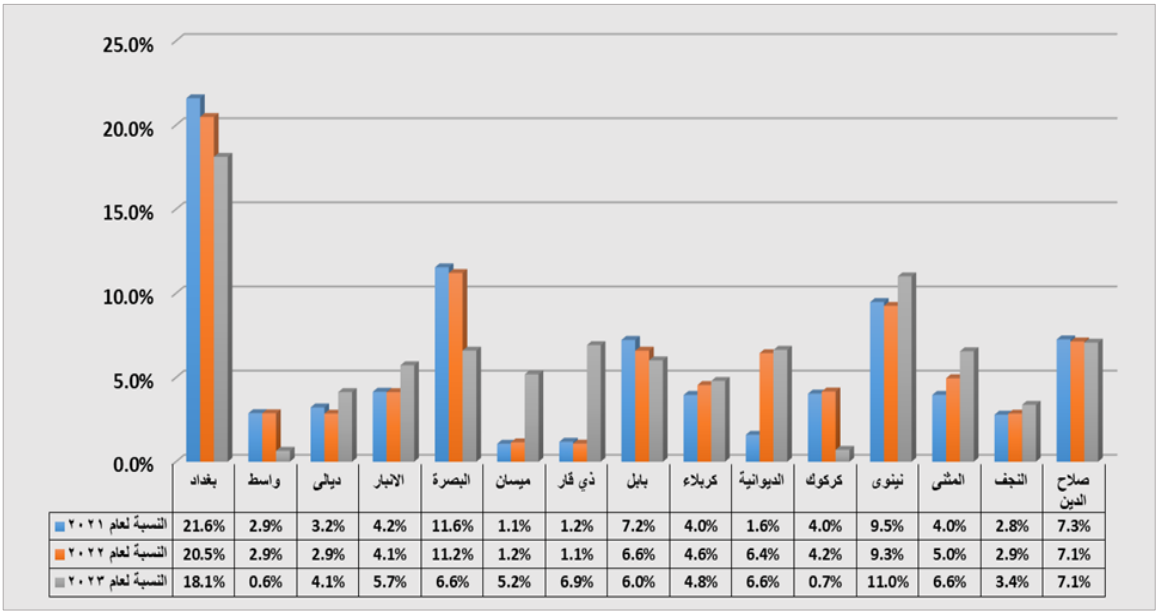

	بغداد	واسط	ديالى	الانبار	البصرة	ميسان	ذي قار	بابل	كربلاء	الديوانية	كركوك	نينوى	المثنى	النجف	صلاح الدين
النسبة لعام ٢٠٢١	21.6%	2.9%	3.2%	4.2%	11.6%	1.1%	1.2%	7.2%	4.0%	1.6%	4.0%	9.5%	4.0%	2.8%	7.3%
النسبة لعام ٢٠٢٢	20.5%	2.9%	2.9%	4.1%	11.2%	1.2%	1.1%	6.6%	4.6%	6.4%	4.2%	9.3%	5.0%	2.9%	7.1%
النسبة لعام ٢٠٢٣	18.1%	0.6%	4.1%	5.7%	6.6%	5.2%	6.9%	6.0%	4.8%	6.6%	0.7%	11.0%	6.6%	3.4%	7.1%

الشكل (٢٦) نسبة المشمولين بالحماية الاجتماعية من ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة حسب المحافظات للفترة من (٢٠٢١-٢٠٢٣)

المصدر: وزارة العمل والشؤون الاجتماعية للأعوام (٢٠٢١-٢٠٢٢-٢٠٢٣).

من خلال الشكل (٢٧) تبين الاتي:

- بلغ عدد المشمولين بالحماية الاجتماعية من ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة من النساء خلال الأعوام الثلاث (٢٠٩٦٨٠) امرأة أي بنسبة (٥٣,٩%) من اجمالي المشمولين.
- بلغ عدد المشمولين بالحماية الاجتماعية من ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة من الرجال خلال الأعوام الثلاث (١٨٤٠٤٥) رجل أي بنسبة (٤٧,٣%) من اجمالي المشمولين.
- بلغت الزيادة في عدد المشمولين بالحماية الاجتماعية من ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة من النساء بين عامي (٢٠٢١ و٢٠٢٣) حوالي (٣٥٨٦١) امرأة في ١٥ عشر محافظة.

- بلغت الزيادة في عدد المشـمولين بالحماية الاجتماعية من ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصـة من الرجال بين عامي (٢٠٢١ و٢٠٢٣) حوالي (٣٢٧١٣) رجل في ١٥ عشر محافظة.

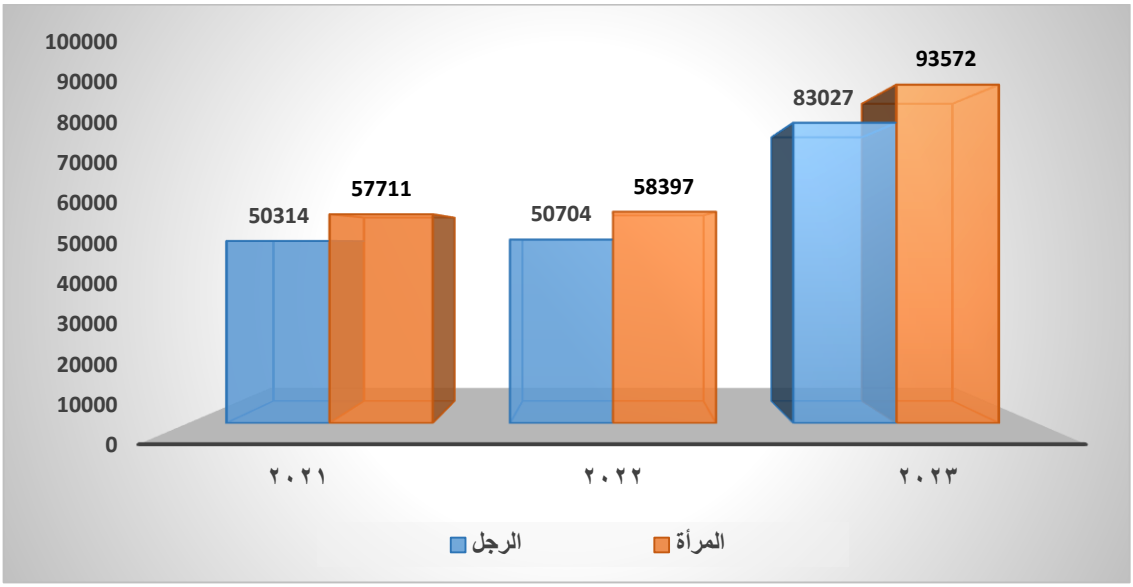

الشكل (٢٧) عدد المشمولين بالحماية الاجتماعية من ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة حسب الجنس للفترة من (٢٠٢١-٢٠٢٢-٢٠٢٣).

المصدر: وزارة العمل والشؤون الاجتماعية للأعوام (٢٠٢١-٢٠٢٢-٢٠٢٣).

مما يدل على اهتمام الحكومة العراقية بهذه الشـريحة من المجتمع لتوفير أفضـل سـبل العيش لهم والاهتمام بهم وتحقيق اهداف التنمية المسـتدامة التي تصـب في اهمية ادماج ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصـة في المجتمع والتنمية، والتمتع بكامل حقوقهم.

٢,٤,٤ ـ القروض الميسرة للتمكين الاقتصادي:

هي أداة هامة وفعالة لاستثمار الهبة الديموغرافية في المرحلة التي تشهد فيها البلاد نسبة عالية من السكان في سن العمل، للاسـتفادة من هذه الهبة من الضـروري رسـم سـياسـات اقتصـادية واجتماعية تهدف الى تعزيز التنمية الاقتصادية ودعم الأفراد والفئات الأكثر احتياجاً، إذ تساهم القروض الميسرة في:

١. توفير فرص عمل جديدة من خلال تمويل المشـاريع الصـغيرة والمتوسـطة، مما يسـاهم في تخفيض معدلات البطالة وزيادة دخل الأفراد.
٢. دعم المشاريع الصغيرة التي تشكل العمود الفقري للاقتصاد العراقي، أذ يتم تقديم القروض بشروط ميسرة تتيح لأصحاب المشاريع البدء في مشروعاتهم أو توسيعها.
٣. تحسـين مسـتوى معيشـة الافراد وتحقيق الاسـتقلال المالي من خلال توفير التمويل اللازم مما يقلل من الاعتماد على المساعدات الحكومية.

٤. تشـــجيع الابتكار وريادة الأعمال من خلال التفكير الابتكاري وإطلاق مشـــاريع ريادية تســـاهم في تنويع الاقتصاد وتعزيز النمو المستدام.

إذ قامت الحكومة العراقية بتوفير القروض من خلال:

اولاً: برنـــامج خدمـــة أرزاق والـــذي أطلقتـــه وزارة العمـــل والشـــؤون الاجتماعيـــة ويشـــمل تقـــديم قـــروض للمشـــمولين بالحمايـــة الاجتماعيـــة بهـــدف تطـــوير مشـــاريعهم القائمـــة أو بـــدء مشـــاريع جديـــدة، تـــم إطـــلاق عـــدة دفعـــات مـــن القـــروض فـــي هـــذا البرنـــامج خـــلال الســـنوات الماضـــية والشـــكل (٢٨) ادنـــاه يبـــين عـــدد المقترضـــين مصنف حسب السنوات والجنس الاتي:

- في عام ٢٠٢١، كانت نسبة الإناث المقترضات ١٧,١١% مقارنةً بـ ٨٢,٨٩% للذكور.
- في عام ٢٠٢٢، ارتفعت نسبة الإناث إلى ٢٠,٤٣%، بينما كانت نسبة الذكور ٧٩,٥٧%.
- في عام ٢٠٢٣، زادت نسبة الإناث بشكل ملحوظ إلى ٣٢,٠٤%، بينما كانت نسبة الذكور ٦٧,٩٦%.

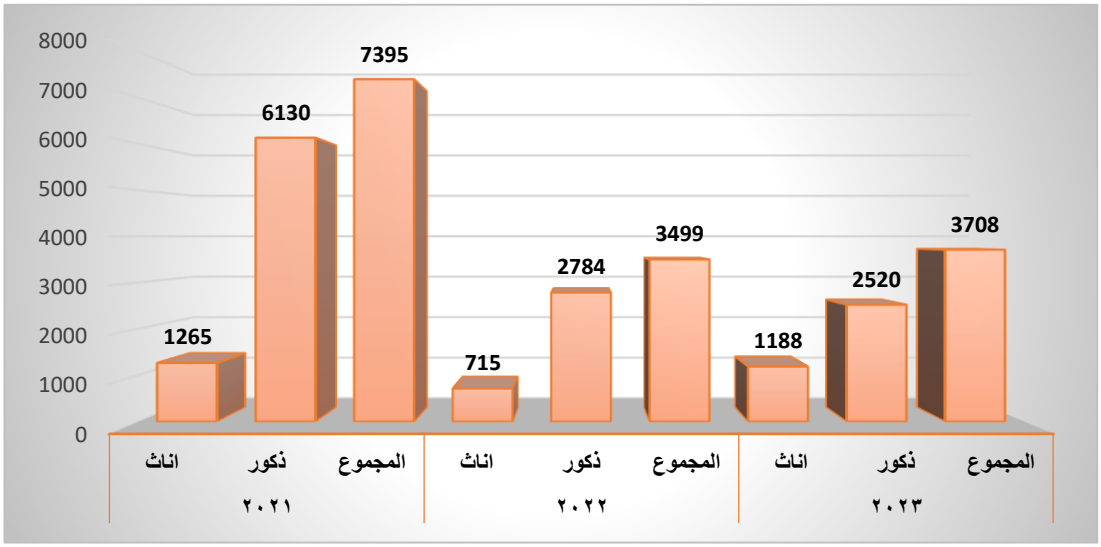

الشكل (٢٨) عدد المقترضين ضمن صندوق دعم المشاريع حسب الجنس للسنوات (٢٠٢١، ٢٠٢٢، ٢٠٢٣)
المصدر: وزارة العمل والشؤون الاجتماعية للأعوام (٢٠٢١-٢٠٢٢-٢٠٢٣).

يوضح الشكل (٢٩) ادناه ان هناك زيادة تدريجية في نسبة الإناث المقترضات عبر السنوات الثلاث، مما يشير إلى توجه الحكومة الايجابي لتمكين المرأة اقتصاديا من خلال زيادة نسبتها في القروض الممنوحة، في حين يقابل هذه الزيادة انخفاض نسبة الذكور المقترضين مما يشير إلى توازن نسبي بين الجنسين في الوصول إلى القروض، الا انه لا يزال هناك تباين كبير بين الجنسين في عدد المقترضين، ولكن الفجوة تتقلص تدريجياً، وتفسر

البيانات الجهود المستمرة لزيادة دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة للإناث التي يمكن أن تساهم في تحسين التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين الجنسين.

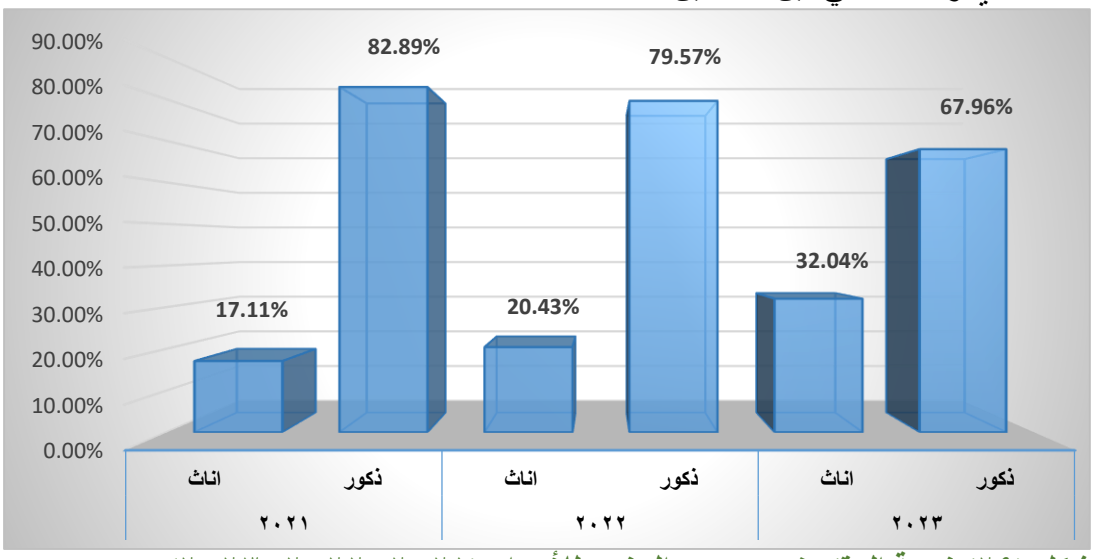

الشكل (٢٩) نسبة المقترضين حسب الجنس للأعوام (٢٠٢١، ٢٠٢٢، ٢٠٢٣)

المصدر: وزارة العمل والشؤون الاجتماعية للأعوام (٢٠٢١-٢٠٢٢-٢٠٢٣).

٣,٤,٤- استراتيجية التخفيف من الفقر ٢٠١٨-٢٠٢٢

ركزت على عدة محاور منها: تحسين الدخل من العمل للفقراء، تحسين الخدمات الصحية والتعليمية، توفير السكن الملائم، وتفعيل الحماية الاجتماعية، ومع ذلك، واجهت الاستراتيجية تحديات كبيرة مثل نقص التخصيصات المالية وتأثير جائحة كورونا، مما أثر على تنفيذ العديد من برامجها، وتمنح الحكومة قروض ضمن هذه الاستراتيجية تصل إلى ٧ ملايين دينار عراقي بفترة سداد تصل إلى ٨ سنوات، مما يوفر فرصة كبيرة للعاطلين عن العمل والمشمولين بالحماية الاجتماعية لبدء مشاريع تساهم في تحسين أوضاعهم الاقتصادية، ويوضح الشكل (٣٠) ادناه عدد المقترضين ضمن برامج استراتيجية التخفيف من الفقر.

بين الشكل ادناه الاتي:

- في عام ٢٠٢١، كان هناك ١٤٩٥ مقترضًا، منهم ٣٥٩ إناث و١١٣٦ ذكور.
- في عام ٢٠٢٢، انخفض العدد إلى ٤ فقط، منهم ١ إناث و٣ ذكور.

وهذا يمثل انخفاضًا بنسبة حوالي ٩٩,٧٣% في المجموع العام، و٩٩,٧٢% في الإناث، و٩٩,٧٤% في الذكور.

في عام ٢٠٢٣، لم يكن هناك أي مقترضين، بسبب انتهاء مدة البرنامج وبالتالي توقف كامل النشاطات ضمن البرنامج.

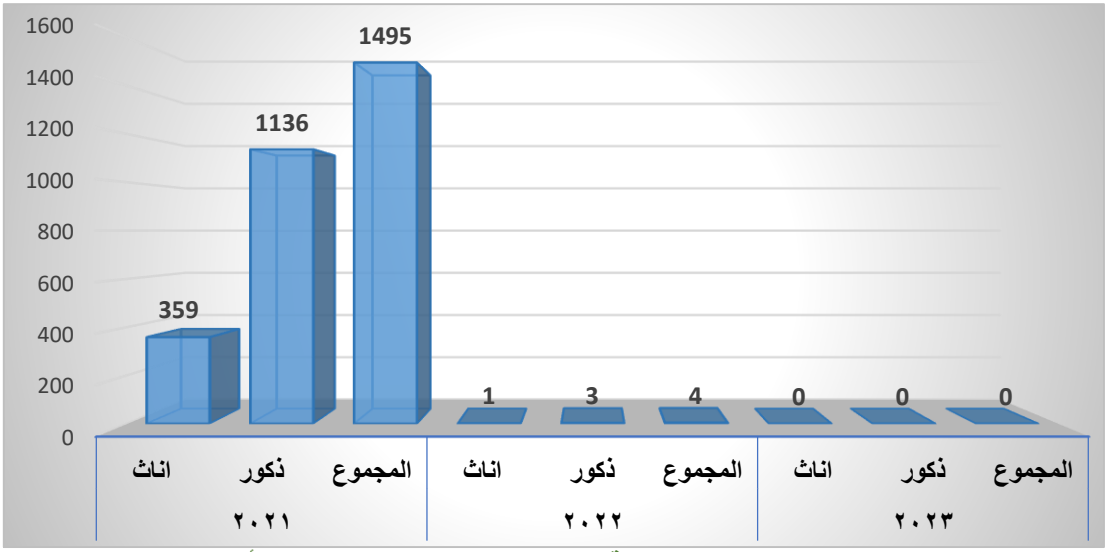

الشكل (٣٠) عدد المقترضين ضمن برنامج استراتيجية التخفيف من الفقر حسب الجنس للأعوام (٢٠٢١، ٢٠٢٢، ٢٠٢٣)

المصدر: وزارة العمل والشؤون الاجتماعية للأعوام (٢٠٢١-٢٠٢٢-٢٠٢٣).

الفصل الخامس

(الزيادة السكانية.. تحديات ومخاطر- حلول ومقترحات)

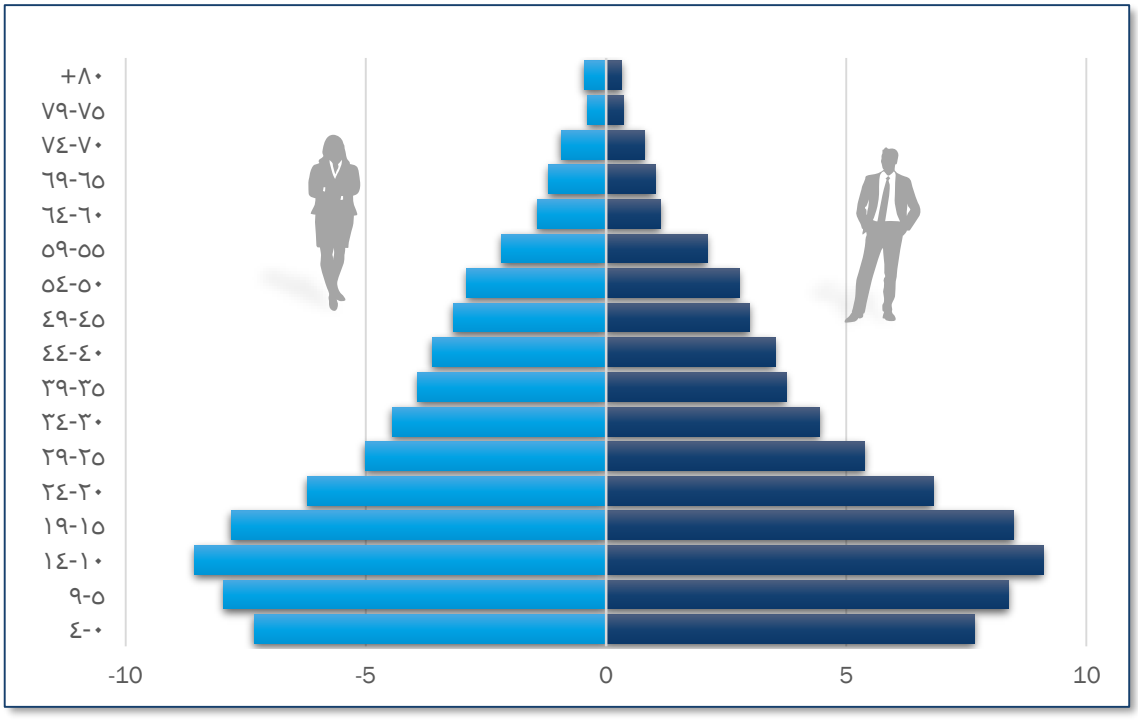

الفصل الخامس
(الزيادة السكانية.. تحديات ومخاطر- حلول ومقترحات)

١,٥ – تداعيات الزيادة السكانية غير المستثمرة.. ناقوس خطر للحكومات

تعد الزيادة في حجم السكان تحدياً متزايداً مع تناقص الامكانيات والموارد المالية والمادية، وتقادم وتهالك البنى التحتية للقطاعات والمؤسسات المقدمة للخدمة ، مع قدم الانظمة المعتمدة في تقديم الخدمة للمواطن والقيود التشريعية والسياساتية والمؤسسية التي تحد من قدرة الحكومة والمؤسسات و الاطراف الشريكة من قطاع خاص ومنظمات مجتمع مدني وشركاء التنمية من تطوير قطاعات رئيسة مرتبطة بحياة السكان وتقديم خدمات مباشرة بجودة عالية وبمعايير عالمية تضمن تحسين نوعية الحياة وتحقيق الرفاه والعيش الكريم للسكان بجميع فئاتهم وان تكون ابعد من ان تمثل مجرد خدمات توفير الحد الادنى من متطلبات العيش والحقوق وفق الدستور. وبالتالي فان مساهمة السكان في تحسين معدلات النمو الاقتصادي وزيادة الناتج القومي ستنخفض، وسيتحولون الى فئات سكانية مستهلكة للموارد والخدمات، معيقة للنمو، مهددة للسلم والأمن المجتمعي، بدلاً من ان يكونوا نواة لمشاريع تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة ومحركين ودافعين لاقتصاد البلد ومعززين لنموه وارتقاءه وأمنه وازدهاره. ويمكن من خلال ذلك تشخيص عدد من النقاط او المفاصل الاساسية التي تترتب على الزيادة السكانية، والتي ينتج عنها تداعيات ومخاطر لا بد وان يدق ناقوس الخطر لها للتصدي والتدخل من جهة، وللتأهب والاستعداد المسبق من جهة ثانية، وكالاتي:

١. **ارتفاع تكلفة المعيشة:** ان تزايد الفرق بين مدخولات المواطنين و اسعار المواد الاستهلاكية والاساسية وحتى التكميلية منها سيدفع الناس الى التفكير بحلول اخرى بعضها قد يكون مقبولا من الناحية القانونية مثل البحث عن مصادر تمويل اخرى او تغيير مكان العمل لا سيما في القطاع الخاص او ترك العمل اساساً واللجوء الى القطاع الخاص مع الاشارة الى انه قد يكون ضمن السوق غير لمنظم وغير المحمي ، او حلول اخرى قد تكون مخالفة للقوانين والتشريعات وتمس الامن الوطني و السلام كالعمل بمجالات الاعمال والتجارة غير الشرعية او اللجوء للسرقة والابتزاز والاختلاس والجريمة واسوأ اشكال عمالة الاطفال وغيرها.
٢. **زيادة الفئات السكانية من الاطفال واليافعين والشباب:** عندما يزداد عدد السكان لفئات الاطفال واليافعين والشباب مع عدم توفر العيش الكريم لهذه الفئات السكانية وعدم توفير فرص عمل للشباب يواجه المجتمع الكثير من مخاطر منها زيادة تسرب الاطفال واليافعين من المدارس وتسرب الشباب من الجامعات وانتشار ظاهرة عمالة الاطفال وارتفاع معدلات التدخين وتعاطي المخدرات بين فئة اليافعين و فئة الشباب واحياناً الانضمام لعصابات تجارة المخدرات والاتجار بالبشر والعمل في تجارة المخدرات لجوء الشباب

الى الهجرة بطرق غير شرعية وتعريض حياتهم للخطر وزيادة معدلات زواج القاصرات.

٣. **ارتفاع معدل البطالة:** عندما يزداد عدد السكان مع قلة توفير فرص عمل لائقة ومحمية ومستدامة، فإنّ ذلك يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة، إذ يوجد عدد أقل من الوظائف لدعم عدد كبير من الناس، وقلة فرص العمل للمرأة وتدني مشاركتها الاقتصادية وما لذلك من تداعيات كارتفاع معدلات الجريمة والاتجار بالبشر والانضمام للعصابات الارهابية والهجرة وغيرها.

٤. **تدهور البيئة والتغيرات المناخية وسوء استخدام الارض:** بدأت بعض الاثار الخطيرة تظهر على البيئة بسبب الاستخدام المفرط للنفط، والغاز الطبيعي، وقد أثر الارتفاع الكبير في عدد المركبات والصناعات على نوعية الهواء، وارتفاع كمية انبعاثات CO_2 يؤدي إلى ظاهرة الاحتباس الحراري، ومن العواقب التي قد تظهر بسبب تلوث البيئة، وتغير أنماط المناخ. ان كل ذلك سيكون سبباً مباشراً في تهديد حياة وامن واستقرار السكان لا سيما في المناطق الريفية والزراعية، والمناطق الأكثر تأثرا بارتفاع معدلات الحرارة والتصحر، فضلا عن الفئات السكانية الهشة التي ستتأثر بالتلوث البيئي والتغيرات المناخية والجفاف كالنساء والاطفال وكبار السن وذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة. ان وضع سياسات ورسم التوجهات والرؤى المستقبلية للبيئة والمناخ يجب ان تكون واقعية وموجهة نحو حل المشكلات التي تترتب على هذا التدهور البيئي الكبير الذي ستكون على رأس تداعياته تفاقم معدلات الفقر والنزوح والهجرة وفقدان الانشطة الاقتصادية وانعدام التنوع البيولوجي وتدهور مؤشرات الامن الصحي والغذائي مما سيخلق حتما ضغوطا تؤدي إلى المزيد من إزالة الغابات واحزمة المدن والفضاءات والمتنفسات، وضعف في معالجة الانبعاثات، واستهلاك الطاقة.

٥. **زيادة الضغط العمراني**: يتطلب تزايد حجم السكان مع تفاقم معدلات الهجرة من الريف الى المدينة إنشاء المزيد من المجمعات السكنية والمباني والبنى التحتية لتلبية احتياجاتهم، مما يؤدي إلى زيادة الازدحام العمراني وضغط على المدن والبيئة المحيطة. وقد كان للقطاع الخاص دور كبير في انشاء المجمعات السكنية فضلا عن جهود الحكومة في انشاء عدد من مجمعات الدور واطئة الكلفة، الا ان ذلك يتطلب المزيد من الجهود والتخصيصات لتوفير سكن لائق للفئات المستهدفة للسكان وتقديم قروض اسكان ميسرة وتامين توفير الاراضي السكنية للموظفين والمواطنين بشكل عام.

٦. **التحديات الاجتماعية:** يمكن ان تتسبب الزيادة في السكان بغياب التوجيه والارشاد و ضعف متابعة السياسات والاستراتيجيات والخطط ، وانعدام فرص استثمار طاقات الشباب، تتسبب في ظهور تحديات وامراض اجتماعية وتفاقم المشكلات التي يعاني منها الشباب على وجه الخصوص ، مثل ارتفاع معدلات البطالة وتوزيع غير عادل للثروة وتحديات في توفير الخدمات الأساسية والرعاية الصحية والتعليم و انتشار الجريمة وظاهرة المخدرات والتسول وزيادة التفكك الاسري وزيادة حالات الطلاق لاسيما بين الشباب خاصة المتزوجين الجدد وحالات الانتحار وامراض اجتماعية اخرى كالزنا و التسول والعنف

والادمان الالكتروني والعزلة النفسية والاجتماعية والالحاد والزواج المبكر والتطرف العنيف وغيرها.

٢,٥ ـ تحديات تنفيذ السياسات والاستراتيجيات:

سعت الحكومة العراقية الى اعداد سياسات سكانية واستراتيجيات هدفها خفض معدلات النمو السكاني لتحسين الواقع الصحي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي للفرد والمجتمع منها الوثيقة الوطنية للسياسات السكانية لعام ٢٠١٤ والاستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية وصحة الأمهات وحديثي الولادة والاطفال اليافعين ٢٠١٦-٢٠٢٠ وخطة التنمية الوطنية (٢٠١٨-٢٠٢٢) والاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر (٢٠١٨-٢٠٢٢) وغيرها. لكن واجه العراق الكثير من تحديات احالت دون تنفيذ بعض السياسات السكانية ومن أبرزها:

١. النزوح والتهجير القسري للملايين من سكان المحافظات التي تعرضت لاحتلال التنظيمات الارهابية وما حل بالمحافظات التي تعرضت للاحتلال من تدمير كبير في بناها التحتية ومؤسساتها العامة والخاصة بما في ذلك تدمير عشرات الآلاف من الوحدات السكنية، وما واجهه سكان تلك المحافظات من ظروف صحية واقتصادية واجتماعية وبيئية قاسية.
٢. سقوط اعداد كبيرة من الشهداء والجرحى في معارك التحرير ضد الإرهاب، وما خلفه ذلك من ايتام وارامل ومعاقين في محافظات العراق كافة، وما نتج عن ذلك من ظروف صعبة اجتماعياً واقتصادياً ونفسياً
٣. الضغط الأمني والاقتصادي الذي انتجته حروب التحرير ضد الإرهاب على الانفاق العام والبنى التحتية في محافظات العراق كافة وما نتج عن ذلك من تلكؤ في تنفيذ مشروعات البنى التحية وازدياد البطالة وغيرها.
٤. التراجع الكبير في الوضع الاقتصادي للبلد بعد الانخفاض الكبير في أسعار النفط عالمياً خلال النصف الثاني من العقد الماضي وتباطؤ عجلة البناء والتنمية.
٥. وجود بعض القيم والتقاليد المشجعة للزواج دون السن القانونية بما ترتب عليه من تأثيرات سلبية عديدة على صحة الام وصحة الابناء وتربيتهم من جانب، وتماسك الاسرة اجتماعياً واقتصادياً من جانب اخر.
٦. الحراك السكاني غير المدروس الذي أدى الى اختلالات في التوزيع الجغرافي للسكان، وتوسع في احزمة المدن الفقيرة (العشوائيات)، وفي الكثافة السكانية والضغط على البنى التحتية الصحية والتعليمية والخدمية والتنموية، وفي تدهور البيئة في الحضر عامة.
٧. الهجرة المستمرة للكفاءات الوطنية الى الخارج منذ عدة عقود، وبالأخص هجرة الكفاءات العاملة في القطاعات الحيوية كالصحة والتعليم والبحث العلمي، مما كان لها تداعيات سلبية عدّة على اداء هذه القطاعات.
٨. الاضطرابات السياسية التي انتجت مظاهرات وانتخابات مبكرة وعدم إقرار قوانين الموازنة وبقاء الحكومة العراقية بصلاحيات محدودة ضمن مدة (تصريف الأمور اليومية)، وما افرزه ذلك من الحاجة الى دراسة

واقع وقضايا الشباب وتمكينهم وتوفير فرص عمل لهم وادماجهم واشراكهم في بناء المؤسسات وتعزيز عمليات الاصلاح.

٩. تفشي وباء (كوفيد – ١٩) وتداعياته الوخيمة في المجالات الصحية والاقتصادية التي طالت اغلب السكان، وما تركته من أثر على الصحة العامة والصحة الانجابية بشكل خاص.
١٠. التغيرات المناخية والجفاف والتصحر وتأثيراتها على الأمن الإنساني.

٣,٥ – التحديات التي تواجه القطاعات الخدمية للسكان:

يتأثر معدل نمو السكان وتركيبه بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتتأثر قوى العمل بالتطورات في السوق العمل والتكنولوجيا والسياسات الحكومية المتعلقة بالتوظيف والتعليم والرعاية الصحية، وان فهم تركيبة السكان يسهم في تحديد القوى العاملة النشطة اقتصادياً والداخلة في سوق العمل والمؤهلة لفرص العمل المتاحة، اذ ان فهم عدد السكان وتركيبهم والتحليل المستفيض لقوى العمل، يمكن للمجتمعات والدول فهم القضايا المتعلقة بالتوظيف والبطالة والإنتاجية الاقتصادية وتخطيط السياسات الاجتماعية والاقتصادية، ويمكن للزيادة السكانية غير المدروس تسبب تحديات كثيرة على مستوى القطاعات الخدمية للسكان ومن اهم التحديات التي تواجه القطاعات كالاتي:

١,٣,٥ ـ اهم التحديات التي تواجه السكان والقوى العاملة:

١. عدم الموازنة بين مخرجات القطاع التعليمي وحاجة سوق العمل وبالتالي ينعكس على ارتفاع معدلات البطالة بين الخريجين الشباب.
٢. محدودية دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، اذ يقتصر على المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر.
٣. انعدام التوازن الهيكلي في توزيع القوى العاملة من حيث الوظائف والمهارات والتعليم.
٤. التفاوت الكبير بين عدد السكان في المناطق الريفية والحضرية، مما يرتبط بفروق واضحة في فرص العمل والمهارات والتوظيف.
٥. نوعية التعليم والتدريب المهني غالباً ما تكون منخفضة، مما يؤثر على قدرة القوى العاملة على الحصول على وظائف مناسبة.
٦. انتشار المخدرات والمؤثرات العقلية والتدهور في منظومة القيم لدى الشباب وتزايد الأمراض الاجتماعية.
٧. ضعف دور المؤسسات الشبابية والرياضية القادرة على استيعاب الشباب وتنميتهم.
٨. ضعف المشاركة السياسية في صنع القرار والشعور بالمواطنة الصالحة.

٢,٣,٥ ـ التحديات التي تواجه قطاع التربية والتعليم:

يعمل العراق على تطوير نظام التربية والتعليم وذلك من خلال اعداد الاســتراتيجيات القطاعية وتحديث المناهج وتوفير البنية التحتية المناســبة للمدارس والجامعات وتطوير كفاءة المعلمين التدريســيين، كما وكانت هناك جهود لتعزيز التعليم عن بعد واستخدام التكنولوجيا في التعليم خاصــة مع تأثير جائحة كوفيد -١٩ تواجه منظومة التربية والتعليم في العراق العديد من التحديات التي تؤثر على جودة التعليم ومستقبل الأجيال الشابة وهي كالاتي:

١. ارتفاع معدلات التسرب المدرسي أهم التحديات التي تواجه مسار العملية التعليمية في العراق.
٢. قلة التخصــيصــات المالية لقطاعي التربية والتعليم: يعاني قطاع التعليم من نقص كبير في التمويل اللازم لتطوير البنية التحتية، وتوفير المواد التعليمية، ودعم البرامج التعليمية المختلفة والبحث العلمي وانشــاء المراكز والمختبرات التعليمية.
٣. البنية التحتية المتهالكة :تفتقر العديد من المدارس إلى المرافق الأســاســية مثل الكهرباء والمياه الصــالحة للشرب، ما ينعكس على عدم توفر بيئة تعليمية ملائمة وخاصة في المناطق الفقرة والنائية.
٤. النزاعات والنزوح: أثرت النزاعات المسلحة وعدم الاستقرار الأمني بشكل كبير على التعليم، حيث أُجبر العديد من الأطفال على ترك مدارسهم والنزوح إلى مناطق أخرى، مما أدى إلى انقطاعهم عن التعليم.
٥. نقص الكوادر التعليمية المؤهلة: يواجه العراق نقصــاً في المعلمين المؤهلين والمدربين بشــكل جيد، مما يؤثر على جودة التعليم المقدم للطلاب.
٦. عدم المساواة في الوصول إلى التعليم: هناك تفاوت كبير في الوصول إلى التعليم بين المناطق الحضرية والريفية، وبين الجنسين، مما يخلق فجوات تعليمية بين فئات المجتمع المختلفة.
٧. التحديات الاقتصــادية والاجتماعية: تعاني العديد من الأســر العراقية من الفقر، مما يجعل من الصــعب عليهم تحمل تكاليف التعليم مثل الرسوم الدراسية والكتب والمستلزمات المدرسية، كما أثرت الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية المضطربة على الصحة النفسية للطلاب، مما أدى إلى زيادة معدلات التسرب المدرسي وضعف التحصيل الدراسي.
٨. قلة البيانات: عدم وجود احصائيات عن عدد الاميين لعدم اجراء عملية حصر للسكان مما يجعل تحديد عدد ونســبة الاميين في المجتمع العراقي غير دقيقة باســتثناء بعض المســوحات التي تجريها بعض المنظمات الدولية مما يسبب ارباكا وتداول المعلومات غير دقيقة.

٣,٣,٥ ـ التحديات التي تواجه قطاع الصحة:

تعد الصحة من اهم مؤشرات نجاح التنمية واستدامتها تنبع الاهمية التي يحظى بها القطاع الصحي من الدور الذي يلعبه في بناء الانسان والحفاظ عليه عقليا وجسديا عبر برامجه المختلفة على مستوى الفرد والمجتمع وبما يسهم

بشكل مباشر في اي برنامج للتنمية المستدامة في العراق او غيره من بلدان العالم، وكما هو معروف عانى القطاع الصحي في العراق على مدى الاربعة عقود الماضية من تراجع مستمر في الوضع الصحي بسبب الحروب الذي اقحم نفسه فيها والحصار الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي والفساد الاداري والمالي الذي ادى الى تدهور كبير في مستوى الخدمات الصحية والطبية .

١. التحديات للامركزية اذ ادى نقل صلاحيات القطاع الصحي الى الحكومة المحلية في المحافظات وظهور تحديات كثيرة أبرزها وسوء التوزيع في ادارة الموارد البشرية وضعف الخدمات وتباينها من منطقة الى اخرى.
٢. ضعف الادارة الصحية وكفاءة اداء عدد من البرامج الصحية الوقائية وخاصة (الامراض المعدية والامراض غير الانتقالية المزمنة والمخاطر السلوكية).
٣. قلة الدراسات في مجال الحاجة الى أدوية الامراض المزمنة.
٤. وجود تراجع بنسبة التغطية باللقاحات الأساسية ومكافحة الأمراض المعدية في الاطفال، اذا لاتزال هذا التغطية متدنية مقارنة بدول الجوار.
٥. ضعف الانفاق الحكومي على الصحة وغياب الرقابة المالية ادى الى تدني اداء القطاع الصحي ومستوى الخدمات الصحية.
٦. يشكل الممارسة المزدوجة للأطباء في القطاعين العام والخاص تحديا كبيرا اذ توثر على نظام الرعاية الصحية للسكان وكفاءة تقديم الخدمات الصحية وعلى نظام العدالة بين الافراد من ذوي الدخول المختلفة في الحصول على الرعاية الصحية.
٧. التداخل وضعف التنسيق بين القطاع العام والقطاع الخاص في تقديم الخدمات الصحية.
٨. عدم التنسيق بين مخرجات التعليم العالي والصحة لتامين احتياجات القطاع الصحي.

وفيما يخص التحديات التي تواجه الصحة الإنجابية

١. عدم العدالة في توزيع خدمات تنظيم الاسرة على جميع مستويات تقديم الخدمة.
٢. ضعف مشاركة جهات أخرى مثل (الأكاديميين، رجال الدين والاعلام) في التوعية عن تنظيم الاسرة والمباعدة بين الولادات بالإضافة الى الشائعات الخاطئة السائدة في المجتمع.
٣. عدم ادماج مفهوم الصحة الانجابية والمباعدة بين الولادات في السياسات والخطط التنفيذية للوزارات والقطاعات الاجتماعية الأخرى.
٤. عدم تضمين المناهج الدراسية في المدارس مفاهيم تنظيم الاسرة والمباعدة بين الولادات.
٥. عدم وجود وسائل تنظيم الاسرة طويلة الامد ضمن قائمة الادوية الأساسية.
٦. عدم وجود برنامج الكتروني لرقمنه بيانات تنظيم الاسرة.

٤,٣,٥ - التحديات التي تواجه قطاع التنمية الاجتماعية:

تقوم مؤسسات الرعاية الاجتماعية في العراق خاصة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بتقديم الخدمات لشرائح معينة في المجتمع من الفئات الفقيرة والهشة (الأيتام، ذوي الاعاقة، كبار السن، العاجزين كليا) كما تسهم بتوفير الرعاية الاجتماعية للمواطنين المحاطين بمشاكل اجتماعية واقتصادية ويعجزون عن مواجهتها، وقد أولت الحكومة اهتماما كبيراً بهذه الشريحة من المجتمع ومن بين اهم التحديات الاتي: -

١. قلة برامج التوعية بالفئات الهشة واهمية الادماج المجتمعي.
٢. ضعف في دقة الاستهداف لبرامج الحماية الاجتماعية.
٣. ضعف تحديث وتطوير قواعد بيانات شاملة ورصينة للفئات الهشة والفقيرة.
٤. انخفاض نسبة تمويل قطاع الحماية الاجتماعية في الموازنة العامة للدولة للسنوات السابقة.
٥. تزايد أعداد ذوي الإعاقة وتنوع أنواع الإعاقة وتدني مستوى الخدمات المقدمة لذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة، وضعف تطبيق قانون حماية ذوي الإعاقة رقم ٣٨ لسنة ٢٠١٣.
٦. تقادم البنى التحتية لدور رعاية الأيتام وكبار السن وذوي الإعاقة وقلة أعدادها وسوء التوزيع الجغرافي لها.
٧. تزايد أعداد الأيتام والمقطوعين والمشردين.
٨. انخفاض في مستوى الوعي بالمعرفة الخاصة ببرامج دمج الإعاقة من قبل المؤسسات والمجتمع والأسر نجم عن ذلك تنامي الوصم الاجتماعي وتباعد واستبعاد لهؤلاء الاشخاص.
٩. انخفاض في مستوى الوعي بالمعرفة الخاصة ببرامج دمج الاعاقة من قبل المؤسسات والمجتمع والأسر نجم عن ذلك تنامي الوصم الاجتماعي وتباعد واستبعاد لهؤلاء الاشخاص.
١٠. تهالك دور رعاية الايتام وكبار السن وذوي الاعاقة وقلة اعدادها وسوء التوزيع الجغرافي لها.
١١. تفاقم الامراض الاجتماعية الناتجة عن ضعف الاهتمام بالفئات الهشة وتوفير نظم الحماية الاجتماعية الكافية.
١٢. عدم تحديث قانون الحماية الاجتماعية ليكون اكثر استجابة للفئات الهشة والفقيرة وتحسين من اليات الاستهداف.

٤,٥ – التوصيات والمعالجات المقترحة.. فرصة لتنمية الموارد السكانية

اهمية تحويل الزيادة السكانية المتوقعة في العراق من عبء على عملية التنمية الى قوة انتاجية تمثل محركاً ايجابياً وفاعلاً اساسياً في عملية التنمية بما يحقق رفع معدلات النمو الاقتصادي وعوامل الرفاه السكاني والاجتماعي والثقافي، ومع زيادة السكان في سن العمل يشير الى دخول العراق نافذة الهبة الديموغرافية والتي يكون لها اثر كبير للنمو الاقتصادي السريع إذا كانت الاستثمارات والسياسات الاجتماعية والاقتصادية تم وضعها بشكل صحيح في مجالات الصحة والتعليم والحوكمة والاقتصاد والتي سيكون لها أثراً اقتصادياً في حال تم الاستثمار الصحيح في رأس المال البشري. مع ضرورة ادماج الابعاد السكانية في مفاصل التخطيط كافة وتوجيه الموارد المالية بما يعزز من تبني موازنات سنوية مناصرة لتلك الأبعاد واعتماد التداخل القطاعي بما يضمن مشاركة القطاعات ذات العلاقة في إطار شراكة واسعة تشمل القطاع الحكومي والخاص ومؤسسات المجتمع المدني وكذلك تعزيز كفاءة الانفاق العام بما يضمن الكفاية والعدالة فضلاً عن تعزيز الأمن الإنساني والاستجابة للمتغيرات السريعة والطارئة مثل الكوارث والنزوح والتهجير القسري والتغيرات المناخية وايجاد الحلول المناسبة لها. والقيام بدراسة سوق العمل في العراق بما يضمن تحقيق التوازن بين الطلب العرض على العمل. وتمكين المرأة وتفعيل مشاركتها، لمواجهة ثقافة التمييز حسب الجنس وتعزيز حقوقها بالتشريعات والقوانين وتمكينها من فرص العمل والمشاركة ودعم برامج محو الامية بين النساء وتعميم التعليم والزاميته للفتاة ومنع الزواج دون السن القانوني. مع أهمية توفير إعانات الحماية الاجتماعية للعاطلين عن العمل بشكل مؤقت ولمدة ٦ أشهر قابلة للتمديد مع اشتراط خضوع المشمول بالإعانة بالتدريب المهني الحقيقي يمكن أن يؤهله أما لتأسيس عمله الخاص كمشروع صغير أو حصوله على عمل دائم في القطاع الخاص. والإسراع في تنفيذ استراتيجية تطوير القطاع الخاص من أجل تقليل معدل البطالة الاعتيادية والمقنعة في المؤسسات العامة وأهمية نشر الوعي حول برامج تنظيم الأسرة وخطورة الزواج المبكر. وعلى مستوى القطاعات الخدمية ندرج التوصيات الاتية:

١,٤,٥ ـ التوصيات المستقبلية لقطاعي التربية والتعليم العالي والبحث العلمي

١. ايلاء الشباب – فتيات وفتيان – الاولوية في البرامج التعليمية التوعوية وتعزيز معارفهم ومهاراتهم بمختلف الابعاد السكانية بما في ذلك القيم والمعارف التي تضمن سلوكيات صحية في مجال الزواج والانجاب وصحة الاسرة وتماسكها.

٢. زيادة التمويل: تخصيص موارد مالية كافية لتطوير البنية التحتية وتحسين جودة التعليم على جميع المستويات.

٣. تدريب المعلمين: توفير برامج تدريب مستمرة للمعلمين في جميع المراحل التعليمية.

٤. تحديث المناهج: مراجعة وتحديث المناهج لتواكب التطورات العلمية والتكنولوجية الحديثة.

٥. تعزيز البحث العلمي: دعم وتمويل الأبحاث العلمية وتشجيع التعاون الدولي في هذا المجال.

٦. الدعم النفسي والاجتماعي: توفير خدمات الدعم النفسي والاجتماعي للطلاب لتقليل معدلات التسرب وتحسين الأداء الأكاديمي.

٧. التوجيه المهني: إنشاء مراكز توجيه مهني لمساعدة الطلاب على اختيار مساراتهم الأكاديمية والمهنية بشكل أفضل.

٨. التحول الرقمي: بناء بنية تحتية رقمية قوية لدعم التعليم عن بعد.

٩. اتخاذ تدابير لانفتاح الجامعات العراقية على الابتكار والشراكة المستمرة في نقل المعرفة مع المنظمات غير الحكومية، واعطاء اهتمام أكبر للمشاريع العلمية، وتعزيز تعليم الكبار في الجامعات والتوصل مع الجامعات الغربية مع بناء قاعدة علمية عربية مشتركة لنقل المعرفة العلمية والتكنولوجيا العالمية وتوطينها.

١٠. الحاجة الماسة لاستقطاب العقول العراقية المهاجرة للمساهمة في تطوير البحث العلمي.

١١. ترصين نظام الجودة في الجامعات والكليات العراقية الحكومية والاهلية ومراجعة شروط استحداث الكليات والجامعات واجراء التقويم والرصد الدوري لعملها.

١٢. التعاون الدولي: تعزيز التعاون مع المؤسسات التعليمية الدولية لتبادل الخبرات والمعرفة.

١٣. التنمية المستدامة: إدماج مبادئ التنمية المستدامة في المناهج الدراسية وتوجيه الطلاب نحو الابتكار في حل المشكلات البيئية والاجتماعية.

٢,٤,٥ ـ التوصيات المستقبلية في مجال الصحة والصحة الانجابية

١. تعزيز وتوسيع برامج الصحة والحقوق الانجابية وفقاً للقانون، مع التركيز على البرامج التي تستجيب للحاجات غير الملباة في مجال تنظيم الاسرة. ويشمل هذا التوجه الابعاد التوعوية والاعلامية وتوفير الخدمات عالية الجودة مع استهداف الفئات الاكثر احتياجاً من سكان المناطق الريفية ومناطق الاكتظاظ السكاني واحزمة الفقر في المدن بشكل خاص.
٢. زيادة عدد الكوادر الطبية والعاملين في المجال الطبي لتلبية احتياجات سكان العراق.

٣. تطبيق نظام التأمين الصحي وفق ضوابط تهدف إلى تفعيل الكفاءة والعدالة الاجتماعية من خلال شمول الفئات كافة الموظفين المدنيين والمتقاعدين، وإتاحة الاشتراك الاختياري بالتأمين الصحي للمواطنين الراغبين كافة فضلاً عن المساعدة في تمويل قطاع الرعاية الصحية العام بالقدر الكافي.

٤. مراجعة وتقييم حملات التوعية الحالية في مجال الصحة العامة ومعالجة الثغرات التي تعيقها فاعليتها في تغيير سلوك المجتمع لتحسين مكافحة انتشار الفيروس.

٥. إشراك الملاكات الطبية والصحية في دورات خارج العراق، وإمكانية الحضور العلمي في المؤتمرات.

٦. الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في بناء المؤسسة الصحية في العراق بناءاً علمياً يعتمد على التقنيات الحديثة لمواجهة الأوبئة والامراض وتحسين الخدمات الصحية المقدمة.

٧. تطبيق قانون حماية الأطباء رقم ٢٦ لعام ٢٠١٣، وتحديداً المواد ٧ و٨ و٩ منه.

٨. إعطاء أولوية للتدريب والموارد في إدارة الرعاية الصحية وتصميم النظم لتمكين العاملين الصحيين من تحسين إدارة أعباء العمل المتزايدة.

٩. إجراء تقييم لتحديد مجالات النقص في تجهيز معدات الوقاية الشخصية عالية الجودة وتزويد المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية في جميع المحافظات بالكميات اللازمة منها.

١٠. إنفاذ القوانين والإجراءات الخاصة بإدارة النفايات الطبية الخطرة والصلبة والتشريعات الخاصة بالإشعاعات وتطوير وتطبيق إجراءات الربط بين الأمراض ومسبباتها من ملوثات البيئة.

١١. زيادة التخصيصات المالية لوزارة الصحة من الموازنة السنوية العامة ومن موازنة تنمية الأقاليم لكل محافظة والعمل على إيجاد مصادر أخرى للتمويل واعتماد نظام التأمين الصحي وفق ضوابط تستهدف كافة فئات المجتمع.

١٢. إيجاد نظام لفصل العمل في القطاع العام عن الخاص يعزز من مبدأ التكامل في كلا القطاعين مع ضمان حق المواطن في الحصول على الخدمة الصحية ووضع آليات لدعم وتشجيع القطاع الخاص وتطبيق معايير الجودة لكافة المؤسسات الصحية.

١٣. اعتماد نظام رقابة وتقويم يعتمد على أسس علمية وفنية ومهنية وفق مؤشرات ومعايير شفافة ونزيهة.

التوصيات المستقبلية فيما يخص الصحة الإنجابية

١. متابعة تنفيذ السياسات والاستراتيجيات التي تخص الصحة الإنجابية والتنظيم الاسرة.

٢. توسيع تدخلات التوعية المجتمعية التي تستهدف النساء المتزوجات في سن الانجاب (١٥-٤٩سنة) خصوصا في المناطق الحضرية والريفية الفقيرة والازمات الانسانية.

٣. خدمات تنظيم الاسرة القائمة على الحقوق والتي تركز على المستفيد وذات الجودة المتكاملة تماما عبر جميع مستويات أنظمة الرعاية الصحية (الاولية والثانوية والثالثية) ومن خلال الخدمات الطبية التي يقدمها القطاع

الخـاص ومنظمـات المجتمع المـدني الخيريـة مع منح الاولويـة للمنـاطق الريفيـة والفقيرة وفي الازمـات الإنسانية.

٤. تكثيف تداخلات التعبئة الاجتماعية الجماهيرية التي تسـتهدف الرجال والنسـاء في سـن الانجاب لخلق طلب على خدمات تنظيم الاسرة والوسائل الحديثة، خالية من الاكراه والتمييز.

٥. تطوير وتنفيذ نظام معلومات إدارة اللوجســتيات الالكتروني لغرض جمع البيانات/رفع التقارير عن بيانات الاستهلاك في الوقت المناسب وتوزيع وسائل تنظيم الاسرة على جميع المستويات من خلال DHIS2

٦. ادماج خدمات تنظيم الاسرة ضمن خدمات العيادات الشعبية.

٧. إعداد وتشـــغيل نظام تقييم وتحســـين الجودة، بما في ذلك نظام الاعتماد/المكافآت بين مراكز تقديم خدمات تنظيم الاسرة على مستوى الرعاية الصحية الأولية ومستويات الإحالة.

٨. تضـمين وسـائل طويلة الامد (اللولب) كونها اقل كلفة على المدى البعيد واقل عرضـة لنفاذ المخزون وتزويد الازواج حماية اطول وفعالية اعلى ضد الحمل غير المرغوب به.

٩. تخصيص ميزانية خاصة ببرنامج تنظيم الاسرة.

١٠. تخصيص نسبة معينة من ميزانية كيماديا لشراء وسائل تنظيم الاسرة اسوة ببرنامج التحصين.

١١. تبني الدعوة لتنظيم الاســـرة من قبل الوزارات والجهات ذات الصـــلة (الاعلام ورجال الدين والأكاديميين ضمن الخطط الاستراتيجية والخطط التنفيذية >

١٢. اعداد سياسة لدعم الملاكات الصحية في المراكز الصحية لتقديم خدمات تنظيم الاسرة لسد النقص الحاصل في الملاكات الطبية العاملة في المراكز الصحية مما يجعل الخدمات متاحة مما يسهل الوصول اليها.

١٣. تعزيز قدرات مقدمي الخدمة في مجال مهارات التواصـل والمشـورة الفعالة خصـوصـا في المناطق الريفية النائية.

٣,٤,٥ ـ التوصيات المستقبلية لقطاع التنمية الاجتماعية:

١. تفعيل العمل بقانون الضمان الاجتماعي لعام ٢٠٢٣ .

٢. اسـتيعاب دور الدولة إلى رعاية الأيتام وتوفير متطلبات التنشـئة السـليمة لهم والعمل على دمجهم أسـرياً وتقديم خدمات الرعاية للمستفيدين الذين يحين موعد مغادرتهم للدور الايوائية.

٣. تأمين الرعاية الصـــحية الاجتماعية والايوائية والثقافية والترفيهية للمســـنين من فاقدي الرعاية الأســـرية وضمان حياة كريمة لهم.

٤. توفير الأجهزة والمعدات المتطورة واستخدام التكنولوجيا لغرض توفير بيانات إحصـائية دقيقة ومصـنفة يمكن أن تعكس أوضاع المجتمع بشكل عام وأوضاع الفئات بشكل خاص.

٥. إعداد برنامج تدريبي متكامل من أجل تمكين الملاكات في المحافظات كافة للعمل مع الفئات الهشة وخاصة في مجال الإقراض.
٦. ضرورة متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية.
٧. إعادة تقييم حجم إعانات شبكة الحماية الاجتماعية من أجل مرحلة تدريجية من الزيادات من خلال إنشاء نظام يربط مستوى الإعانة بمؤشر التضخم.
٨. رفع مستوى الدعم من قبل المنظمات الدولية والعربية والشركاء الاجتماعيين ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص واصحاب المصالح في تنفيذ الاجندة التنموية لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية.
٩. رعاية الأطفال شديدي العوق من الذين يعانون التفكك الأسري وتقديم الخدمات الصحية والايوائية والغذائية لهم.
١٠. توفير فرص عمل ملائمة للمعاقين القادرين على العمل جزئياً من خلال استيعابهم في الورش المحمية والجمعيات الإنتاجية للمعاقين بعد ما يتم تأهيلهم في المعاهد المختصة بتأهيل المعاقين.
١١. إنشاء السجل الاجتماعي الموحد لتقديم نافذة واحدة لجميع العراقيين للتسجيل ومواجهة التغيرات وتأمين منافع الحماية الاجتماعية الخاصة بهم.
١٢. توفير فرص عمل للشباب في القطاع الخاص او في القطاع الحكومية والحد من ظاهرة العمالة الأجنبية في العراق.
١٣. توفير فرص عمل للنازحين وخاصة الشباب بدعمهم بالقروض الميسرة.
١٤. دعم المرأة اقتصاديا من خلال توفير القروض الميسرة للمرأة وخاصة المرأة الريفية لبدء مشاريع صناعات حرفية تقليدية ذات توجه شعبي لتمكين المرأة الريفية وزيادة مشاركتها في سوق العمل بغية تحسين الظروف المعيشية وتحقيق التنمية المستدامة في المناطق الريفية.

المصادر العربية:

١. البدراني، قيس حسن عواد، ٢٠١٠ ، المالية العامة والتشريع المالي، دار ابن الأثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل.

٢. الحاج، طارق، ٢٠٠٩، المالية العامة، ط ١، دار صفاء للنشر والتوزيع، ع امن، الاردن. -٤ حاجي، انمار أمين، وإبراهيم، بسام يونس، ويونس، عادل موسى، ٢٠٠٢، ط ١، الاقتصاد القياسي، منشورات دار عزة للنشر والتوزيع، الخرطوم، جمهورية السودان ص ١٢٣.

٣. حسين جعاز ناصر، التحليل المكاني لنمو السكان في محافظة النجف الاشرف، ١٩٥٧- ١٩٩٧. وتوقعاته المستقبلية حتى ٢٠٠٧ دراسات نجفيه، العدد الثالث جامعة الكوفة، ٢٠٠٤، ص١٣٧.

٤. الدليمي، محمد، ٢٠٠٣، اتجاهات الإنفاق العام في إمارة أبو ظبي خلال عقد التسعينات «نظرة تحليلية»، مجلة افاق اقتصادية، المجلد٢٤، العدد ٤٩، اتحاد غرف التجارة والصناعة في دولة الإمارات العربية المتحدة، ١٣ – ٥٠.

٥. عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد، " اقتصاديات المالية العامة "، ط ٢ ، المطبعة الكمالية ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ٧١.

٦. كداوي، طلال محمود، ٢٠٠٥ ، علاقة الإنفاق الحكومي بالأداء الاقتصادي في سلطنة عمان خلال المدة ١٩٨٠ - ٢٠٠٢ ، مجلة تنمية الرافدين، المجلد ٧٧ ، العدد ٢٧ ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ١٠٩ - ١١٨ .

٧. محمد خالد المهايني ، خالد شحادة الخطيب ، " المالية العامة "، جامعة دمشق ، سوريا ، ٢٠١٥ ، ص ١٥٢-١٥٣.

٨. محمد عبد العزيز المعارك ، علي شفيق ، " أصول وقواعد الموازنة العامة (مع الاشارة إلى تطبيقات من المملكة ودول أخرى) " ، جامعة الملك سعود ، المملكة العربية السعودية ، ٢٠٠٣ ، ص ٧٦.

السياسات والاستراتيجيات

٩. استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق ٢٠١٨-٢٠٢٢، وزارة التخطيط.

١٠. الاستراتيجية الوطنية لتنظيم الاسرة والمباعدة بين الولادات ٢٠٢١-٢٠٢٥، وزارة الصحة.

١١. الاستراتيجية الوطنية لتنمية الطفولة المبكرة في العراق ٢٠٢٢-٢٠٣١، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

١٢. الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم، (٢٠٢٢-٢٠٣١)، وزارة التربية.

١٣. الاستراتيجية الوطنية للشباب في العراق ٢٠١٤-٢٠٢٠، وزارة الشباب والرياضة.

١٤. الاستراتيجية الوطنية للصحة الانجابية وصحة الامهات وحديثي الولادة والاطفال اليافعين ٢٠١٦ - ٢٠٢٠، وزارة الصحة.
١٥. الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد النساء والفتيات ٢٠١٨-٢٠٣٠، الامانة العامة لمجلس الوزراء.
١٦. خطة التنمية الوطنية ٢٠٢٤-٢٠٢٨، وزارة التخطيط.
١٧. الوثيقة الوطنية للسياسات السكانية، ٢٠١٤، وزارة التخطيط.
١٨. الوثيقة الوطنية للسياسات السكانية، ٢٠٢٣، وزارة التخطيط.

التقارير الاحصائية والبيانات:

١٩. الاسقاطات السكانية للجهاز المركزي للإحصاء للفترة (٢٠١٠ - ٢٠٢٣).
٢٠. الاسقاطات السكانية لهيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية للأعوام (١٩٨٧، ١٩٩٧، ٢٠١٠، ٢٠٢٣).
٢١. بيانات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية للأعوام (٢٠٢١-٢٠٢٢-٢٠٢٣).
٢٢. التعدادات السكانية السابقة والاسقاطات السكانية للفترة (١٩٤٧-٢٠٢٣) هيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، وزارة التخطيط.
٢٣. التعدادات السكانية السابقة والاسقاطات السكانية للفترة (٢٠٠٦-٢٠١٥-٢٠٢٣)، هيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، وزارة التخطيط.
٢٤. التقارير الاحصائي السنوي لفترة (١٩٧٧- ٢٠٢٣)، وزارة الصحة.
٢٥. التقارير الاحصائية السنوية للفترة (٢٠١٣-٢-٢٠٢٢)، هيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، وزارة التخطيط.
٢٦. التقرير الاحصائي السنوي لوزارة الصحة لعام (٢٠١٠).
٢٧. التقرير الاحصائي السنوي لوزارة الصحة لعام ٢٠٢٣.
٢٨. التقرير السنوي لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية لعام ٢٠٢٣.
٢٩. تقرير السياسة السكانية في إيران، مركز ولسن لبرنامج الشرق الأوسط، ٢٠١٢.
٣٠. التقرير الوطني لدولة تونس حول المراجعة الاقليمية السادسة لمؤتمر السكان والتنمية في المنطقة العربية ٢٠٢٣.
٣١. التقرير الوطني للعراق حول المراجعة الاقليمية السادسة لمؤتمر السكان والتنمية في المنطقة العربية ٢٠٢٣.

٣٢. تقرير مســـح القوى العاملة والبطالة لعام ٢٠٢١، هيأة الإحصـــاء ونظم المعلومات الجغرافية، وزارة التخطيط.
٣٣. مســح (IWISH 2) والمســح العنقودي متعدد المؤشــرات الســادس، هيأة الإحصـــاء ونظم المعلومات الجغرافية، وزارة التخطيط.
٣٤. الموازنات العامة الاتحادية للأعوام (٢٠٠٦-٢٠١٥-٢٠٢١-٢٠٢٣)، وزارة المالية.
٣٥. نتائج المســـح العنقودي متعدد المؤشـــرات ٢٠١٨، هيأة الإحصـــاء ونظم المعلومات الجغرافية، وزارة التخطيط.

المصادر الاجنبية

36. supriya guru, "Public Expenditure: Meaning, Importance, Classification and Other Details", yourarticlelibrary, Retrieved 28/9/2021. Edited.
37. . Ritika muley, "Public Expenditure: Causes, Principles and Importance", economicsdiscussion, Retrieved 29/9/2021. Edited.
38. john i Clarke, population geography pergaman preas, London, 1969, p5.
39. Wilson center middle east program " Iran is reversing its population policy, 2012-8.